



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة حقوق

التخصص: قانون عام اقتصادي

عنوان المذكرة

دور الرقمنة في تطور أداء الجهاز الضريبي في الجزائر

إشراف الأستاذ:

- بوطيب بن ناصر

إعداد الطالبان:

- بلعلمي عاطف

- جواحي بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبادة وسيلة	أستاذ محاضر قسم "ب"	رئيساً
بوطيب بن ناصر	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً
قشار زكرياء	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشاً

السنة الجامعية: 2025/2024



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة حقوق

التخصص: قانون عام اقتصادي

عنوان المذكرة

دور الرقمنة في تطور أداء الجهاز الضريبي في الجزائر

إشراف الأستاذ:

- بوطيب بن ناصر

إعداد الطالبان:

- بلعلمي عاطف

- جواحي بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبادة وسيلة	أستاذ محاضر قسم "ب"	رئيساً
بوطيب بن ناصر	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً
قشار زكرياء	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشاً

السنة الجامعية: 2025/2024



جامعة قاصدي مرياح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



الإذن بإيداع النسخة النهائية لمذكرة الماستر

أنا الأستاذ (ة) : بو لحبيب بن ناصر

المشرف (ة) على مذكرة الماستر الموسومة بـ :

دور الرقمنة في تطوير أداء الجهاز القضائي
في الجزائر

تخصص : قانون عام إقتصادي

من إعداد :

اسم ولقب الطالب (ة) : بلحسي عايف

اسم ولقب الطالب (ة) : جواحي بالقاسم

بعد اطلاعنا على النسخة النهائية لمذكرة الماستر، والتأكد من احترام الضوابط الشكلية والمنهجية المعتمدة والقيام بالتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة لن وجدت -، نسمح بالتأشير على المذكرة لايداعها مكتبة الكلية.

حرر في : 2025/07/02

(امضاء المشرف (ة))

بو لحبيب

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يليق بمقامه وجلاله على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل وإتمامه فله
الحمد والشكر أولا وأخرا وانطلاقا من قول رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم
"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى من كان لنا المرشد والمعين وخير
ناصر وسار معنا في مشوارنا لإتمام هذا العمل الأستاذ الفاضل المشرف

الأستاذ: **بن ناصر بوطيب** على ما قدمه من توجيهات.

كما نتقدم بخالص الشكر الى جميع الأساتذة الذين ساهموا في تدريسي منذ الطور
الابتدائي الى الجامعي

وأتوجه بخالص الشكر الى العائلة الكريمة وجميع الأصدقاء والزملاء

.... الحمد لله ...

اهداء

الحمد لله حبا ورضا وامتنانا على البدء والختام

وأخر دعوانا الحمد لله رب العالمين

بدايتنا لم تكن الرحلة قصيرة ولا طريقا مليئا بالتسميلات

أهدي نجاحي وتخرجي إلي من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة،

والذي العزيز عليه رحمة الله وملهمي وسندي الأول الذي دعمني بلا حدود.

إلى من جعل الله الجنة تحته اقدامها، إلى ملاكي في الحياة إلى معني الحب

والحنان إلى سر الحياة الذي استمد منه قوتي أُمي الغالية

إلى رفيقة دربي وقرّة عيني الذي اشاركها الفرح والحزن والنجاح والفشل إلى من

انتظر هذه اللحظات لتفتخر بي إلى سندي وشريكة حياتي.

إلى النبض الذي يمنح حياتي معنى، والنور الذي يضيء دربي في كل لحظة.

لكم أهدي ثمرة هذا الجهد، وأجيا أن يكونو مصدر فخر لكم، اولادي الاعزاء

نجمة -رشا- سلمى- نرمين- ياسمين- ابو القاسم

إلى من راضوا على نجاحاتي والذين دائما يذكرونني بمدى قوتي والذين

يؤمنون بشجاعتني مهمي ضعفته الى من كانوا جزءا من هذا الانتصار الكبير

اخوتي واخواتي.

إلى كل من ساهم وله الفضل بالمساعدة بطريقة أو بأخرى في مسيرتي شكراً لكم.

بلعلمي عاطفة

اهداء

الحمد لله حبا ورضا وامتنانا على البدء والختام

وأخر دعواهم الحمد لله رب العالمين

بدايتاً لم تكن الرحلة قصيرة ولا طريقاً مليئاً بالتسهيلات

أهدي نجاحي وتخرجي إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة.

والذي العزيز وملهمي وسندي الأول الذي دعمني بلا حدود.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب

والحنان إلى سر الحياة الذي استمد منه قوتي أُمي الغالية

إلى رفيقة دربي وقرة عيني الذي اشاركها الفرح والحزن والنجاح والفشل إلى من

انتظر هذه اللحظات لتفتخر بي إلى سدي وشريكة حياتي.

إلى النبض الذي يمنح حياتي معنى، والنور الذي يضيء دربي في كل لحظة.

لكم أهدى ثمرة هذا الجهد، راجياً أن يكونو مصدر فخر لكم، اولادي الاعزاء

إلى من راهنوا على نجاحاتي والذين دائماً يذكرونني بمدى قوتي والذين

يؤمنون بشجاعتي مهمي ضعفتي الى من كانوا جزءاً من هذا الانتصار الكبير

اخواتي.

إلى كل من ساهم وله الفضل بالمساعدة بطريقة أو بأخرى في مسيرتي شكراً لكم.

جواحي بلقاسم

مقدمة

مقدمة:

أصبحت الرقمنة إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول الحديثة لتعزيز أداء مؤسساتها العمومية، ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات. وفي خضم هذا التغير العالمي، لم تعد الإدارة التقليدية قادرة على مجابهة تحديات العصر، خاصة في ظل تزايد حجم المعاملات، وتنامي متطلبات الشفافية، وسعي الدول إلى ترشيد نفقاتها وتحسين جودة خدماتها. من هذا المنطلق، برزت الرقمنة كخيار استراتيجي يهدف إلى تحسين فعالية الإدارة العمومية، وتقريبها من المواطن، وتطوير آليات التسيير واتخاذ القرار.

ويعد المجال الجبائي من أبرز القطاعات التي طالتها هذه التحولات، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه الضرائب في تمويل الموازنة العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فالجباية لا تُعد فقط أداة مالية، بل تمثل أيضًا وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوزيع الأعباء بإنصاف بين المواطنين. وبالتالي، فإن تحديث المنظومة الجبائية وتكييفها مع متطلبات العصر الرقمي أصبح أمرا ملحا، لضمان فعالية التحصيل الضريبي، وتقليل حجم التهرب والغش، وتحقيق مبدأ الشفافية في التعامل بين الإدارة والمكلف بالضريبة.

وفي هذا الإطار، تبنت الجزائر، خلال السنوات الأخيرة، سياسة رقمية شاملة مست مختلف قطاعات الدولة، من بينها قطاع الضرائب، وذلك من خلال إدخال أنظمة معلوماتية متطورة، ورقمنة الوثائق والمعاملات، وإطلاق بوابات إلكترونية موجهة لخدمة المكلفين بالضريبة، كجزء من مسعى وطني لتحقيق الحوكمة الجبائية. وقد أسهمت هذه الجهود، بشكل نسبي، في تسهيل الإجراءات، وتقليل مدة معالجة الملفات، وتوفير قواعد بيانات دقيقة تساهم في اتخاذ القرار الجبائي الرشيد.

غير أن هذا المسار لا يخلو من التحديات، إذ لا تزال العديد من العقبات تحول دون بلوغ النتائج المرجوة من هذا التحول الرقمي، من بينها محدودية البنية التحتية التكنولوجية، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة، إلى جانب الفجوات القانونية والتنظيمية التي لا تزال تعرقل التطبيق الفعلي لبعض الآليات الرقمية. كل هذا يدفع إلى التساؤل حول فعالية هذه الجهود، ومدى انعكاسها على أداء الجهاز الضريبي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

يتأسس اختيار هذا الموضوع على جملة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية التي تتكامل فيما بينها، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

أولاً: الأسباب الذاتية (الشخصية):

- ينبع الاهتمام بهذا الموضوع من التخصص الذي أدرسه، والمتمثل في القانون العام الاقتصادي، حيث تتقاطع الرقمنة مع آليات الإصلاح المالي والإداري، ما يجعل من هذا المجال أرضية خصبة للبحث والتحليل.
- تأتي هذه الدراسة استجابة لرغبة شخصية في مواكبة التحولات التي تعرفها الإدارة الجزائرية، خاصة في ظل التوجه الرسمي نحو تعميم الرقمنة كأداة للتحديث ومكافحة الفساد.¹
- يشكل موضوع الرقمنة في الإدارة الضريبية أحد الرهانات الكبرى التي تستدعي التعمق في فهم الإطار القانوني الذي يواكب هذا التحول، وهو ما يتماشى مع ميولي البحثية نحو استكشاف العلاقة بين التكنولوجيا والقانون.
- من الدوافع الذاتية كذلك الإحساس بأهمية تعزيز ثقة المواطن بالإدارة الجبائية عبر الوسائل الرقمية، وهو ما يعتبر من مؤشرات الحوكمة الرشيدة.²

ثانياً: الأسباب الموضوعية (العلمية):

- تعتبر الرقمنة أحد أهم المحاور الإصلاحية التي تراهن عليها الحكومات لتطوير الإدارة الضريبية، نظراً لما تتيحه من شفافية وسرعة في معالجة البيانات الضريبية.³
- يلاحظ ندرة الأبحاث الأكاديمية المتخصصة في موضوع رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية، على الرغم من أهمية هذا القطاع في تمويل الخزينة العمومية.⁴

¹ عبد القادر بن يوسف، الإدارة الإلكترونية وأثرها في تحسين أداء المرافق العامة، دار الهدى، الجزائر، 2022، ص 44

² نبيل أحمد، الحوكمة والرقمنة في الإدارة العمومية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 2021، ص 61.

³ كمال صالح، "الرقمنة والجبائية في الجزائر: الواقع والآفاق"، مجلة الدراسات الاقتصادية، ع.15، 2020، ص 112.

⁴ ليلي بوخالفة، "الإصلاح الجبائي في الجزائر: تحليل نقدي"، مجلة الإدارة العامة، ع.22، 2019، ص 89.

- يعد تقييم تجربة الرقمنة في القطاع الضريبي أداة مهمة لفهم مدى تحقيق الأهداف المسطرة في برامج الإصلاح الإداري والمالي.¹
- كما أن طبيعة النظام الضريبي باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية، تتطلب مواكبة التحولات الرقمية لضمان مساهمته الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.²

أهمية موضوع البحث:

أولاً: الأهمية العلمية:

- تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على مجال حديث نسبياً في الأدبيات القانونية والاقتصادية، يتمثل في رقمنة الإدارة الجبائية، وهو موضوع لا يزال في طور التبلور داخل الساحة الأكاديمية الجزائرية.³
- تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة القانونية والمالية من خلال تحليل وتحقيق مدى نجاعة التحول الرقمي في تحسين أداء الجهاز الضريبي، وكفاءته في تحصيل الإيرادات العمومية.⁴
- تقدم الدراسة إطاراً نظرياً لتحليل العلاقة بين الإصلاح الإداري والرقمي والأداء الجبائي، مما يسمح للباحثين لاحقاً بتوسيع الدراسة نحو مجالات أخرى كالرقابة أو مكافحة التهرب الضريبي.⁵
- تشكل الدراسة أرضية للربط بين التقنيات الحديثة وبين النصوص القانونية والتنظيمية في الجزائر، مما يعمق فهم التفاعل بين التكنولوجيا والقانون الإداري.⁶

ثانياً: الأهمية العملية:

- تساعد هذه الدراسة في تقييم واقع الرقمنة داخل الإدارة الجبائية الجزائرية، من حيث التطبيقات والمنصات الرقمية المعتمدة، وكفاءتها في تسيير العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة.⁷

¹ وزارة المالية الجزائرية، تقرير حول مشروع إصلاح النظام الجبائي، وزارة المالية، الجزائر، 2022، ص 27.

² توفيق منصور، السياسات المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر، منشورات جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2018، ص 73.

³ عبد القادر بن يوسف، مرجع سابق، ص 47.

⁴ كمال صالح، مرجع سابق، ص 115.

⁵ توفيق منصور، مرجع سابق، ص 76.

⁶ نبيل أحمد، مرجع سابق، ص 65.

- تمكّن من تحديد مكامن القوة والقصور في تطبيق الرقمنة بالقطاع الضريبي، بما يساهم في اقتراح حلول وتوصيات قابلة للتطبيق لتحسين الأداء.¹
- تعزز من وعي المكلفين بالضريبة بأهمية استخدام الوسائل الرقمية، ما ينعكس إيجاباً على مستوى الامتثال الضريبي الطوعي.²
- يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة مفيدة لصناع القرار في تحسين السياسات الجبائية وتحقيق مزيد من الفعالية والشفافية في تسيير الأموال العمومية.³

اهداف الدراسة:

أولاً: الأهداف العلمية

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، أبرزها:

- تحليل الإطار النظري للرقمنة في الإدارة العامة، وتبسيط الضوء على مبادئها وتطبيقاتها في المجال الضريبي.⁴
- فهم العلاقة بين التحول الرقمي وتحسين فعالية وكفاءة الأداء الجبائي، من خلال دراسة تأثير الرقمنة على تحصيل الإيرادات وتبسيط الإجراءات الإدارية.⁵
- دراسة التجربة الجزائرية في رقمنة الجهاز الضريبي، من خلال تحليل السياسات والإصلاحات المعتمدة.⁶
- إثراء الأدبيات القانونية والاقتصادية، ببحث يجمع بين البعدين التكنولوجي والقانوني، في ظل ندرة الدراسات التي تتناول الموضوع بهذا التكامل.⁷

⁷ وزارة المالية الجزائرية، مرجع سابق، ص 29.

¹ ليلي بوخالفة، مرجع سابق، ص 91.

² عبد القادر بن يوسف، مرجع سابق، ص 51.

³ وزارة المالية الجزائرية، مرجع سابق، ص 34.

⁴ عبد القادر بن يوسف، مرجع سابق، ص 41.

⁵ كمال صالح، مرجع سابق، ص 118.

⁶ وزارة المالية الجزائرية، مرجع سابق، ص 24.

ثانياً: الأهمية العملية

تبرز الأهمية العملية للدراسة في النقاط التالية:

- إبراز الأثر الواقعي للرقمنة على أداء الإدارة الضريبية، من خلال تحليل فعالية المنصات الرقمية المستعملة في الجزائر كـ"جباية تك" و"الرقم التعريفي الجبائي"¹.
- تحديد الصعوبات والعراقيل التي تواجه الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة عند استخدام الأنظمة الرقمية، واقتراح حلول عملية لتجاوزها.²
- تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لصناع القرار، من شأنها تحسين النظام الجبائي وتطوير استراتيجيات التحول الرقمي.³
- رفع وعي المكلفين بالضريبة بأهمية الرقمنة، وتشجيعهم على الانخراط في التعاملات الجبائية الإلكترونية، بما يعزز الامتثال الطوعي.⁴

إشكالية الدراسة:

يشكل تحديث الإدارة الضريبية أحد المحاور الجوهرية لأي إصلاح اقتصادي، باعتبار أن النظام الجبائي يعد المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة، كما يعكس في الوقت ذاته مدى فعالية الدولة في تنظيم العلاقة بينها وبين المكلفين بالضريبة. وفي هذا السياق، أصبحت الرقمنة خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لتطوير هذا الجهاز، من خلال تبسيط الإجراءات، وتحديث أساليب التحصيل، وتكريس مبادئ الشفافية والعدالة الجبائية.

لقد سعت الجزائر، في إطار توجيهها نحو الإصلاح الإداري، إلى رقمنة الإدارة الضريبية عبر مجموعة من المبادرات، من بينها إنشاء أنظمة معلوماتية متخصصة، وتفعيل التصريح والدفع الإلكتروني،

⁷ نسرين زروقي، "التكامل بين الرقمنة والقانون في تطوير الإدارة الجبائية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 8،

2022، ص 91.

¹ وزارة المالية الجزائرية، مرجع سابق، ص 35.

² ليلي بوخالفة، مرجع سابق، ص 76.

³ نوال بوصلاح، استراتيجية تطوير الإدارة الجبائية الرقمية في الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2022، ص 55.

⁴ كمال صالح، مرجع سابق، ص 112.

وإطلاق بوابات رقمية لخدمة المواطنين. ورغم أهمية هذه الخطوات، إلا أن تقييم فعالية الرقمنة في هذا القطاع يتطلب الوقوف عند جملة من الإشكالات المرتبطة بواقع التطبيق. وانطلاقاً مما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في تطوير أداء الجهاز الضريبي في الجزائر؟

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأنسب في دراسة الظواهر الإدارية والقانونية التي يشكل موضوع الرقمنة أحد أبرز أبعادها المعاصرة، حيث تم وصف واقع الجهاز الضريبي الجزائري، وتحليل مدى تأثير إدخال أدوات الرقمنة على تحسين أدائه من حيث الكفاءة، الشفافية، والتحصيل.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المذكورة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين: حيث يتناول الفصل الأول متطلبات رقمنة الجهاز الضريبي الجزائري، من خلال عرض الإطار المفاهيمي للرقمنة والنظام الضريبي، مع بيان معايير قياس الأداء الجبائي. ويتطرق أيضاً إلى مفهوم رقمنة الإدارة الضريبية، مبرزاً أسباب الحاجة إلى الرقمنة والمراحل التي مر بها هذا التحول في الجزائر. كما يستعرض هذا الفصل تجسيد الرقمنة في الواقع العملي، من خلال دراسة آليات التطبيق، وتبيان سبل التحصيل الجبائي الحديثة، إضافة إلى تحليل الآثار المترتبة عن الرقمنة على مستوى فعالية الأداء الجبائي. يُمهّد هذا الفصل لباقي الدراسة التي تتناول الإطار القانوني، والجانب التطبيقي، وأثر الرقمنة على المكلف بالضريبة. ويُختتم البحث بعرض النتائج والتوصيات المستخلصة.

الفصل الأول:

متطلبات رقمنة الجهاز الضريبي الجزائري

تمهيد:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطوا رقميا متسارعا غير بشكل جذري طريقة أداء المؤسسات والإدارات العمومية، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تبني الرقمنة كوسيلة لتحسين جودة الخدمات، وزيادة الكفاءة، وتحقيق الشفافية. وفي هذا السياق، أصبحت الإدارة الضريبية من أبرز القطاعات التي تستدعي هذا التحول، لما لها من دور محوري في تعبئة الموارد المالية وتحقيق العدالة الجبائية. وفي الجزائر، تشكل رقمنة الجهاز الضريبي ضرورة ملحة تفرضها تحديات الواقع الاقتصادي، وحاجة الدولة إلى تعزيز الإيرادات وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على متطلبات رقمنة الجهاز الضريبي الجزائري من خلال تناول الإطار المفاهيمي للرقمنة والنظام الضريبي، ثم الوقوف عند مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية، دوافعها، ومراحل تطورها.

المبحث الأول: تعريفات الرقمنة في الجهاز الضريبي

أبرز عصر الثورة التكنولوجية عدة تغيرات هامة كان لها أثر عميق على جميع مناحي الحياة، وكان من أبرز مظاهره الرقمنة، التي تعني تحويل العمليات والبيانات من الشكل التقليدي الورقي واليدوي إلى صيغة إلكترونية تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة. وتُعد الرقمنة في الجهاز الضريبي أداة أساسية لتحسين كفاءة الأداء الإداري، وتقليل الوقت والتكاليف، وتعزيز الشفافية في الإجراءات الضريبية. يتطلب فهم الرقمنة في هذا المجال استيعاب مفهوم النظام الضريبي كإطار قانوني وتنظيمي يُنظم فرض وجمع الضرائب، ودور الجهاز الضريبي كجهة تنفيذية مسؤولة عن تحصيل الإيرادات الضرورية لتمويل ميزانية الدولة. كما يتضمن الإطار المفاهيمي للرقمنة معايير قياس الأداء مثل الفعالية والشفافية والعدالة، التي تمثل مؤشرات حيوية لنجاح تطبيق الرقمنة. ومن خلال هذا الفهم، يمكن دراسة أسباب وأهداف رقمنة الجهاز الضريبي الجزائري، والوقوف على مراحل تطويرها، بهدف تحسين الأداء وتعزيز العلاقة بين الإدارة والمكلف. المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الرقمنة في الجهاز الضريبي.

المطلب الأول: تعريفات عامة حول الرقمنة في الجهاز الضريبي

عرفت الإدارة الضريبية في العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، منها رقمنة هذا الجهاز وتمثل الرقمنة سبيلا استراتيجيا في إطار إصلاح وتحسين الأداء الجبائي. وفي هذا الإطار، كان الزاما علينا ان نتطرق الى أهم المفاهيم العامة ذات الصلة برقمنة الجهاز الضريبي، من خلال تعريفها، ودوافع تبنيها، ثم عرض خصائصها وأهم تطبيقاتها.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة في الجهاز الضريبي وأهميتها

هي المفاهيم الحديثة التي باتت تكتسي أهمية متزايدة في مختلف مجالات التسيير والإدارة، نظرا لدورها في تحسين الأداء وتبسيط الإجراءات. وقد أصبحت الإدارة العمومية، ومن ضمنها الإدارة الجبائية، تعتمد بشكل متزايد على الأدوات الرقمية. وعليه،

أولا: تعريف الرقمنة بشكل عام

الرقمنة هي عملية تحويل البيانات والمعلومات والإجراءات من شكلها التقليدي الورقي أو اليدوي إلى شكل رقمي إلكتروني يمكن تخزينه ومعالجته ونقله باستخدام تقنيات الحاسوب والاتصالات الحديثة. وتتضمن

هذه العملية إدخال البيانات إلى أنظمة إلكترونية، استخدام قواعد بيانات، وأتمتة العمليات الإدارية بما يضمن دقة وسرعة الإنجاز وتقليل الأخطاء البشرية.¹

ثانيا: الرقمنة في الجهاز الضريبي

في سياق الجهاز الضريبي، تعني الرقمنة تبني تقنيات المعلومات والاتصالات لتحويل كافة العمليات المتعلقة بالضرائب إلى أنظمة إلكترونية متكاملة. تشمل هذه العمليات تسجيل المكلفين، تقديم التصاريح الضريبية، احتساب الضرائب، التحصيل، وإجراء المراقبة والتدقيق. فبدلاً من الاعتماد على السجلات الورقية والعمليات اليدوية، تعتمد الإدارة الضريبية على البرمجيات والأنظمة الرقمية التي تسمح بتتبع العمليات وإدارتها بشكل متزامن وشفاف.²

وتوفر الرقمنة في هذا المجال منصة موحدة تمكن المكلفين من أداء واجباتهم الضريبية عن بعد، عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى التنقل لمكاتب الإدارة الضريبية، وهو ما يعزز سهولة الوصول للخدمات الضريبية.³

ثالثا: أهمية الرقمنة في الجهاز الضريبي

أ. تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين جودة الخدمات

تعمل الرقمنة على تقليل التعقيدات الإدارية التي تواجه المكلفين والموظفين على حد سواء. فبفضل الأنظمة الإلكترونية، أصبحت العمليات أكثر مرونة وسرعة، كما أن الإجراءات الموحدة تقضي على التفاوت في الأداء بين الإدارات المختلفة. ينعكس ذلك على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث يمكنهم التقديم والتصريح عبر بوابات إلكترونية متاحة على مدار الساعة، مع إشعارات تلقائية وتحديثات فورية على حالة الطلب.⁴

¹ علي محمد، التحول الرقمي في الإدارة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 46.

² سمير حسن، "تأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات الضريبية 12، ع 3، 2022، ص 77.

³ عبد الله أحمد، الرقمنة والخدمات العامة، دار الفكر المعاصر، الرياض، 2019، ص 102.

⁴ محمد بن سليمان، الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات، منشورات جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص 88.

ب. تعزيز الشفافية والمصداقية

تساعد الرقمنة على تسجيل وتوثيق كافة الإجراءات والمعاملات بشكل إلكتروني دقيق، مما يخلق سجلاً رقمياً قابلاً للتدقيق في أي وقت. هذا يساهم في الحد من الفساد الإداري، حيث تقل فرص التلاعب أو العبث بالبيانات. الشفافية المتزايدة بدورها تزيد من ثقة المكلفين في النظام الضريبي، مما يعزز التزامهم ورضاهم عن الخدمات المقدمة.¹

ج. الحد من التهرب الضريبي

توفر الأنظمة الرقمية أدوات قوية لمراقبة وتتبع العمليات المالية والتجارية. من خلال الربط الإلكتروني بين قواعد البيانات المختلفة، مثل سجلات الشركات، الحسابات البنكية، والمعاملات التجارية، يصبح من الصعب على المكلفين التهرب من دفع الضرائب أو إخفاء الإيرادات. تستخدم الإدارة الضريبية برامج تحليل البيانات لتحديد الحالات المشبوهة أو غير المتطابقة، مما يعزز قدرة الجهاز الضريبي على تطبيق القانون.²

د. خفض التكاليف وتحقيق النجاعة الاقتصادية

من خلال تقليل الحاجة إلى الوثائق الورقية والعمليات اليدوية، توفر الرقمنة مبالغ كبيرة في التكاليف التشغيلية للإدارة الضريبية. كما تقلل من الحاجة إلى الموارد البشرية المكلفة، وتسرع من الإنجاز. النتائج الاقتصادية تظهر من خلال توفير الوقت وتقليل الأخطاء، وبالتالي تحسين استخدام الموارد المالية والإدارية للإدارة الضريبية.³

هـ. تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة

توفر المنصات الرقمية واجهات تفاعلية تُمكن المكلفين من تقديم طلباتهم، متابعة إجراءاتهم، والاستفسار عن وضعهم الضريبي بسهولة ويسر. كذلك، تمكن الإدارة من الرد السريع على استفسارات المكلفين وتلقي

¹ خالد السعدي، "الشفافية والحوكمة في الإدارة الضريبية الرقمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية 9، عدد 1، 2021، ص 133.

² ليلي مرزوق، "دور التكنولوجيا في مكافحة التهرب الضريبي"، مجلة العلوم المالية 15، عدد 4، 2023، ص 67.

³ حسين فرج، الاقتصاد الرقمي والفاعلية الإدارية، دبي، مركز الإمارات للدراسات، 2018، ص 60.

شكاواهم وحل مشكلاتهم دون الحاجة إلى التواصل المباشر، مما يعزز من رضا الطرفين ويقلل الاحتكاكات الإدارية.¹

الفرع الثاني: نتائج الرقمنة في الجهاز الضريبي

تتميز الرقمنة في الجهاز الضريبي بجملة من الخصائص الجوهرية التي جعلت منها خيارا استراتيجيا لا غنى عنه، لما توفره من مزايا تتجاوز البعد التقني إلى أبعاد تنظيمية، قانونية وإدارية، تهدف جميعها إلى تحقيق النجاعة في تحصيل الموارد الجبائية، وضمان جودة الخدمة العمومية.

أولاً: السرعة في الإنجاز والمعالجة

تعد السرعة إحدى أبرز خصائص الرقمنة، حيث تسمح بتنفيذ مختلف العمليات الجبائية مثل التسجيل، التحصيل، التتبع، والإشعار، في وقت قياسي مقارنة بالأساليب التقليدية. وتعتمد الإدارة الجبائية الرقمية على أنظمة مؤتمتة تسمح بمعالجة آلية للملفات الجبائية، بما يحدّ من التأخيرات في الردود والعمليات.²

ثانياً: الدقة وتقليل الأخطاء البشرية

توفر الأنظمة الرقمية المعتمدة في الإدارة الجبائية مستوى عال من الدقة في إدخال ومعالجة البيانات، مما يقلل من نسب الخطأ الناتج عن التدخل البشري، سواء في الحساب أو التوثيق أو التصنيف. كما تُمكن الرقمنة من تحديث البيانات بشكل آني، وهو ما يعزز الموثوقية ويحسن فعالية التحليل واتخاذ القرار.³

ثالثاً: الشفافية في الإجراءات والمعاملات

تعد الرقمنة أداة فعالة لتعزيز الشفافية في الإدارة الجبائية، حيث تتيح للمكلف بالضريبة الاطلاع على معاملاته وسجلاته إلكترونياً، بما يعزز الثقة ويوضح الحقوق والواجبات. كما تسمح للجهات الرقابية والإدارية بتتبع سير المعاملات بدقة، وتقليص هامش التلاعب والفساد.⁴

¹ نادية سعيد. "تجربة التواصل الرقمي في الجهاز الضريبي الجزائري" مجلة الإدارة الإلكترونية 7، عدد 2، 2020، ص 86.

² سمير حسن، "فعالية الرقمنة في تسريع المعاملات الجبائية"، مجلة الإدارة الإلكترونية 6، عدد 1، 2019، ص 73.

³ نادية سعيد، مرجع سابق، ص 78.

⁴ ليلي مرزوق، مرجع سابق، ص 93.

رابعاً: المرونة وقابلية التكيف

تمكن الرقمنة الإدارة الجبائية من الاستجابة السريعة للتغيرات القانونية والاقتصادية من خلال أنظمة قابلة للتعديل والتحديث دون الحاجة لإعادة الهيكلة. إذ يمكن تعديل قواعد البيانات، أو تغيير النماذج المحاسبية، أو تعديل واجهات الاستخدام حسب المستجدات، دون التأثير على استمرارية الخدمة.¹

خامساً: الاستمرارية وعدم الانقطاع

تتيح المنصات الرقمية إمكانية تقديم الخدمات الجبائية بشكل دائم، بما في ذلك خارج أوقات العمل أو أثناء الأزمات، كما حدث خلال جائحة "كوفيد-19"، حين استمرت المنصات الرقمية في استقبال التصريحات الضريبية، والرد على الاستفسارات، وإجراء التحصيل، رغم قيود الحجر الصحي.²

سادساً: التكامل مع الأنظمة الإدارية الأخرى

تيسر الرقمنة تبادل البيانات بين مختلف الإدارات، مثل الجمارك، السجل التجاري، والضمان الاجتماعي، بفضل التكامل الرقمي بين قواعد البيانات. ويعد هذا التكامل عاملاً مهماً في تحسين الرقابة الضريبية، وتوسيع الوعاء الجبائي، والتحقق من صحة التصريحات المقدمة.³

الفرع الثالث: مجالات استخدام الرقمنة في الجهاز الضريبي

لقد ساهم التحول الرقمي في تطوير أدوات وآليات عمل الإدارة الجبائية بشكل لافت، حيث تجسدت الرقمنة من خلال مجموعة من التطبيقات الرقمية التي مست جميع مراحل العلاقة الجبائية، بدءاً من تسجيل المكلفين بالضريبة، مروراً بعمليات التصريح والدفع، وانتهاءً بالرقابة والتفتيش. وتُعد هذه التطبيقات جوهر عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الذكية، لما توفره من فعالية ودقة وشفافية.

أولاً: أنظمة التصريح والدفع الإلكتروني

تعد أنظمة التصريح والدفع الإلكتروني من بين أبرز مظاهر الرقمنة، إذ تتيح للمكلف بالضريبة تقديم تصريحاته وسداد مستحقاته عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى الحضور الفعلي لمصالح الضرائب. وقد أدى هذا النظام إلى تقليص الطوابير وتحسين الخدمة وتسهيل الامتثال الجبائي.⁴

¹ خالد السعدي، مرجع سابق، ص 45.

² وزارة المالية الجزائرية، تقرير الأداء الجبائي في ظل جائحة كوفيد-19، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2021، ص 23.

³ حسين فرج، مرجع سابق، ص 82.

ثانيا: بوابات الإدارة الضريبية على الإنترنت

أنشأت المديرية العامة للضرائب بوابات إلكترونية موجهة للمكلفين بالضريبة، مثل بوابة "جباية تيكس" (JIBAYATIC)، والتي تسمح للمستخدمين بالوصول إلى حساباتهم الجبائية، استخراج الوثائق الرسمية، وتتبع وضعياتهم الضريبية، وهو ما يعزز مبدأ الشفافية وحقوق المواطن في المعلومة.¹

ثالثا: نظام الترقيم الجبائي الرقمي (NIF الإلكتروني)

يسمح هذا النظام بإسناد رقم تعريف جبائي بشكل أوتوماتيكي للمكلفين الجدد، عبر تقديم طلب إلكتروني من خلال منصة التسجيل. وقد أدى هذا الإجراء إلى تقليص آجال إصدار الرقم الجبائي، وتسهيل عملية الرقمنة في ملفات المكلفين.²

رابعا: نظام إدارة المعلومات الجبائية (SIGTAS)

يعد نظام SIGTAS (Standard Integrated Government Tax Administration System) من الأنظمة المعلوماتية المتكاملة المعتمدة في تسيير مختلف جوانب العمل الجبائي، ويشمل مراحل التسجيل، التصريح، التحصيل، والمراقبة. وهو أداة محورية في تنظيم البيانات، توحيد العمليات، وتعزيز الرقابة الداخلية.³

خامسا: الفوترة الإلكترونية (E-Invoicing)

تعد الفوترة الإلكترونية من التطبيقات الحديثة المعتمدة في إطار الرقابة الفورية على العمليات التجارية. وتساعد هذه الآلية في رصد الفواتير في الزمن الحقيقي، مما يقلل من ظاهرة الفواتير الوهمية ويحد من التهرب الجبائي.⁴

⁴ محمد شرفي، "التحول الرقمي في التصريح والدفع الضريبي"، مجلة الاقتصاد الرقمي 7، عدد 1، 2021، ص 66.

¹ المديرية العامة للضرائب، دليل استخدام البوابة الجبائية الإلكترونية، وزارة المالية، الجزائر، 2022، ص 4.

² زهرة بن طيب، نظام الرقم الجبائي الإلكتروني وأثره على تبسيط الإجراءات"، مجلة الإصلاح الإداري 15، عدد 3، 2020، ص 91.

³ خالد زواوي، "دور نظام SIGTAS في تحسين الرقابة الجبائية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة 9، عدد 2، 2021، ص 52.

⁴ ياسين مباركي، "الفوترة الإلكترونية كآلية للحد من التهرب الضريبي"، مجلة القانون والاقتصاد 11، عدد 4، 2022، ص 88.

سادسا: نظام الإشعارات والتنبيهات الآلية

اعتمدت الإدارة الجبائية أنظمة آلية ترسل رسائل قصيرة (SMS) أو بريدا إلكترونيا للمكلفين، تتضمن تذكيرا بمواعيد التصريح أو الدفع، أو إشعارات بالإجراءات الإدارية المتخذة، ما يعزز من فعالية التواصل ويُقلل من حالات التأخر.¹

سابعا: تكامل قواعد البيانات مع الإدارات الأخرى

تسعى الرقمنة إلى خلق بيئة معلوماتية مندمجة، وذلك من خلال ربط الإدارة الضريبية بإدارات أخرى مثل الجمارك، السجل التجاري، الضمان الاجتماعي، مما يسمح بتبادل المعلومات بفعالية وتنسيق الجهود الرقابية.²

المطلب الثاني: النظام الضريبي وأداء الجهاز الجبائي في الجزائر

المنظومة الضريبية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحصيل الموارد المالية الضرورية لتمويل السياسات العمومية. ويتميز النظام الضريبي في الجزائر ببنية قانونية ومؤسسية متكاملة، غير أن أداء الجهاز الجبائي يواجه عدة تحديات في ظل تعقيد المنظومة، وتزايد التهرب الضريبي، وضعف الكفاءة الإدارية، الأمر الذي تطلب إدخال إصلاحات شاملة، وفي مقدمتها التحول نحو الرقمنة

الفرع الأول: تعريف النظام الضريبي ومكوناته

يشير النظام الضريبي إلى مجموعة القواعد القانونية والمؤسسية والتنظيمية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف بالضريبة، وتؤطر عملية فرض الضرائب وتحصيلها وتوزيع أعبائها بين الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع. ويعد النظام الضريبي أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة المالية، كالعادلة الاجتماعية، وتحقيق التوازن الاقتصادي، وضمان تمويل النفقات العمومية.

ويشتمل النظام الضريبي على مجموعة من المكونات الأساسية التي تضمن فعاليته، وهي:

¹ وزارة المالية الجزائرية، مرجع سابق، ص 18.

² فريدة ساعد، "تكامل قواعد البيانات بين الإدارة الجبائية والمؤسسات العمومية"، مجلة نظم المعلومات الإدارية 12، عدد

1، 2020، ص 74.

أولاً: مفهوم النظام الضريبي

يعرف النظام الضريبي بأنه الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم عملية فرض وتحصيل الضرائب من طرف الدولة، وفقاً لمبادئ العدالة والمساواة، بهدف تحقيق التوازن بين متطلبات تمويل النفقات العمومية وضمان عدم إقبال كاهل المكلفين بالضريبة. كما يعد هذا النظام أداة مركزية في السياسة المالية للدولة، لما له من دور في إعادة توزيع الدخل، وتحفيز النمو الاقتصادي، والتحكم في الاستهلاك والإنتاج.¹

يرتكز النظام الضريبي على مجموعة من القواعد التشريعية والتنظيمية التي تُحدّد بدقة طبيعة الضرائب المفروضة، وآليات حسابها، وكيفية تحصيلها، والجهات المكلفة بتسييرها، إضافة إلى توفير مسارات للطعن والرقابة، بما يضمن حقوق كل من الدولة والمكلف.²

في الجزائر، يعتبر النظام الجبائي أداة سيادية لتوفير الموارد المالية العمومية، وقد شهد تطوراً ملحوظاً منذ الإصلاحات الجبائية التي انطلقت بداية التسعينيات، حيث انتقل من نظام قائم على الضرائب النوعية إلى نظام أكثر تكاملاً، يراعي الهيكل الاقتصادي ويهدف إلى تحديث الإدارة الجبائية وتعزيز الامتثال.³

ثانياً: مكونات النظام الضريبي الجزائري

يتكون النظام الضريبي الجزائري من مجموعة متكاملة من العناصر، نعرضها كما يلي:

أ- الضرائب المباشرة:

وهي تلك الضرائب التي تفرض بشكل مباشر على مداخل الأفراد أو أرباح المؤسسات، وتعد من أكثر أنواع الضرائب عدالة لأنها تأخذ بعين الاعتبار قدرة المكلف على الدفع. من أبرز هذه الضرائب في الجزائر:

الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): تفرض على مختلف مصادر الدخل مثل الأجور، الأرباح الصناعية والتجارية، والمداخل العقارية.

¹ عبد القادر بن حمو، المالية العامة والنظام الجبائي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2021، ص 104.

² رايح بوزيدي، "أثر النظام الضريبي على التوازن الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 12، 2019، ص 61.

³ وزارة المالية، تقرير حول تطور النظام الجبائي الجزائري، 2022، <https://www.mf.gov.dz>، تاريخ الزيارة: 2025/04/27 على الساعة 16:42.

الضريبة على أرباح الشركات (IBS): تطبق على الأرباح الصافية المحققة من طرف الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة.¹

وتساهم هذه الضرائب في تمويل جزء هام من الميزانية العمومية، كما تستخدم لتحقيق أهداف اجتماعية من خلال نظام الإعفاءات والتخفيضات.

ب- الضرائب غير المباشرة

وهي ضرائب تفرض على الإنفاق أو الاستهلاك بدلا من الدخل أو الأرباح، وتحصل غالبا عند شراء السلع أو الخدمات. من أمثلتها:

الرسم على القيمة المضافة (TVA): يعد أهم مورد ضريبي غير مباشر، ويمس جميع مراحل الإنتاج والتوزيع.

الرسوم الجمركية: تفرض على السلع المستوردة، وتهدف إلى حماية الإنتاج الوطني وتوفير عائد مالي للدولة.²

رغم أنها تحقق مردودية مالية كبيرة، إلا أنها توصف أحيانا بأنها أقل عدالة من الضرائب المباشرة، لكونها لا تراعي الفوارق في القدرة الشرائية بين الأفراد.

ج- الهيئات والمؤسسات الجبائية

تمتلك الجزائر جهازا إداريا جبائيا متكاملا يشرف على تنفيذ السياسات الضريبية، ويتكون من:

المديرية العامة للضرائب: تعد الهيئة المركزية التي تشرف على التخطيط الجبائي، وإعداد النصوص التنظيمية، ومتابعة تنفيذها.

المديريات الجهوية والولائية: تتولى تنفيذ العمليات الميدانية كالتحصيل والمراقبة والرقابة.

مصالح التحصيل والمراقبة: مسؤولة عن تحصيل الضرائب المستحقة ومتابعة المكلفين المتأخرين أو المتهربين.³

¹ محمد بوشنافة، النظام الجبائي الجزائري: دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020، ص 100.

² نوال بن رقية، "دور الضرائب غير المباشرة في تمويل الميزانية العامة"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 15، 2019، ص 78.

تهدف هذه المؤسسات إلى تحديث الإدارة الجبائية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن، من خلال رقمنة المعاملات وتبسيط الإجراءات.

د- الإطار التشريعي والتنظيمي

يستند النظام الضريبي الجزائري إلى مجموعة من القوانين والأنظمة التي تحدد بدقة أنواع الضرائب وأسس احتسابها، منها:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- قانون الرسم على القيمة المضافة.
- القوانين المالية السنوية التي تعد المصدر التشريعي الأساسي للتعديلات الجبائية.
- المراسيم التنفيذية والتعليمات الجبائية التي توضح كيفية التطبيق.¹

يعكس هذا الإطار القانوني الطابع المتطور للنظام الجبائي، ويظهر مرونته في مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

و. آليات الرقابة والطعن

تكرس النصوص الجبائية الجزائرية جملة من الضمانات القانونية التي تمكن المكلف من حماية حقوقه، ومن أبرزها:

الرقابة الجبائية: تتم عبر التفتيش والاطلاع على الوثائق والمستندات المحاسبية للمكلف.

آليات الطعن الإداري: يمكن للمكلف تقديم شكاوى أمام الإدارة الجبائية في حال وجود منازعة.

الطعن القضائي: يتاح اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة إذا لم تحل المنازعة على مستوى الإدارة.²

وتعتبر هذه الآليات من الركائز الأساسية لضمان الشفافية والعدالة الجبائية، وتحقيق التوازن بين سلطة الإدارة وحقوق المكلف.

³ وزارة المالية الجزائرية، الهيكل العام، مرجع سابق.

¹ الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر سنة 1976، والمتعلق بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ج ر، العدد

102، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر سنة 1976، المعدل والمتمم، آخر تعديل سنة 2023.

² فتيحة بن ناصر، "الطعن الجبائي في التشريع الجزائري"، مجلة القانون العام الاقتصادي، العدد 9، 2021، ص 134.

الفرع الثاني: مهام وصلاحيات الإدارة الجبائية الجزائرية

تتميز الرقمنة في الجهاز الضريبي بجملة من الخصائص التي جعلت منها خياراً إستراتيجياً لتعزيز كفاءة الإدارة الجبائية وتحقيق فعالية أكبر في جمع الإيرادات. فاعتماد الوسائل الرقمية لا يقتصر على الجانب التقني فحسب، بل يمتد ليشمل جوانب إدارية وتنظيمية وقانونية. وفيما يلي عرض لأبرز خصائص الرقمنة في المجال الضريبي:

أولاً: المهام الاستراتيجية للإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية أحد الركائز الأساسية في تنظيم النظام الضريبي الجزائري، إذ توكل إليها مهام متعددة تصب في مجملها نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحصيل الإيرادات الجبائية اللازمة لتمويل الميزانية العامة للدولة وضمان استدامتها المالية.¹ وتمتد مهام الإدارة الجبائية على عدة مستويات تنظيمية وفنية، منها ما يلي:

أ- تسجيل المكلفين ومتابعة نشاطاتهم

تقوم الإدارة الجبائية بعملية التسجيل الجبائي الإجباري للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للضريبة، وذلك ضمن قاعدة بيانات وطنية موحدة، بهدف ضبط الحصيلة الضريبية ومتابعة تطور نشاطات المكلفين، خصوصاً في القطاعات الاقتصادية الهشة أو ذات الطابع غير الرسمي.²

ب- تسيير التصريحات الجبائية ومراقبتها

من المهام المحورية للإدارة الجبائية استقبال ومعالجة التصريحات الجبائية التي يودعها المكلفون، والتي تتضمن بيانات حول مداخيلهم أو نشاطاتهم. وتقوم هذه المصالح بتحليل هذه التصريحات، ومقارنتها بالمعطيات المتوفرة لديها، سواء من خلال الفترة أو التعاون بين الإدارات.³

¹ عبد القادر بن حمو، مرجع سابق، ص 131.

² رابح بوزيدي، "فعالية الإدارة الجبائية الجزائرية في مكافحة التهرب الضريبي"، مجلة الدراسات المالية والضريبية، العدد

6، 2020، ص 42

³ محمد بوشنافة، مرجع سابق، ص 120.

ج- تحصيل الضرائب والرسوم

تسهر مصالح التحصيل على تحصيل مختلف أنواع الضرائب، سواء كانت مباشرة كالضريبة على الدخل، أو غير مباشرة كالرسوم على القيمة المضافة. ويتم ذلك عبر الدفع المباشر أو بالوساطة من خلال البنوك والمؤسسات المالية، وفقًا للأطر التنظيمية المعتمدة.¹

د- الرقابة الجبائية ومكافحة التهرب

تُمارس الإدارة الجبائية صلاحيات الرقابة الجبائية الميدانية من خلال فرق التفتيش التي تُنجز مراجعات محاسبية ومعاينات ميدانية، بهدف كشف حالات الغش أو التهرب الضريبي. كما تستعمل تقنيات التحليل الاقتصادي للبيانات لتعزيز فعالية الرقابة.²

هـ- التوعية الجبائية والعلاقة مع المواطن

تولي الإدارة الجبائية اهتمامًا خاصًا بتعزيز الثقافة الجبائية لدى المواطنين، وذلك عن طريق تنظيم حملات إعلامية، ونشر منشورات توضيحية، وتقديم خدمات رقمية تسهل التعامل مع الإدارة. ويُعدّ هذا التوجه جزءًا من استراتيجية "الإدارة المواطنة".³

و- تحديث الأدوات وتنفيذ القوانين

تعمل الإدارة على تنفيذ الأحكام القانونية والتنظيمية الجبائية الصادرة عن الجهات التشريعية والتنفيذية، كما تُساهم في اقتراح إصلاحات دورية. وتسعى إلى رقمنة أدواتها وتحسين أنظمتها المعلوماتية، لمواكبة التطورات الاقتصادية والتقنية.⁴

ثانيا: الصلاحيات القانونية للإدارة الجبائية

بموجب التشريع الجبائي الجزائري، تتمتع الإدارة الجبائية بعدة صلاحيات قانونية تخول لها اتخاذ إجراءات قسرية لحماية حقوق الخزينة العمومية. ومن أبرز هذه الصلاحيات:

إصدار أوامر التحصيل: وهي وثائق قانونية تصدرها الإدارة تلزم المكلف بتسديد ما عليه من ضرائب.

¹ وزارة المالية الجزائرية، الهيكل العام، مرجع سابق.

² نوال بن رقية، مرجع سابق، ص 88.

³ فتيحة بن ناصر، مرجع سابق، ص 59.

⁴ وزارة المالية، تقرير حول الرقمنة وتحديث الإدارة الجبائية الجزائرية، مرجع سابق، تاريخ الزيارة: 2025/04/27 على

توقيع العقوبات الجبائية: تشمل الغرامات المالية والفوائد التأخيرية، في حال الإخلال بالتزامات التصريح أو الدفع.

تجميد الحسابات والأرصدة: يمكنها، وفق ما يسمح به القانون، أن تطلب من البنوك والمؤسسات المالية تجميد أرصدة المكلف الممتنع عن الدفع بعد استيفاء الإجراءات القانونية.

اللجوء إلى القضاء: في حال استمرار المنازعة، يمكن للإدارة الجبائية إحالة الملف إلى الجهات القضائية المختصة.¹

الفرع الثالث: آثار وتطبيقات الرقمنة في الجهاز الجبائي

لقد ساهم التحول الرقمي في تطوير أدوات ووسائل الإدارة الضريبية بشكل كبير، من خلال اعتماد مجموعة من التطبيقات الرقمية التي مست مختلف مراحل العملية الجبائية، ابتداء من تسجيل المكلفين، إلى التصريح والدفع، وصولاً إلى الرقابة والمراجعة. وتعد هذه التطبيقات جوهر عملية الرقمنة، إذ تجسد فعليا الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الذكية.

أولاً: التحول الرقمي في الإدارة الجبائية

شهدت الإدارة الجبائية الجزائرية تحولاً رقمياً ملحوظاً، تمثل في اعتماد مجموعة من التطبيقات الرقمية التي مست مختلف مراحل العملية الجبائية، ابتداء من تسجيل المكلفين، إلى التصريح والدفع، وصولاً إلى الرقابة والمراجعة. يعد هذا التحول جزءاً من استراتيجية شاملة تهدف إلى تحسين الأداء الإداري، وتعزيز الشفافية، وتقليل التكاليف، وتسهيل الإجراءات على المكلفين بالضريبة.

¹ الأحكام المتعلقة بالإجراءات الجبائية، واردة ضمن القانون رقم 22-16 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2022، المتضمن قانون المالية لسنة 2023، الجريدة الرسمية، العدد 89، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر سنة 2022، المعدلة والمتممة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2023.

ثانيا: أبرز تطبيقات الرقمنة في الجهاز الضريبي

أ- أنظمة التصريح والدفع الإلكتروني

أطلقت المديرية العامة للضرائب منصات إلكترونية مثل "جبايتك" و"مساهمتيك"، تُمكن المكلفين من تقديم تصريحاتهم الجبائية وتسديد مستحقاتهم عبر الإنترنت، دون الحاجة للتنقل إلى المراكز الجبائية. ساهمت هذه الأنظمة في تسهيل المعاملات، وتقليل الضغط على الإدارة، وتحسين الامتثال الضريبي.¹

ب- بوابات الإدارة الضريبية على الإنترنت

أنشأت الإدارة الجبائية بوابات إلكترونية مثل "جبايتك"، تمكن المستخدمين من الوصول إلى معلوماتهم الجبائية، وطباعة الوثائق، وتتبع الملفات، مما يعزز مبدأ الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومة.²

ج- نظام التقييم الجبائي الرقمي (NIF الإلكتروني)

تم تطوير نظام حديث لإسناد الرقم الجبائي بشكل آلي وفوري عبر الإنترنت، مما ساهم في تسهيل عمليات التسجيل وتقليص آجال إصدار بطاقة التعريف الجبائي. يمكن للمكلفين تقديم طلباتهم عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك.³

د- نظام إدارة المعلومات الجبائية (SIGTAS)

يستخدم نظام "SIGTAS" في تسيير المعطيات الجبائية ومراقبة المكلفين بطريقة دقيقة ومتكاملة، ويشمل كافة العمليات من التسجيل إلى التحصيل. يعد هذا النظام من أهم نظم الرقابة والتنسيق الجبائي، حيث يوفر قاعدة بيانات مركزية تسهل عمليات التحليل والمراجعة.

هـ- الفوترة الإلكترونية (E-Invoicing)

بدأت الجزائر في تبني أنظمة الفوترة الإلكترونية لضمان توثيق المعاملات التجارية ومراقبتها بشكل مباشر، ما يساعد في محاربة التهرب الضريبي وضبط المداخل الحقيقية للمكلفين.⁴

¹ وزارة المالية، الدليل التوجيهي للرقمنة في المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2022، ص 18.

² المديرية العامة للضرائب، "بوابة جباية تاكسيه"، <https://www.mfdgi.gov.dz>، تاريخ الزيارة: 2025/05/27 على الساعة : 16:52.

³ المرجع نفسه،

⁴ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، الفوترة الإلكترونية كأداة للشفافية الضريبية، باريس، 2020، ص 10.

و- نظام الإشعارات والتنبيهات الآلية

توفر الإدارة الجبائية أنظمة لإرسال رسائل نصية أو بريد إلكتروني لتنبيه المكلفين بمواعيد التصريح أو الدفع، أو لتبليغهم بالإجراءات المتخذة بحقهم، مما يعزز من سرعة التواصل والفعالية.¹

ز- تكامل قواعد البيانات مع الإدارات الأخرى

تمكنت الرقمنة من ربط مصالح الضرائب بوزارات ومؤسسات أخرى مثل السجل التجاري، الجمارك، والضمان الاجتماعي، ما يسهل تبادل المعلومات وتنسيق العمليات الرقابية.²

المطلب الثالث: معايير قياس أداء الجهاز الضريبي

عملية قياس أداء الجهاز الضريبي أمرا حيويا لتقييم مدى نجاعة وفعالية السياسات الجبائية، وتحديد نقاط القوة والضعف في المنظومة. وتتنوع المعايير المعتمدة لتقييم الأداء بحسب طبيعة الأهداف المنشودة، ما بين مؤشرات كمية ترتبط بالتحصيل، وأخرى نوعية تتعلق بالكفاءة، الفعالية، العدالة، والامتثال.

الفرع الأول: الكفاءة والفعالية كمؤشرين للأداء في الإدارة الجبائية

في ظل التحولات الكبرى التي تعرفها الإدارة العمومية، خصوصا مع دخول الرقمنة كأداة إصلاحية مركزية، برزت الحاجة إلى تبني مؤشرات كمية ونوعية دقيقة لقياس مدى تطور أداء الأجهزة الجبائية. ومن بين أبرز هذه المؤشرات نجد الكفاءة والفعالية، واللتين تشكلان مرتكزين رئيسيين لتقييم نتائج السياسات الجبائية وتحسين جودة الخدمات.

أولا: الكفاءة الجبائية

الكفاءة الجبائية هي قدرة الإدارة الضريبية على تحقيق أقصى مردود جبائي ممكن مقابل أقل قدر من التكاليف والموارد. ويقصد بذلك أن تقوم الإدارة باستخدام إمكانياتها البشرية، المادية، والتنظيمية بطريقة عقلانية وذات مردودية، بما يُفضي إلى تقليص الهدر في الموارد وتحقيق النتائج بأقل التكاليف الممكنة.³ و مؤشرات ال كمية:

¹ وزارة المالية، استراتيجية تحديث الإدارة الجبائية، الجزائر، 2021، ص 33.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التكامل الرقمي بين المؤسسات العمومية في الجزائر، الجزائر، 2022، ص 27.

³ محمد بوحوش، أداء الإدارة الجبائية في الجزائر مقارنة كفاءة وفعالية، دار هومة، الجزائر، 2021، ص 61

نسبة تكلفة التحصيل إلى العائد الجبائي: وهي مؤشر اقتصادي يعكس المردودية التشغيلية للإدارة، وكلما انخفضت هذه النسبة، دل ذلك على كفاءة أكبر.¹

متوسط عدد الملفات التي يعالجها كل موظف: يظهر مدى استغلال العنصر البشري.

التحول إلى التصريح الإلكتروني: يمثل مؤشرا على تقليص الموارد الورقية والزمنية.²

وقد بينت تقارير المديرية العامة للضرائب أن الرقمنة ساهمت في تقليص كلفة التحصيل بنسبة معتبرة، خصوصاً بعد تعميم التصريح الإلكتروني وإدخال أنظمة الدفع عن بعد.³

ثانيا: الفعالية الجبائية

الفعالية تشير إلى مدى قدرة الجهاز الجبائي على تحقيق أهدافه الاستراتيجية، بغض النظر عن كمية الموارد المستخدمة. وهي بذلك تركز على النتائج المحققة بدل الوسائل الموظفة. وتعد الفعالية مؤشرا نوعيا يرتبط بجودة الأداء ونتائجه الملموسة على أرض الواقع.⁴

تشمل أهداف الإدارة الجبائية ما يلي:

- زيادة مستوى الامتثال الجبائي من خلال تحفيز المكلفين على التصريح والدفع الطوعي.
- توسيع الوعاء الجبائي ليشمل شرائح جديدة من الأنشطة الاقتصادية.
- تحسين العلاقة مع المكلفين عبر تقنيات الخدمة عن بعد والاستجابة الفورية.
- تقليص التهرب والغش الجبائي عبر أدوات التحليل الرقمي وقواعد البيانات المشتركة.⁵

وتقاس الفعالية من خلال مؤشرات مثل:

- نسبة التصريحات الإلكترونية من إجمالي التصريحات؛
- الزيادة في الإيرادات المحصلة مقارنة بالتقديرات؛
- عدد الشكاوى الجبائية المعالجة ضمن الآجال القانونية؛

¹ وزارة المالية، تقرير الكفاءة المالية للمديرية العامة للضرائب، مصدر سابق، ص 27.

² لجنة إصلاح الجبائية، التحول الرقمي وأثره على الأداء الجبائي، الجزائر، 2023، ص 14

³ المرجع نفسه، ص 19.

⁴ سمير زغان، الفعالية الإدارية في ظل الحوكمة الرقمية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 8، 2022، ص 37.

⁵ البنك الدولي، تحسين فعالية الإدارة الضريبية في الجزائر، واشنطن، 2021، ص 45.

– نسبة نمو الوعاء الضريبي سنوياً.¹

ثالثاً: أهمية المؤشرين في توجيه الإصلاحات

تعتبر مؤشرات الكفاءة والفعالية من أدوات التقييم المحورية التي تساعد متخذي القرار في:

- تشخيص مكان الخلل في الأداء الإداري؛
- قياس أثر برامج الإصلاح، وخاصة الرقمنة، على جودة الخدمات؛
- تحديد أولويات التدخل وتوزيع الموارد وفقاً لمبدأ النتائج؛
- التحول من منطق التسيير التقليدي إلى منطق التسيير المبني على الأداء والمردودية.²

الفرع الثاني: العدالة الجبائية ومدى الامتثال الضريبي

يعد تحقيق العدالة الجبائية أحد الركائز الأساسية لأي نظام ضريبي يسعى إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. ويكتسي هذا المبدأ أهمية بالغة في ظل تزايد التحديات المرتبطة بالامتثال الضريبي، وانتشار ممارسات التهرب والغش الجبائي، خاصة في الاقتصادات النامية.

أولاً: مفهوم العدالة الجبائية وأبعادها

تشير العدالة الجبائية إلى مدى توزيع العبء الضريبي بشكل منصف بين دافعي الضرائب، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة التكليفية لكل فرد أو كيان اقتصادي. فليست الغاية من العدالة تحقيق مساواة شكلية فحسب، بل ترسيخ توازن اجتماعي واقتصادي يمنع الإخلال بمبدأ التضامن الوطني.³

ويميز فقه المالية العامة بين نوعين أساسيين من العدالة:

العدالة الأفقية: تعني وجوب خضوع الأشخاص ذوي نفس القدرة التكليفية لنفس المستوى من العبء الضريبي.⁴

¹ المديرية العامة للضرائب، دليل مؤشرات الأداء الجبائي، الجزائر، 2023، ص 33.

² الطاهر قاسم، المالية العامة والسياسات الضريبية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص 95.

³ أحمد بودربالة، العدالة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 11، 2023، ص 61.

⁴ وزارة المالية، دليل النظام الجبائي الجزائري، الجزائر، 2022، ص 48.

العدالة العمودية: تعني أن الأفراد ذوي الدخل المرتفعة يجب أن يسهموا بنسبة أعلى من دخلهم مقارنة بذوي الدخل المحدودة، وهو ما يجسده مبدأ تصاعدية الضريبة في النظام الجبائي، مثلما هو الحال في الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر.¹

وقد أظهرت عدة دراسات أن الإحساس بالظلم الضريبي أو وجود معاملة غير متكافئة يؤدي إلى تراجع معدلات الامتثال الطوعي، وتزايد محاولات التهرب الضريبي، ما يُخل بتوازن النظام الضريبي.²

ثانيا: الامتثال الضريبي وأبعاده الحديثة

الامتثال الضريبي يقصد به مدى التزام المكلفين بتقديم التصريحات الضريبية ودفع المستحقات في الآجال القانونية، سواء بشكل طوعي أو تحت تأثير الرقابة.³ ويعد من أبرز مؤشرات فعالية النظام الجبائي، لما له من تأثير مباشر على نسبة التحصيل، وتكلفة المراقبة، وجودة العلاقة بين الإدارة والمكلف.

وقد تطور مفهوم الامتثال في العصر الرقمي ليشمل:

- **الامتثال الطوعي:** أي التزام المكلف دون تدخل مباشر من الإدارة.
- **الامتثال الإجباري:** نتيجة عمليات الرقابة أو التحصيل القسري.
- **الامتثال التعاوني:** الذي ينبثق من علاقة ثقة وشفافية بين الإدارة والمكلف.⁴

وقد تبنت العديد من الإدارات الضريبية، ومنها الجزائر، مقاربة تشاركية جديدة تهدف إلى تعزيز الامتثال الطوعي من خلال:

- رقمنة الخدمات، لتسهيل إجراءات التصريح والدفع الإلكتروني.
- برامج التوعية والتحسيس الضريبي، لتوضيح الحقوق والواجبات.
- تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة، من خلال تقليص البيروقراطية وتوفير خدمات عن بعد.
- التدرج في الرقابة، بحيث يتم منح المكلف فرصة التصحيح الطوعي قبل اللجوء إلى العقوبات.⁵

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مرجع سابق، ص 33

² OECD, Tax Compliance and Enforcement, Trends and Strategies, Paris, 2020, p. 15.

³ البنك الدولي، مرجع سابق، ص 21.

⁴ المديرية العامة للضرائب، التحول الرقمي والامتثال الجبائي، الجزائر، 2023، ص 12.

⁵ نفس المرجع، نفس الصفحة.

لكن، رغم هذه الجهود، فإن ضعف العدالة الجبائية أو الإحساس بغياب الشفافية يؤدي إلى نتائج عكسية، أهمها ضعف الامتثال وانتشار التهرب الضريبي، مما يقوض فعالية النظام الجبائي. ويُجمع الباحثون على أن تحقيق العدالة هو الشرط المسبق لتحفيز المكلف على الامتثال.¹

ثالثا: التفاعل بين العدالة والامتثال

يظهر التفاعل بين العدالة الجبائية والامتثال الضريبي أن:

- العدالة الجبائية تحفز الامتثال الطوعي وتعزز ثقة المكلفين بالإدارة؛
 - ضعف العدالة يعزز السلوكيات الضارة كالغش والتلاعب؛
 - كلما كانت هناك شفافية ووضوح في المعاملة الضريبية، زاد استعداد الأفراد للامتثال.²
- وبالتالي، فإن تعزيز العدالة الضريبية لا يعد مطلباً أخلاقياً فقط، بل ضرورة استراتيجية لضمان استدامة الموارد الجبائية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: مؤشرات التحصيل والرقابة الضريبية

يشكل التحصيل الجبائي والرقابة الضريبية ركيزتين محوريّتين في تقييم كفاءة الجهاز الجبائي وفعاليته في تعبئة الموارد المالية للدولة. فوظيفة الإدارة الجبائية لا تقتصر على تحصيل الأموال، بل تمتد إلى ضمان احترام المكلفين لالتزاماتهم القانونية، والحد من التهرب والغش الجبائي، بما يعزز مبدأ العدالة ويُسهّم في توزيع منصف للعبء الضريبي.³

أولاً: مؤشرات التحصيل الضريبي

نقيس فعالية التحصيل الضريبي من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية، التي تساعد على تقييم الأداء المالي للإدارة الجبائية وقياس أثر الإصلاحات المعتمدة. من أبرز هذه المؤشرات:

¹ عبد الحميد راشدي، الإصلاح الجبائي ومحددات الامتثال في الجزائر، المجلة العربية للإدارة، العدد 38، 2022، ص 90.

² OECD, Building Trust and Increasing Tax Compliance, Paris, 2019, p. 7.

³ الطاهر بن مرزوق، النظام الجبائي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 112.

- نسبة التحصيل الفعلي إلى المستحقات الجبائية: يعد هذا المؤشر من الأدوات الأساسية لقياس كفاءة الإدارة في جمع الضرائب المفروضة، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على حسن التنظيم والامتثال الطوعي.¹
- نسبة المداخل الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم هذا المؤشر في التحليل المقارن لمردودية النظام الضريبي، سواء زمنيا أو في مقارنة مع دول أخرى، ويُعتبر مؤشرا على قدرة النظام على تمويل الميزانية.²
- معدل النمو السنوي للمداخل الجبائية: يعكس تطور القاعدة الضريبية وتأثير السياسات الإصلاحية، مثل توسيع الوعاء وتحسين التحصيل.
- نسبة التحصيل الطوعي مقابل التحصيل الجبري: يفضل أن تكون الغلبة للتحصيل الطوعي، لأنه يدل على امتثال المكلف وثقته في الإدارة الجبائية.³
- وتظهر التجربة الجزائرية في السنوات الأخيرة تحسنا تدريجيا في هذه المؤشرات، خصوصا بعد إدخال آليات الرقمنة وتوسيع التصريح الإلكتروني.⁴

ثانيا: مؤشرات الرقابة الضريبية

- تعتبر الرقابة الجبائية أداة رئيسية لضمان تطبيق القوانين الجبائية بعدالة وفعالية. ويُقاس أداء الرقابة من خلال عدد من المؤشرات الفنية، منها:
- عدد عمليات التفتيش والمراجعة الجبائية المنجزة سنويا: يعكس مستوى نشاط مصالح الرقابة ومداهما الجغرافي أو القطاعي.
 - قيمة الفروقات المكتشفة بعد الرقابة: تشير إلى فعالية الأدوات التقنية المعتمدة وقدرة الفرق الميدانية على كشف المخالفات.⁵
 - نسبة الملفات التي شكلت فيها مخالفات جسيمة: توضح مستوى التزام المكلفين وتحدد درجة خطورة التهرب المكتشف.

¹ وزارة المالية، تقرير أداء الإدارة الجبائية لسنة 2023، الجزائر، 2024، ص 16.

² OECD, Revenue Statistics 2023, Paris, 2023, p. 28.

³ البنك الدولي، مرجع سابق، ص 35.

⁴ المديرية العامة للضرائب، تحول رقمي وتحصيل جبائي فعال، الجزائر، 2023، ص 11.

⁵ نفس المرجع، ص 17.

– زمن معالجة ملفات الرقابة ومتابعة التحصيل الناتج عنها: يعد مؤشرا على كفاءة الإدارة في إغلاق الملفات وتحويل الفروقات إلى تحصيل فعلي.¹

وفي ظل تعقيد المعاملات الاقتصادية وتنامي التهرب، بات من الضروري الاعتماد على تقنيات حديثة في الرقابة، أبرزها:

- التحليل الآلي للمعطيات المحاسبية،
- الربط البيني بين قواعد البيانات (البنوك، الجمارك، السجل التجاري)،
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة (Big Data) لتحديد المكلفين المعرضين للمخاطر.²

ثالثا: العلاقة بين التحصيل والرقابة

يظهر التحليل الوظيفي أن العلاقة بين التحصيل والرقابة تكاملية، إذ يعتمد التحصيل الناجع على وجود رقابة فعالة، والعكس صحيح. فكلما كانت الرقابة صارمة ومبنية على مؤشرات دقيقة، ارتفعت معدلات الامتثال، وتوسعت القاعدة الضريبية، مما يؤدي إلى تحسين التحصيل الكلي.³

ومن جهة أخرى، يؤدي ضعف الرقابة إلى:

- انتشار التهرب والغش الضريبي،
- تراجع ثقة المكلفين الملتزمين في النظام الضريبي،
- إخلال بمبدأ العدالة والحياد.⁴

لذلك، تعمل الإدارة الجبائية الجزائرية في السنوات الأخيرة على تحقيق التكامل بين التحصيل والرقابة، من خلال:

- تطوير المنصات الرقمية للتصريح والمراقبة،
- بناء قاعدة بيانات دقيقة للمكلفين،

¹ عبد القادر نوي، تحسين أداء الرقابة الضريبية في الجزائر: دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 10، 2022، ص 93.

² OECD, Tax Administration 3.0, Paris, 2020, p. 51.

³ نفس المرجع، ص 60.

⁴ أحمد قشي، فعالية النظام الجبائي في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 5، 2021، ص 79.

- اعتماد سياسة تدخل استباقية بدل الاكتفاء بالرقابة اللاحقة،
- إنشاء فرق تحليل المخاطر لتوجيه الرقابة نحو الملفات ذات الأولوية.¹

المبحث الثاني: تجسيد الرقمنة في الجهاز الضريبي الآليات والتحديات

نظرا لما تفرضه من فعالية، شفافية، وتحكم أفضل في المعطيات والمعلومات الجبائية. وقد أصبحت الإدارة الجبائية الجزائرية مدركة لأهمية التوجه نحو الرقمنة كخيار استراتيجي لتحسين الأداء وتسهيل العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة، لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي فرضت على المؤسسات العمومية التكيف مع مقتضيات العصر الرقمي.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل مختلف صور وأشكال تجسيد الرقمنة داخل الجهاز الضريبي الجزائري، سواء من حيث الإطار المؤسسي والقانوني الذي يؤثر هذا التحول، أو من حيث التطبيقات والمنصات الرقمية التي تم اعتمادها لتسهيل الخدمات الجبائية، إلى جانب تسليط الضوء على واقع وآفاق الرقمنة في هذا القطاع، وما يواجهه من تحديات وصعوبات تعيق تحقيق التحول الرقمي الشامل.

وعليه سنسعى إلى إبراز مدى تقدم الإدارة الجبائية الجزائرية في مسار التحول الرقمي، مع الوقوف على نقاط القوة والقصور، تمهيدا لتقديم تصور واقعي وقابل للتطوير بشأن تحسين الأداء الجبائي الرقمي مستقبلا.

المطلب الأول: آليات تطبيق الرقمنة على القطاع الضريبي

أحد المرتكزات الجوهرية لإصلاح النظام الجبائي، حيث أصبح الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة أمرا أساسيا تسعى من خلاله الإدارة الضريبية إلى الرفع من كفاءة الأداء العام. ويهدف هذا التحول إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسهيل المعاملات الجبائية، وتقليل الوقت والجهد المبذولين من قبل المكلفين بالضريبة، مع تعزيز مبدأ الشفافية في التعاملات. كما تسهم الرقمنة في تحسين مستوى الرقابة الداخلية، ومتابعة العمليات الجبائية بدقة عالية. ومن جهة أخرى، تعتبر آلية فعالة للحد من ظاهرة

¹ المديرية العامة للضرائب، دليل استراتيجية الرقابة الجبائية الجديدة، الجزائر، 2023، ص 23.

التهرب الضريبي، من خلال تتبع المعلومات بطريقة رقمية منهجة. ويتجلى هذا التوجه في اعتماد الإدارة لمجموعة من الوسائل الرقمية التي تمس مختلف مراحل العملية الجبائية، سواء في التصريح، أو التحصيل، أو المراقبة.

الفرع الأول: تأسيس الأنظمة الإلكترونية لتقديم الإقرارات الضريبية

أصبح تطبيق الأنظمة الإلكترونية لتقديم الإقرارات الضريبية في الجزائر أمراً محورياً لتحسين النظام الضريبي وتسهيل الإجراءات للمكلفين بالضرائب. حيث يعكس هذا التحول الرقمي سعي الجزائر إلى تحسين مستوى الشفافية وتقليل التكاليف والوقت المستهلك في المعاملات الورقية التقليدية. جاء قانون 90-21 المؤرخ في 15 أغسطس 1990 المتعلق بالنظام الضريبي في الجزائر: يحدد هذا القانون الأسس القانونية لتقديم الإقرارات الضريبية. في نسخته المعدلة، يلتزم المكلفون بالضرائب بتقديم الإقرارات عبر الوسائل الإلكترونية، وهو ما يتماشى مع التحول الرقمي الذي تشهده الجزائر في مختلف القطاعات¹.

المرسوم التنفيذي رقم 10-37 المؤرخ في 4 فبراير 2010: يحدد هذا المرسوم شروط ومتطلبات تطبيق النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات الضريبية. كما يوضح المرسوم دور الإدارة الضريبية في تطوير وتنفيذ هذه الأنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يضع المرسوم القواعد التنظيمية اللازمة لتسهيل الاستخدام الآمن والفعال للمنصات الإلكترونية الخاصة بتقديم الإقرارات².

بهذا تم إنشاء بوابة "جباياتك" الإلكترونية التي تتيح للمكلفين بالضرائب تقديم إقراراتهم إلكترونياً. هذه البوابة توفر بيئة آمنة ومحمية ضد التلاعب أو التزوير، حيث يتم تسليم الإقرارات بشكل مباشر للإدارة الضريبية عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يتيح النظام للمكلفين متابعة وضعهم الضريبي والاطلاع على جميع التحديثات المتعلقة بإقراراتهم.

الفرع الثاني: التحصيل الإلكتروني للضرائب

التحصيل الإلكتروني للضرائب هو جزء لا يتجزأ من عملية الرقمنة في النظام الضريبي. يهدف إلى تحسين طريقة تحصيل الضرائب من خلال الدفع الإلكتروني، مما يساهم في تسريع الإجراءات وتقليل

¹ القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أغسطس سنة 1990، والمتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 15 أغسطس سنة 1990.

² المرسوم التنفيذي رقم 10-37 المؤرخ في 20 يناير سنة 2010، يتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 24 يناير سنة 2010.

التكاليف. كما أن هذا التحول الإلكتروني يساهم في تقليل التلاعبات وتحسين تحصيل الإيرادات الضريبية.

قانون المالية لعام 2009: يتضمن هذا القانون إجراءات تشجع على تطبيق نظام الدفع الإلكتروني للضرائب. حيث ينص في المادة 57 على ضرورة تسهيل عمليات التحصيل من خلال استخدام الأدوات الرقمية، بما في ذلك الدفع عبر الإنترنت. ويعتبر هذا القانون من الأدوات التشريعية الأساسية التي تدعم النظام الرقمي في الجزائر¹.

قانون 03-18 المؤرخ في 11 فبراير 2018 المتعلق بالمدفوعات الإلكترونية: هذا القانون ينظم كيفية إجراء المدفوعات الإلكترونية بشكل عام، ويتضمن بنودًا تحدد كيفية الدفع الإلكتروني للضرائب. كما يحدد الشروط القانونية اللازمة لضمان سلامة العمليات المالية الإلكترونية ويشمل الجهات المنظمة والمدفوعات عبر الإنترنت².

حيث يوفر النظام للقطاعات الاقتصادية المختلفة إمكانية دفع الضرائب من خلال منصات إلكترونية آمنة، سواء عن طريق البطاقات البنكية أو عبر منصات الدفع المتاحة في البنوك المحلية. يتم دفع جميع أنواع الضرائب عبر هذه المنصات، مما يساهم في تسريع تحصيل الإيرادات وحصر كافة العمليات الضريبية إلكترونياً.

الفرع الثالث: إنشاء قاعدة بيانات مركزية للضرائب

إنشاء قاعدة بيانات مركزية هو من أهم آليات الرقمنة في القطاع الضريبي. يهدف هذا النظام إلى جمع كافة البيانات الضريبية في قاعدة بيانات موحدة تسهل عملية الوصول إليها من قبل الإدارة الضريبية، كما توفر للمكلفين بالضرائب أدوات للتحقق من مستحقاتهم وواجباتهم الضريبية بشكل دوري.

قانون حماية البيانات الشخصية 2018: يحكم هذا القانون كيفية جمع، تخزين، واستخدام البيانات الشخصية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالمكلفين بالضرائب. يتضمن هذا القانون تشريعات محددة لضمان حماية البيانات الشخصية وحمايتها من الاستخدامات غير القانونية أو التسريبات³.

¹ قانون المالية لسنة 2009، رقم 08-13 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2008.

² القانون رقم 03-18 المؤرخ في 10 رمضان 1439 هـ الموافق لـ 26 مايو 2018، المتعلق بالمدفوعات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 7 يونيو 2018.

³ القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 رمضان 1439 هـ الموافق لـ 26 مايو 2018، المتعلق بحماية البيانات الشخصية، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 7 يونيو 2018.

مرسوم رقم 21-67 المؤرخ في 20 يونيو 2021: ينظم هذا المرسوم كيفية إنشاء وإدارة قاعدة البيانات الضريبية المركزية، ويحدد الأطر القانونية للحفاظ على دقة البيانات وأمانها. كما ينص المرسوم على توفير آليات لرصد التحديثات في البيانات بشكل مستمر لضمان عدم وجود تناقضات بين السجلات الضريبية¹.

يتم تخزين جميع البيانات الضريبية الخاصة بالمكلفين في قاعدة بيانات موحدة تستخدم أنظمة حوسبة سحابية متقدمة. بفضل هذا النظام، يمكن للإدارة الضريبية تحليل البيانات بشكل دقيق وفوري، كما يستطيع المكلفون بالضرائب الوصول إلى بياناتهم الخاصة لتحديث المعلومات أو دفع المستحقات في الوقت المحدد.

الفرع الرابع: استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة العمليات الضريبية

يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد الأدوات الحديثة التي يتم تطبيقها في النظام الضريبي الجزائري لتعزيز الكفاءة ومراقبة التزام المكلفين بالضرائب. يتم استخدام الخوارزميات الذكية لتحليل البيانات الضريبية واكتشاف أي حالات مشبوهة قد تشير إلى تهرب ضريبي.

قانون مكافحة التهرب الضريبي 2020: هذا القانون يحدد الطرق القانونية لمكافحة التهرب الضريبي، ويشمل استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضريبية واكتشاف التلاعبات. يشمل القانون آليات تنفيذ استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في مجال التدقيق الضريبي، ويحدد كيفية مراقبة المكلفين باستخدام هذه التقنيات².

القانون 07-18 المتعلق بحماية البيانات الشخصية: يرتبط هذا القانون ارتباطاً وثيقاً باستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الضريبة، حيث يحدد كيفية حماية البيانات التي يتم تحليلها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وضمان الامتثال لحقوق الأفراد³.

ويتم استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات ضخمة من البيانات الضريبية التي يتم جمعها من المكلفين. هذه الخوارزميات قادرة على اكتشاف الأنماط التي قد تشير إلى التهرب الضريبي، مما يسمح للإدارة الضريبية باتخاذ إجراءات فورية وفعالة لمكافحة هذه الممارسات.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 21-67 المؤرخ في 27 فبراير سنة 2021، يتعلق ب[موضوع المرسوم]، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 4 مارس سنة 2021.

² القانون رقم 20-05 المؤرخ في 15 فبراير سنة 2020، المتعلق بمكافحة التهرب الضريبي، الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة بتاريخ 20 فبراير سنة 2020.

³ القانون رقم 07-18 مرجع سابق.

إن الرقمنة في القطاع الضريبي الجزائري تتطلب أساسًا قانونيًا متينًا لتوفير بيئة تشريعية قادرة على دعم هذه العملية. من خلال قوانين مثل قانون النظام الضريبي 90-21، قانون المالية لعام 2009، وقانون حماية البيانات الشخصية 2018، تم وضع الأسس القانونية لنجاح الرقمنة، وهي ما يضمن تحقيق كفاءة أعلى، شفافية في العمليات، وتعزيز القدرة على مكافحة التهرب الضريبي باستخدام التقنيات الحديثة.

المطلب الثاني: الرقمنة وسبل التحصيل الجبائي

التحصيل الجبائي من الأدوات التي تسمح للدولة بجمع الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف أوجه الإنفاق العام. وقد فرضت التغيرات التكنولوجية المتسارعة ضرورة اعتماد أساليب حديثة لتحصيل الضرائب، بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي. وفي هذا السياق، تبنت الإدارة الجبائية الجزائرية آليات رقمية تهدف إلى تطوير طرق التحصيل، وجعلها أكثر كفاءة وسرعة. كما ساهمت هذه التحولات في تسهيل عمليات الدفع، وتخفيف العبء الإداري، وتقليص التلاعب والتهرب. ومن خلال الرقمنة، أصبح من الممكن تتبع العمليات الجبائية بدقة وشفافية. وتسعى هذه الآليات إلى تحقيق العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي. لذا يُعد التحصيل الإلكتروني أحد أبرز تطبيقات الرقمنة في الإدارة الجبائية الحديثة.

الفرع الأول: التحصيل الإلكتروني للضرائب: البوابة الإلكترونية "جباياتك"

تعتبر بوابة "جباياتك" إحدى الأدوات الرئيسية التي تم تطويرها من قبل الإدارة الضريبية الجزائرية في إطار رقمنة النظام الضريبي. وهي تمثل منصة تتيح للمكلفين بالضرائب تقديم إقراراتهم ودفع مستحقاتهم من خلال الإنترنت، مما يسهل العمليات الضريبية ويقلل من التكاليف ويزيد من مستوى الشفافية.

قانون 90-21 المتعلق بالنظام الضريبي: يعتبر هذا القانون الأساس التشريعي الذي ينظم النظام الضريبي في الجزائر، حيث يسمح للسلطات الضريبية بتطوير واستخدام الوسائل الإلكترونية مثل "بوابة جباياتك" لتقديم إقرارات ضريبية عبر الإنترنت وتسهيل دفع الضرائب إلكترونياً. يعزز هذا القانون توجهات الدولة في أتمتة وتحسين فعالية جمع الضرائب¹.

¹ القانون رقم 90-21، مرجع سابق.

المرسوم التنفيذي رقم 10-37: يحدد هذا المرسوم الأسس التنظيمية لتطبيق الرقمنة في القطاع الضريبي الجزائري، ويحدد الإطار القانوني لتنفيذ الأنظمة الإلكترونية التي تسهل العمليات الضريبية مثل تقديم الإقرارات ودفع الضرائب إلكترونياً¹.

بوابة "جباياتك" هي نقطة الوصول الرئيسية للمكلفين بالضرائب لتقديم إقراراتهم الضريبية ودفع الضرائب عبر الإنترنت، ويتم ذلك من خلال تسجيل الدخول إلى الموقع الإلكتروني باستخدام بيانات فريدة لكل مكلف بالضريبة. بمجرد تسجيل الدخول، يمكن للمكلف ملء إقراره الضريبي إلكترونياً ثم دفع المبالغ المستحقة باستخدام طرق الدفع الإلكتروني.

الفرع الثاني: الدفع الإلكتروني للضرائب: أنظمة الدفع عبر الإنترنت

تعتمد الجزائر على الدفع الإلكتروني للضرائب من خلال أنظمة الدفع المعتمدة من البنوك المحلية، مما يسهل عملية دفع الضرائب ويشجع على التحصيل المبكر.

يشمل قانون المالية 2009: وينص هذا القانون على ضرورة تشجيع التحصيل الإلكتروني للضرائب، حيث يقدم إطاراً قانونياً لتمكين المكلفين بالضرائب من دفع مستحقاتهم عبر الأنظمة الإلكترونية، الأمر الذي يعزز فاعلية النظام الضريبي ويقلل من التكاليف البيروقراطية².

قانون 03-18 المتعلق بالمدفوعات الإلكترونية: يهدف هذا القانون إلى تنظيم المدفوعات الإلكترونية وحماية المعاملات المالية التي تتم عبر الإنترنت، بما يشمل دفع الضرائب عبر البنوك أو البطاقات الائتمانية. القانون يحدد حقوق وواجبات الأطراف المعنية في هذه العمليات³.

من خلال هذا النظام، يمكن للمكلفين بالضرائب دفع الضرائب عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الدفع المصرفي أو من خلال الإنترنت البنكي. توفر هذه الأنظمة مستوى عالٍ من الأمان من خلال التشفير الإلكتروني للبيانات، مما يساهم في تقليل المخاطر المتعلقة بالمعاملات المالية. كما يتم توفير تأكيدات فورية على المعاملات لضمان السهولة والشفافية في الدفع.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 10-37، مرجع سابق.

² قانون المالية لسنة 2009، رقم 08-13، مرجع سابق.

³ القانون رقم 03-18، مرجع سابق.

الفرع الثالث: المراقبة الرقمية والتحليل الذكي للبيانات

تساهم المراقبة الرقمية في تسهيل عملية تتبع العمليات الجبائية، مما يعزز الشفافية ويقلل من التهرب الضريبي. من خلال تطبيق الأنظمة الذكية للتحليل، يمكن للإدارة الضريبية إجراء تحليلات متقدمة للبيانات الضريبية.

قانون مكافحة التهرب الضريبي 2020: يشمل هذا القانون استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذكية في كشف محاولات التهرب الضريبي. يعتمد على تحليل البيانات الضريبية بشكل رقمي للكشف عن المخالفات¹.

قانون حماية البيانات الشخصية 2018: هذا القانون يحمي البيانات الشخصية للمكلفين بالضرائب ويحدد كيفية جمعها واستخدامها، بما في ذلك في العمليات الرقمية المتعلقة بالتحليل الجبائي².

من خلال استخدام تقنيات التحليل الذكي، يتم مراقبة البيانات الواردة من المكلفين بالضرائب وتحديد أي مخالفات قد تحدث، سواء من حيث التأخير في دفع الضرائب أو محاولات التلاعب بالإقرارات الضريبية. تُستخدم هذه الأدوات للكشف المبكر عن التهرب الضريبي وتقليل الأخطاء البشرية.

الفرع الرابع: دمج الرقمنة في النظام المصرفي:

يعد دمج الأنظمة الإلكترونية مع النظام المصرفي من الخطوات المهمة التي تساهم في تعزيز فعالية التحصيل الضريبي. التعاون بين النظام المصرفي والإدارة الضريبية يسمح للمكلفين بالضرائب بتسديد مستحقاتهم بطريقة أسرع وأكثر أمانًا.

قانون 07-18 المتعلق بالحماية المالية: يشمل هذا القانون المبادئ القانونية التي تضمن تأمين المعاملات المالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالضرائب. يعزز هذا القانون الشراكة بين البنوك والإدارة الضريبية ويحدد قواعد حماية البيانات الشخصية أثناء المعاملات المالية الإلكترونية³.

¹ قانون المالية لسنة 2020، القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

² القانون رقم 07-18، مرجع سابق.

³ القانون رقم 07-18، مرجع سابق.

عند دفع الضرائب عبر الإنترنت، تتكامل أنظمة الدفع الإلكتروني مع الحسابات المصرفية للمتعاملين. يتم تحويل الأموال إلى خزانة الدولة بشكل مباشر، مما يقلل من التكاليف المرتبطة بالتحصيل اليدوي ويزيد من كفاءة الإجراءات.

الفرع الخامس: تعزيز الشفافية والمصادقية في التحصيل الجبائي

من خلال الرقمنة، يمكن تحسين مستوى الشفافية في عملية التحصيل الجبائي. حيث تساهم الأنظمة الإلكترونية في ضمان توثيق جميع العمليات المالية بشكل دقيق وواضح، مما يعزز المصادقية ويقلل من فرص التلاعب.

قانون 21-90 المتعلق بالنظام الضريبي: يشجع هذا القانون على استخدام أنظمة إلكترونية لتحصيل الضرائب بطريقة شفافة. من خلال هذه الأنظمة، يتم ضمان أن جميع المعلومات الضريبية مسجلة ويمكن المكلفون بالضرائب من متابعة عملياتهم بشكل دقيق¹.

بفضل استخدام الأنظمة الإلكترونية، يتمكن المكلفون بالضرائب من متابعة حالة إقراراتهم الضريبية ومدفوعاتهم عبر الإنترنت، مما يزيد من الشفافية. كما توفر الأنظمة الإلكترونية أيضًا أدوات لمتابعة حالة المعاملات والاطلاع على تقارير شاملة حول الضرائب المدفوعة.

تظهر هذه الآليات المختلفة التي تم اعتمادها في الجزائر عبر الرقمنة في مجال التحصيل الجبائي كيف يمكن لهذا التحول أن يساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي. من خلال تطبيق الأنظمة الإلكترونية، والتحليل الذكي للبيانات، والمراقبة الرقمية، يتمكن النظام الضريبي من تحقيق تحصيل جبائي أسرع وأكثر دقة. وتعتبر القوانين مثل قانون المالية 2009، قانون 03-18 المتعلق بالمدفوعات الإلكترونية، وقانون مكافحة التهرب الضريبي 2020، من الأسس التشريعية التي تدعم هذا التحول الرقمي، مما يساهم في تعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة في النظام الضريبي الجزائري.

المطلب الثالث: آثار رقمنة الجهاز الضريبي

يعتبر الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية تحولا حتميا، حيث باتت الرقمنة أداة استراتيجية لتعزيز الأداء وتحسين جودة الخدمات الضريبية. لقد أفرز هذا التوجه تغييرات جذرية في مختلف جوانب العمل الجبائي، شملت الأساليب الإدارية، طرق التواصل مع المكلفين، وآليات التحصيل والرقابة. إن الرقمنة فتحت آفاقًا واسعة أمام الإدارة الجبائية لتحسين الفعالية وتقليل التكاليف، كما أسهمت في تعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات للمواطنين. غير أن هذا التحول لم يكن خاليًا من

¹ القانون رقم 21-90، مرجع سابق.

التحديات، إذ ظهرت العديد من الصعوبات التقنية والموارد البشرية التي لا تزال تعوق استكمال تطبيق الرقمنة بكفاءة عالية. بناء على ذلك، يمكن تصنيف آثار الرقمنة إلى جوانب إيجابية تعزز من نجاعة النظام الجبائي، وأخرى سلبية تستدعي استراتيجيات معالجة فعالة لضمان استمرارية التطور الرقمي وتحقيق أهداف الإصلاح الضريبي.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لرقمنة الجهاز الضريبي:

يعد تطوير الأداء الإداري وتحسين علاقة الإدارة بالمكلفين، إلى جانب تعزيز المردودية المالية. ويمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية لهذا التحول الرقمي كما يلي:

أولاً: تعزيز الشفافية والمصداقية في التعاملات الضريبية:

من أبرز الآثار الإيجابية التي يمكن أن تحققها الرقمنة في الجهاز الضريبي هي تعزيز الشفافية. فالرقمنة تتيح إدارة العمليات الضريبية بشكل دقيق ومتسلسل، مما يعزز الوضوح بين المكلفين بالضرائب والإدارة الضريبية. في النظام التقليدي، قد يواجه المكلف بالضرائب صعوبة في تتبع سير معاملاته الضريبية، ولكن في النظام الرقمي تصبح العمليات موثقة وتتم معالجتها بشكل آلي، مما يجعل عمليات التقدير والدفع سهلة وشفافة. الشفافية تسهم في تقليل الفساد وتحقيق العدالة الضريبية، إذ تتيح للمكلفين بالضرائب الاطلاع على بياناتهم الضريبية في أي وقت، مما يقلل من الفرص التي قد تسهم في التلاعب أو الفساد الإداري. كما أن تيسير إمكانية الوصول إلى المعلومات يعزز من مصداقية النظام الضريبي، مما يساعد في بناء ثقة أكبر بين الحكومة والمكلفين بالضرائب.

قانون 21-90 المتعلق بالنظام الضريبي، الذي يتيح استخدام الوسائل الإلكترونية لضمان الشفافية في العمليات الضريبية ويشجع على الإبلاغ الرقمي¹.

ثانياً: تسريع إجراءات التحصيل الجبائي:

من أبرز الفوائد التي تحققها الرقمنة في النظام الضريبي هو تسريع إجراءات التحصيل الجبائي. في الأنظمة التقليدية، تتطلب إجراءات جمع الضرائب فترات زمنية طويلة قد تتراوح من أسابيع إلى شهور، حيث يتم جمع البيانات يدوياً، مما يؤدي إلى التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب. في المقابل، توفر الرقمنة حلاً تتيح للمكلفين بالضرائب تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب في دقائق عبر الإنترنت، وبالتالي يتم تقليص الوقت المستغرق في المعالجة. ونتيجة لذلك، تنجح الرقمنة في زيادة فعالية جمع الإيرادات الضريبية في وقت أقل، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للدولة.

¹ القانون رقم 21-90، مرجع سابق.

كما أن هذه الإجراءات تساهم في تخفيض التكاليف المرتبطة بالعمليات الورقية التي كانت تُنفذ يدوياً، وبالتالي تسهم في رفع كفاءة الجهاز الضريبي بشكل عام.

المرسوم التنفيذي رقم 10-37 ينظم العمليات الإلكترونية في التحصيل الضريبي ويوجه إلى التسريع في إجراءات التحصيل من خلال تعزيز الرقمنة في القطاع الضريبي¹.

ثالثاً: تقليل التكاليف البيروقراطية:

الرقمنة تلعب دوراً رئيسياً في تقليص التكاليف البيروقراطية المرتبطة بالإجراءات الضريبية التقليدية. في النظام الورقي، يتطلب جمع الضرائب تخزين الملفات والمستندات، وتنظيم المراسلات، وتجميع الإقرارات يدوياً. وهو ما يعنى أن هناك تكاليف مالية وإدارية ضخمة مرتبطة بهذه الإجراءات التقليدية. بفضل الرقمنة، تتم هذه الإجراءات بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ما يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية. كما أن الرقمنة تتيح للإدارة الضريبية استخدام تقنيات التحليل الآلي لفحص وتقييم الإقرارات الضريبية، مما يقلل الحاجة إلى العمل اليدوي. هذا يوفر الأموال التي كانت تُنفق على الأعباء البيروقراطية ويسهم في تحسين الوضع المالي للمؤسسات الضريبية.

وقانون المالية 2009، الذي يشجع على استخدام النظام الرقمي لتقليص التكاليف الإدارية والمالية².

رابعاً: مكافحة التهرب الضريبي:

تعد الرقمنة من الأدوات الفعالة في مكافحة التهرب الضريبي. من خلال تحليل البيانات الإلكترونية، يمكن للإدارة الضريبية اكتشاف الأنماط غير الطبيعية في التقديرات الضريبية. الرقمنة تسهل تحليل البيانات عبر مقارنة إقرارات المكلفين بالضرائب مع المعلومات الواردة من المصادر الأخرى مثل الحسابات المصرفية والمعاملات المالية الإلكترونية. هذه العمليات لا تقتصر على كشف التهرب فقط، بل تساهم أيضاً في زيادة الامتثال الضريبي بشكل عام، حيث يصبح من الصعب على المكلفين بالضرائب إخفاء دخلهم أو تقديم إقرارات مزورة. هذا التحليل الإلكتروني يعزز من فعالية الإدارة الضريبية في تحسين مستوى التحصيل وضمان العدالة الضريبية.

وقانون مكافحة التهرب الضريبي 2020، الذي يعزز من استخدام الأنظمة الرقمية لمكافحة التهرب الضريبي من خلال تحليل البيانات المتاحة في النظام الرقمي³.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 10-37 ، مرجع سابق.

² القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أغسطس 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية،

العدد 44، الصادرة بتاريخ 5 أغسطس 2009.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لرقمنة الجهاز الضريبي:

وبالرغم من الإيجابيات التي تحضى بها الرقمنة في قطاع الضرائب الا ان هناك مجموعة سلبيات لها يمكن الإحاطة ببعضها:

أولاً: التحديات في تأهيل الكوادر البشرية

من العوائق الرئيسية التي يمكن أن تواجه رقمنة الجهاز الضريبي هي تأهيل الكوادر البشرية. حيث أن التحول من النظام التقليدي إلى النظام الرقمي يتطلب تدريب الموظفين على استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة. قد يواجه بعض الموظفين صعوبة في التكيف مع التكنولوجيا الجديدة، خاصة إذا كانوا معتادين على العمل اليدوي أو لم يتلقوا تدريباً كافياً في المجال الرقمي. وبالتالي، تصبح هناك حاجة ملحة إلى تنظيم برامج تدريبية شاملة لتحسين مهارات الموظفين في استخدام الأنظمة الرقمية، وهو ما يتطلب استثماراً إضافياً من الدولة.

وقانون 06-12 المتعلق بتطوير التعليم والتدريب المهني، الذي يُشجع على تطوير المهارات التقنية في جميع المجالات، بما في ذلك القطاع الضريبي¹.

ثانياً: المخاطر الأمنية وحماية البيانات:

من أهم التحديات التي ترافق الرقمنة هي المخاطر الأمنية المرتبطة بحماية البيانات الضريبية. تتطلب العمليات الإلكترونية ضمان أن المعلومات المالية والشخصية للمكلفين بالضرائب محمية من الاختراقات أو التسريبات. في حالة حدوث اختراقات في النظام الرقمي، قد تتعرض البيانات الخاصة بالمكلفين للخطر، مما يسبب ضرراً للمواطنين والشركات على حد سواء. لذا، فإن تطوير أنظمة أمان قوية يصبح أمراً ضرورياً لضمان سرية وحماية البيانات.

قانون 07-18 المتعلق بالحماية المالية وحماية البيانات الشخصية، الذي يحدد قواعد لحماية البيانات الشخصية وتطبيق أطر أمان قوية على الأنظمة الرقمية².

ثالثاً: التحديات التقنية:

³ القانون رقم 08-13 ، مرجع سابق.

¹ القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

² القانون رقم 07-18، مرجع سابق.

تواجه الأنظمة الرقمية تحديات تقنية تتعلق بالأنظمة والتجهيزات. قد لا تتوفر بعض المناطق على البنية التحتية الرقمية الكافية لاستيعاب الأنظمة الإلكترونية الحديثة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الخدمة أو حدوث تأخيرات في معالجة المعاملات الضريبية. إضافة إلى ذلك، قد تكون هناك أعطال فنية في النظام تؤثر على سير العمل. بالتالي، يعد تحسين البنية التحتية وتطوير الأنظمة بشكل مستمر جزءاً أساسياً لضمان نجاح الرقمنة.

والمرسوم التنفيذي رقم 10-37، الذي يحدد المبادئ التقنية لتطوير الأنظمة الرقمية في القطاع الضريبي¹.

رابعاً: القبول المجتمعي المحدود

رغم فوائد الرقمنة، قد لا يرحب جميع المواطنين بالمشاركة في النظام الضريبي الرقمي. يمكن أن تكون المقاومة المجتمعية عائقاً في بعض الحالات، خاصة في المناطق الريفية أو لدى الفئات غير المتعلمة رقمياً. قد يواجه البعض صعوبة في استخدام الأنظمة الإلكترونية، مما قد يؤدي إلى تأخير دفع الضرائب أو عدم الامتثال بشكل كامل للنظام الرقمي.

قانون 04-08 المتعلق بالإعلام والتقنيات الحديثة، الذي يعزز من استخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية ويشجع المواطنين على الاندماج في الاقتصاد الرقمي².

يظهر من خلال هذا التحليل أن آثار الرقمنة على الجهاز الضريبي في الجزائر تتضمن مزيجاً من الفوائد الهامة مثل الشفافية وتسريع الإجراءات ومكافحة التهرب الضريبي، ولكنها تأتي أيضاً مع تحديات قد تؤثر على فعالية النظام الرقمي مثل التحديات التقنية والمخاوف الأمنية ومقاومة بعض الفئات المجتمعية. يبقى التحول الرقمي في القطاع الضريبي خطوة حيوية نحو تحسين الكفاءة والفعالية في جمع الضرائب، شريطة معالجة هذه التحديات بشكل منهجي ومدرّس.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 10-37 ، مرجع سابق.

² القانون رقم 04-08 المؤرخ في 20 مارس 2008، المتعلق بالقانون التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 30 مارس 2008.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال هذا الفصل أن رقمنة الجهاز الضريبي لم تعد خياراً ثانوياً، بل أصبحت ضرورة تمليها متطلبات الإصلاح الإداري وتحقيق الفعالية الجبائية. فالرقمنة، من خلال ما توفره من أدوات تكنولوجية متقدمة، تُمكن من تجاوز العديد من العراقيل التي تعيق الأداء الجبائي، سواء في جانب التحصيل أو في ما يتعلق بعلاقة الإدارة بالمكلف. كما أن التحول الرقمي يمثل مساراً تراكمياً مرّ بمراحل متعددة، تحكمها ظروف تقنية وبشرية وتنظيمية.

وقد سمح هذا الفصل بفهم الخلفيات التي دفعت إلى اعتماد الرقمنة في المجال الجبائي، والوقوف على أهم الآليات المعتمدة في تطبيقها، وكذا استشراف آثارها الإيجابية المحتملة. غير أن هذه الجهود، رغم أهميتها، تظل مشروطة بمدى مواجهة العراقيل التي تعترض هذا المسار، وهو ما سيجري التطرق إليه لاحقاً عند دراسة تداعيات الرقمنة على المكلف بالضريبة والتحديات المرتبطة بتطبيقها.

الفصل الثاني

رقمنة الجهاز الضريبي وتداعياتها على المكلف
بالضريبة

تمهيد:

يعالج هذا الفصل موضوع رقمنة الجهاز الضريبي وتداعياتها على المكلف بالضريبة، من خلال تناول شامل لمختلف الجوانب المرتبطة باستخدام الأنظمة الرقمية في العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية. ويتضمن الفصل بحثين رئيسيين: يخصص الأول لدراسة كيفية تفاعل المكلف مع النظام الرقمي، وما نتج عن ذلك من آثار على مستوى تسهيل الإجراءات، تعزيز الشفافية، ورفع درجة الوعي الجبائي، بينما يركّز البحث الثاني على إبراز التحديات التي قد تعيق استفادة المكلف من هذا التحول، من خلال الوقوف على الإيجابيات التي تحققها الرقمنة، مقابل السلبيات المرتبطة بالفجوة الرقمية، الأعطال التقنية، وضعف الثقافة التكنولوجية. ويسعى الفصل في مجمله إلى تقديم قراءة تحليلية توازن بين الفرص والمخاطر، وتبرز أهمية المرافقة القانونية والاجتماعية لإنجاح هذا التحول في إطار عدالة جبائية شاملة

المبحث الأول: استخدام المكلف بالضريبة مع نظام الرقمنة

شهدت العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، لا سيما الأشخاص الطبيعيين، تحولاً نوعياً مع دخول الرقمنة إلى حيز التطبيق. فقد ساهم هذا التحول في إعادة تشكيل طرق التعامل، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، مما يفرض ضرورة التوقف عند مدى تأثير المكلفين بهذه التغيرات، سواء من حيث التفاعل اليومي أو الالتزام الجبائي. وعليه، يتناول هذا المبحث أبرز مظاهر استخدام المكلف بالضريبة للنظام الرقمي، مع تسليط الضوء على التداعيات المترتبة عنه.

المطلب الأول: انعكاسات الرقمنة على المكلف بالضريبة

ساهمت الرقمنة في إحداث تحول عميق في العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة، خاصة الأشخاص الطبيعيين، الذين يشكلون قاعدة الهرم الجبائي. وقد فرض هذا التحول ضرورة مراجعة طرق التسيير التقليدية، والانتقال إلى بيئة رقمية أكثر شفافية وكفاءة، في ظل إطار قانوني يضبط ويقتن هذا المسار. ويمكن حصر أهم انعكاسات الرقمنة على المكلف بالضريبة فيما يلي:

الفرع الأول: تسهيل الإجراءات الإدارية والضريبية:

تمثل الرقمنة تحولاً جوهرياً في المنظومة الضريبية، من خلال إعادة هيكلة العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة على أساس السرعة، وتبسيط الإجراءات. فقد أضحت التكنولوجيات الرقمية أداة أساسية لتجاوز التعقيدات البيروقراطية التقليدية، الأمر الذي ساهم في تحسين جودة الخدمة العمومية وتقليص الفجوة الزمنية والإجرائية في تنفيذ الالتزامات الضريبية.

أولاً: تسهيل العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية

تعتبر الرقمنة وسيلة فعالة لإلغاء الطابع الورقي في المعاملات الضريبية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على المكلف بالضريبة من حيث تقليل عدد الوثائق المطلوبة وتخفيف عبء التنقل إلى المصالح الجبائية. فعلى سبيل المثال، بات من الممكن القيام بعدة عمليات مثل التصريح بالضرائب، طلب شهادة الوضعية الجبائية، وتسديد المستحقات، عبر بوابة إلكترونية مركزية وضعت تحت تصرف المكلفين، ويتعلق الأمر بمنصة www.mfdgi.gov.dz التي أطلقتها المديرية العامة للضرائب في الجزائر، والتي تهدف إلى رقمنة العلاقات بين المكلفين والإدارة الجبائية. وقد مكّنت هذه المنصة من تقليص الطوابير، وتسريع معالجة الملفات، وتقليل

الاعتماد على الوثائق الورقية، ما يسهم في تحسين فعالية الأداء الجبائي وضمان سلاسة التفاعل بين المواطن والإدارة.

من أهم أهداف رقمنة الإدارة الجبائية هو تخفيف الضغط على مصالح الضرائب، وتوفير الوقت والجهد على المكلفين، إضافة إلى الحد من الأخطاء البشرية وتحقيق الشفافية.¹ كما يرى الباحث نور الدين بن زينب أن استخدام المنصات الرقمية يعكس تحولا في فلسفة الإدارة الجبائية، من منطق السلطة والرقابة التقليدية إلى منطق الشراكة والتفاعل، حيث ينظر إلى المكلف بالضريبة كشريك في العملية الجبائية لا مجرد خاضع لها.² أضف إلى ذلك أن التقارير الرسمية لوزارة المالية الجزائرية لعام 2022 تشير إلى ارتفاع ملحوظ في عدد التصريحات الإلكترونية بنسبة تجاوزت 65% مقارنة بالأعوام السابقة، ما يدل على زيادة الوعي الرقمي لدى المكلفين وثقتهم في المنظومة الجديدة.³

وبذلك، لا تقتصر الرقمنة على تسهيل الإجراءات فحسب، بل تؤسس كذلك لثقافة جبائية حديثة تعزز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتحد من الفساد الإداري الذي كثيرا ما يرتبط بالمعاملات الورقية والتقليدية.

ثانيا: تعزيز التواصل في العلاقة الجبائية

اتاحت الرقمنة وسائل اتصال رقمية مباشرة وفعالة، تتيح للمكلف إمكانية التواصل مع الإدارة الضريبية دون الحاجة إلى التنقل أو تقديم الطلبات الورقية. فبفضل الحسابات الإلكترونية الشخصية للمكلفين، يمكن تتبع الوضعية الجبائية، تلقي الإشعارات، والتفاعل مع المصالح المختصة بصورة آنية. وقد أسهم هذا التحول في تقليص الفجوة الزمنية والإدارية بين المكلفين والإدارة، حيث أصبح بالإمكان تقديم الشكاوى، الاستفسارات، وطلب الوثائق الجبائية إلكترونيا، مع ضمان تتبع مسار الطلبات عبر بوابات مخصصة.

وفي هذا الإطار، يجدر الإشارة إلى أن المنصات الرقمية أوجدت بيئة تواصلية متكاملة بين الطرفين، ما ساهم في تقليص فجوة عدم الفهم التي كانت تسود في النظام التقليدي.⁴ هذا التفاعل الرقمي الفوري لا يحسن

¹ عبد الكريم شيخي، الإصلاحات الجبائية في الجزائر: بين تحديات الواقع ورهانات الرقمنة، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 88

² نور الدين بن زينب، "التحول الرقمي في الإدارة الجبائية الجزائرية: دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد، 17، 2022، ص 101.

³ وزارة المالية الجزائرية، التقرير السنوي حول أداء القطاع الجبائي لسنة 2022، مطبعة الديوان، الجزائر، 2023، ص 45.

⁴ نسرين عوادي، رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر: بين الواقع والتحديات، منشورات الجامعة المركزية، 2022، ص 133

فقط تجربة المستخدم، بل يعزز كذلك مبدأ الحوكمة الجيدة في الإدارة الجبائية، ويقلل من حالات التأويل الخاطئ للقوانين والتعليمات الجبائية نتيجة غياب قنوات تواصل واضحة في النظام التقليدي.

ساعدت هذه المنظومة الرقمية في تقليص الضغط على موظفي الإدارة، وتحويل جزء من الخدمة إلى فضاء رقمي، حيث يتولى المكلف عددا من المهام بنفسه، مما يكرس مبدأ الخدمة الذاتية ويقلل من التبعية.¹ كما توضح تقارير وزارة الرقمنة والإحصائيات الحكومية أن نسبة التفاعل الإلكتروني بين المكلفين والإدارة الضريبية ارتفعت بشكل لافت خلال الفترة 2020-2023، خاصة بعد جائحة كوفيد-19 التي فرضت تعزيز الحلول الرقمية.³

وعليه، فإن وسائل الاتصال الرقمية لا تندرج فقط في إطار تسهيل المعاملات، بل تشكل أساسا لمنظومة جبائية أكثر انفتاحا وفعالية، الاستجابة السريعة، وتوثيق المعاملات بصورة رقمية، مما يحد من النزاعات الجبائية المرتبطة بسوء الفهم أو ضعف التواصل في الأنظمة السابقة.

ثالثا: تسريع معالجة الملفات الجبائية من خلال الرقمنة

أفضت الرقمنة إلى تسريع وتيرة معالجة الملفات والتصريحات الضريبية، من خلال اعتماد أنظمة تسيير إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتعرف الضوئي على الحروف (OCR)، والتحقق الآلي من المعطيات. هذه الأنظمة تعمل على مقارنة البيانات المقدمة من المكلف مع قواعد البيانات الداخلية والخارجية، مما يسمح بالكشف السريع عن الأخطاء، التناقضات، أو حالات التهرب الجبائي المحتملة، دون الحاجة إلى تدخل يدوي دائم. وقد ساهم ذلك في اختصار زمن المعالجة والرد على المكلفين، وتفادي حالات التأخير التي كانت شائعة سابقا بسبب التكدس الإداري، ضعف التأطير البشري، أو غياب التنسيق بين المصالح.

ويشير تقرير البنك الدولي لسنة 2020 إلى أن "التحول الرقمي في الأنظمة الجبائية ساعد العديد من الدول النامية على تقليص آجال معالجة التصريحات بنسبة تصل إلى 40%".² وتظهر تجربة الجزائر ضمن هذا السياق تطورا تدريجيا في آليات المعالجة الإلكترونية، خاصة بعد إدماج حلول المعلوماتية الجبائية المتقدمة

¹ سمير بوطريقة، "تقييم أثر الرقمنة على جودة الخدمات الجبائية في الجزائر"، مجلة الإدارة والاقتصاد، قسنطينة، المجلد 8، العدد

2، 2021، ص 92

² World Bank, **World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains** Washington, DC: World Bank, 2020, p. 57.

على مستوى المديرية العامة للضرائب، مما مكن من تقليص زمن معالجة التصريحات السنوية من عدة أيام إلى ساعات معدودة في بعض الحالات.¹

ومن جهة أخرى اسهم إدخال أدوات الذكاء الاصطناعي في إدارة الملفات الجبائية أتاح الفرصة لتصنيف الملفات حسب درجة المخاطر، وتوجيه التدقيق نحو الحالات ذات الشبهات، وهو ما أدى إلى رفع فعالية الرقابة وتقليل الجهد الإداري². كما أن هذا التحول الرقمي أوجد بيئة أكثر مرونة واستجابة، خصوصا في فترات الذروة الجبائية أو الأزمات، حيث أثبت النظام الرقمي قدرته على التكيف والتسيير عن بعد، كما حدث خلال فترة جائحة كوفيد-19.³

بالتالي، فإن الرقمنة لم تساهم فقط في تسريع معالجة التصريحات، بل أوجدت كذلك نموذجا جديدا للإدارة الجبائية يعتمد على التوقع، الدقة، والكفاءة، ويقلل من التكاليف الإدارية ويحسن من رضا المكلفين.

الفرع الثاني: تحسين شفافية العلاقة بين المكلف والإدارة

الشفافية هي العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية ومن الركائز الأساسية لأي نظام جبائي فعال وعادل، كما تعد متابعة المكلف بالضريبة لأدائه الجبائي ومراقبة كل اشعارات وتحديثات ملفه الضريبي من بين اهم انشغالات المكلف بالضريبة الذي ثقة وتجاوب المكلف بالضرائب في الجهاز الضريبي وبالتالي على الالتزام الطوعي بالضريبة.

أولا: أداء الرقمنة في تحسين شفافية الإدارة الضريبية

أتاحت الرقمنة للمكلف إمكانية الوصول إلى معلومات دقيقة ومحدثة بشكل فوري حول وضعياته الضريبية، الإجراءات الواجب اتباعها، الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى أسباب رفض الطلبات أو أسباب تطبيق العقوبات، وذلك عبر منصات إلكترونية موحدة مثل البوابة الرقمية للضرائب. ويعد هذا التحول في توفير المعلومات خطوة نوعية في تحسين شفافية الاداء بين الإدارة الضريبية والمكلف. أن توفير المعلومات في الوقت

¹ عبد الرحمان لعروسي، "إصلاح النظام الجبائي في الجزائر في ظل الرقمنة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 10، 2021، ص 75.

² فاطمة بن علي، الرقمنة وأثرها على فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2022، ص 94.

³ وزارة المالية الجزائرية، تقرير حول الأداء الجبائي في ظل الأزمة الصحية 2020-2021، منشورات رسمية، الجزائر، 2022، ص 39.

المناسب وبشكل شفاف يقلل من الشكوك والالتباسات التي قد تنتج عن نقص المعلومات أو تأخرها، كما يُعزز ثقة المكلف بالإدارة ويسهم في تحسين الامتثال الضريبي¹.

كما تمثل الرقمنة أداة فعالة في بناء إدارة ضريبية قائمة على الشفافية والمساءلة، حيث تتيح المنصات الرقمية إمكانية الاطلاع على كل تفاصيل الملف الضريبي للمكلف، مما يجعل العملية أكثر وضوحاً وأقل تعقيداً.² ومن ناحية أخرى، أشارت تقارير المديرية العامة للضرائب إلى ارتفاع نسبة رضا المكلفين عن الخدمات الرقمية، حيث سجلت زيادة في عدد المستخدمين النشطين على البوابة الرقمية بنسبة 30% خلال عام 2023، مع تحسن ملحوظ في سرعة الردود على الاستفسارات³.

هذا التحول لا يساعد فقط على تسريع وتيرة المعاملات الضريبية، بل يعزز أيضاً مبدأ الشفافية والحوكمة الجيدة، وهو ما ينعكس إيجابياً على نسبة الالتزام الضريبي ويحد من التهرب الذي قد ينجم عن ضعف التواصل أو غموض المعلومات في النظام التقليدي.

ثانياً: الرقمنة في متابعة ومراقبة بين المكلف والإدارة

عززت الرقمنة من إمكانية مراقبة أداء الإدارة الضريبية ومساءلتها، حيث تسجل الأنظمة الرقمية كافة المعاملات، التصريحات، والقرارات، بما يخلق سجلاً إلكترونياً شاملاً ومؤرخاً يمكن الرجوع إليه عند الحاجة، سواء في حالات النزاعات، الشكاوى، أو التدقيقات اللاحقة. هذا السجل الرقمي لا يمثل فقط وسيلة لضمان حفظ المعاملات، بل أداة رقابية فعالة تسمح بمتابعة المسؤوليات وتحديد مصادر الخلل، مما يدعم مبدأ المساءلة الإدارية ويحد من فرص التلاعب أو المحاباة.

فالتوثيق الآلي للعمليات الجبائية يجعل من السهل رصد التجاوزات ومحاسبة المسؤولين عنها، كما يتيح للمكلف حق الاطلاع والتتبع، مما يعزز ثقته في النظام الضريبي.⁴ ومن جهة أخرى، فإن الشفافية الرقمية لا تقتصر

¹ علي بوشناق، التحول الرقمي في الإدارة الضريبية: أثره على المكلف بالضريبة في الجزائر، دار الفكر الحديث، 2021، الجزائر، ص 104.

² مصطفى زعدود، "الشفافية والرقمنة في الإدارة الضريبية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، 2022، ص 118.

³ المديرية العامة للضرائب الجزائرية، تقرير الأداء السنوي 2023، وزارة المالية، 2024، الجزائر، ص 47.

⁴ توفيق بوعزيز، الرقمنة وآثارها على الحوكمة الجبائية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2021، ص 66.

على الجانب المعلوماتي كما في الإشعارات أو البيانات التعريفية، بل تمتد إلى شرح الأسس والمعايير المعتمدة في فرض الضرائب، الأمر الذي يقلل من الغموض ويوحد فهم الإجراءات بين جميع الفاعلين.

توفر المنصات الرقمية أدوات تفاعلية لحساب الضريبة (tax simulators)، تمكن المكلف من إدخال بياناته ومشاهدة الحساب الآلي للقيمة المستحقة، ما يلغي الحاجة للاجتهاد الفردي أو الاعتماد الكامل على تقديرات الموظفين، وبالتالي يقلص من التقديرات التعسفية ويكرس مبدأ المعاملة المنصفة.

هذا الترابط المباشر والواضح جعل من الرقمنة عاملا جوهريا في تحسين العلاقة بين الطرفين، لا سيما وأن المكلف بات يتلقى إشعارات فورية تتعلق بمواعيد الاستحقاق، الطلبات الإضافية، أو نتائج التدقيقات الجبائية عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة، وهو ما يحد من الإهمال أو التأخير، ويسهم في التزام أكبر.

كما أن هذه الإشعارات الرقمية أثبتت فعاليتها خلال الأزمات الصحية مثل جائحة كوفيد-19، حين اضطرت الإدارات إلى تقليص التواجد الميداني، في حين حافظت القنوات الرقمية على انسيابية الخدمة والتواصل¹.

الفرع الثالث: رفع مستوى التوعية والالتزام الضريبي

من بين الأهداف غير المباشرة لرقمنة الإدارة الجبائية يتمثل في رفع مستوى الوعي الضريبي وتعزيز الالتزام الطوعي لدى المكلفين، باعتبار أن غياب الثقافة الضريبية كان ولا يزال من أبرز العوائق التي تواجه الأنظمة الجبائية في الدول النامية.

أولاً: الثقافة الجبائية وتعزيز الوعي الضريبي

لقد ساهمت الرقمنة في توفير أدوات تواصل وتنقيف جديدة ومتعددة الوسائط، مثل المنصات الإلكترونية، التطبيقات المحمولة، حملات التوعية الرقمية، مقاطع الفيديو التفسيرية، والنشرات الإلكترونية، التي تعمل على توضيح المفاهيم الجبائية للمكلفين وتشرح لهم بأسلوب مبسط وواضح واجباتهم وحقوقهم. وقد وفرت هذه الوسائل محتوى مرئيا ومسموعا ومقروءا يراعي مستويات الفهم المختلفة لدى فئات المكلفين، مما جعل الثقافة الجبائية أكثر انتشارا ويسرا من ذي قبل.

تكنولوجيا المعلومات أصبحت أداة فعالة لنشر الثقافة الجبائية، خاصة عبر الوسائط الاجتماعية والمواقع الرسمية التي تتيح محتوى متجددا وموجها حسب فئة المكلفين.² إذ لم تعد العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف

¹ وزارة المالية الجزائرية، أداء النظام الضريبي في ظل الأزمات الصحية، مطبعة الرسمية، الجزائر، 2021، ص 51.

² مراد خليفي، التحول الرقمي في إدارة الضرائب: تحديات وآفاق، دار الجامعي، الجزائر، 2021، ص 91.

تقتصر على الطابع الرسمي أو المعاملاتي البحت، بل توسعت لتشمل جوانب توعوية وتنقيفية بفضل الرقمنة، وذلك من خلال استعمال تقنيات التصميم التفاعلي والفيديوهات القصيرة، وهو ما يجعل الرسالة الجبائية أكثر قربا وسهولة في التلقي.

وقد أشار تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلى أن تعزيز الثقافة الضريبية عبر الأدوات الرقمية يؤدي إلى رفع معدلات الامتثال الطوعي وتقليل مستويات المقاومة أو الرفض الضريبي، خصوصا في الدول ذات نسب التعليم المحدودة.¹ كما أن الجزائر بدأت منذ 2020 بتكثيف استخدام القنوات الرقمية لنشر الثقافة الجبائية، من خلال بث برامج توعوية على منصات التواصل الاجتماعي التابعة للمديرية العامة للضرائب، وتحديث محتوى موقعها الإلكتروني لتلبية احتياجات المكلفين بمختلف فئاتهم.²

ومن جهة أخرى، فإن هذه الوسائل الرقمية مكنت من التخصيص الموضوعاتي للمحتوى، بحيث يوجه المحتوى الضريبي بطريقة مهنية ومدرسة نحو الفئات المعنية به (مثل التجار، الأجراء، أصحاب المؤسسات الصغيرة)، وهو ما يعكس توجهها جديدا في التفكير الإداري نحو مقاربة تشاركية وتواصلية تعزز من دور المكلف كمحور في العملية الجبائية.

ثانيا: الرقمنة أداة لتجسير الفجوة المعرفية وتعزيز الثقة الجبائية

ساعدت الرقمنة بشكل كبير في تجاوز الفجوة المعرفية بين المكلفين والإدارة الجبائية، لا سيما فيما يتعلق بالإجراءات، القوانين، التحديثات، ومواعيد الاستحقاقات، حيث أصبحت البوابات الرقمية الضريبية توفر لوحات تحكم شخصية تتيح لكل مكلف متابعة وضعه الضريبي بشكل مفصل، بما يشمل المستحقات، التصريحات، الغرامات، والمراسلات، إضافة إلى إمكانية الاطلاع على النصوص القانونية والتنظيمية السارية بطريقة مبسطة ومحدثة.

هذه اللوحات الرقمية، التي تتكامل مع نظام الإشعارات، ساهمت في تقليص فجوة المعلومات التي لطالما كانت من أبرز أسباب سوء الفهم، الأخطاء، أو حتى التهرب الضريبي. وتبرز أهمية هذه الأدوات في تمكين المكلف من التفاعل الإلكتروني المباشر مع أعوان الضرائب، إما لطلب التوضيح أو تقديم شكاوى واستفسارات دون الحاجة للتنقل أو الوقوع في تعقيدات البيروقراطية التقليدية.

¹ OECD, Tax Administration 2021: Comparative Information on OECD and other Advanced and Emerging Economies OECD Publishing, Paris, 2021, p 143.

² المديرية العامة للضرائب، التقرير الإعلامي حول استراتيجية الاتصال الرقمي، وزارة المالية، الجزائر، 2022، ص 22.

التحليل الرقمي للبيانات الضريبية يمكن من تطوير استراتيجيات توعية ذكية، تركز على نقاط الضعف المعرفي لدى كل فئة من المكلفين، مما يجعل من الرسائل الجبائية أداة موجهة بدقة بدلا من الخطاب العام التقليدي.¹ هذا التحليل الذكي للبيانات مكن الإدارات الضريبية من تبني مقاربات تواصلية تستهدف كل فئة حسب طبيعتها (تجار، مهنيون، أفراد، مؤسسات)، عبر إرسال رسائل فردية أو جماعية مُخصصة بدقة شديدة حسب الموقع الجغرافي، طبيعة النشاط، أو حجم النشاط الاقتصادي وهو ما يعكس تحولاً من الاتصال العام إلى اتصال ذكي ومشخص، يراعي الخصوصيات الثقافية والمهنية للمكلفين ما يعزز من أثر الرسائل التوعوية وفعاليتها.²

ان الوعي الجبائي المتنامي عبر هذا التفاعل الرقمي كان له أثر مباشر على معدلات الامتثال الطوعي، ويعود ذلك إلى توافر المعلومات في الوقت المناسب، والقدرة على التحقق من مصداقيتها بسهولة، مما يقلل من الشكوك ويعزز من شعور المكلف بالعدالة الجبائية والانخراط الواعي في دعم المصلحة العامة.

المطلب الثاني: انعكاسات الرقمنة على المكلف بالضريبة

ساهمت الرقمنة في تطوير النظام الضريبي عبر تسهيل الإجراءات وخفض التكاليف، مما أثر إيجابياً على تعامل المكلف بالضريبة مع الإدارة الجبائية. ورغم ذلك، برزت تحديات قانونية واجتماعية تتطلب دراسة متأنية لفهم أثر هذه الرقمنة على العلاقة بين المكلف والإدارة، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: الانعكاسات الاقتصادية للرقمنة على المكلف بالضريبة

أفرزت الرقمنة في المجال الضريبي مجموعة من الآثار الإيجابية الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة على المكلفين بالضريبة، خاصة فيما يتعلق بتقليص التكاليف الزمنية والمادية المرتبطة بتنفيذ الالتزامات الجبائية. إذ أن الرقمنة لم تحدث فقط نقلة نوعية في أداء الإدارة الضريبية، بل ساهمت في تقليص الأعباء الاقتصادية على المكلف، وهو ما يمثل أحد أبرز أهداف إصلاح الأنظمة الجبائية المعاصرة.

¹ عبد الرزاق دحماني، التحول الرقمي كرافعة لتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر، دار النشر الجامعي، الجزائر، 2022، ص 119.

² المديرية العامة للضرائب، الاستراتيجية الرقمية لتعزيز التفاعل مع المكلفين بالضريبة، وزارة المالية، الجزائر، 2023، ص 39.

أولاً: الرقمنة وتقليص التكاليف الجبائية غير المباشرة

ساعدت الرقمنة بشكل ملحوظ على خفض التكاليف المترتبة عن تنقل المكلفين إلى مراكز الضرائب، لا سيما في المناطق النائية أو الريفية التي كانت تقتصر إلى تمثيل إداري جبائي دائم، مما كان يضطر المكلفين إلى السفر لمسافات طويلة لإنجاز معاملاتهم. وقد أدى هذا الوضع سابقاً إلى زيادة الأعباء المالية واللوجستية على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمهنة الحرة، ناهيك عن ضياع الوقت وتداخل المواعيد.

لكن مع دخول الرقمنة إلى صلب المنظومة الجبائية، أصبح بالإمكان التصريح، الدفع، متابعة الملفات، أو طلب مختلف الوثائق (مثل شهادة الوضعية الجبائية أو شهادة الإعفاء) عن بعد، وذلك من خلال منصات إلكترونية موحدة، والتي تمكن المكلف من تنفيذ الإجراءات دون الحاجة لأي حضور مادي، وهو ما شكل تحولاً نوعياً في طبيعة العلاقة مع الإدارة.

التحول الرقمي في المنظومة الجبائية أتاح للمكلفين بالضريبة إنجاز معاملاتهم من المنزل أو مقر العمل، وهو ما ساهم في تقليص مصاريف النقل والإقامة خاصة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹ وقد أظهرت دراسات مقارنة إقليمية أن المكلفين في الدول التي اعتمدت الرقمنة الشاملة لأنظمتها الضريبية وفروا ما بين 25% و 40% من التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالإجراءات الجبائية التقليدية.²

إضافة إلى ذلك، فإن تقليص الحاجة للتنقل لا يؤثر فقط على التكاليف الفردية، بل يمتد أثره إلى البعد البيئي والاجتماعي، من خلال تقليل الانبعاثات الناتجة عن وسائل النقل، وتخفيف الضغط على البنى التحتية الإدارية، وإعادة توزيع الجهد الوظيفي في المصالح الجبائية نحو معالجة الملفات بدل استقبال المراجعين.

كما أن هذا النمط الجديد من الخدمة عن بعد يعكس عدالة إقليمية في الوصول إلى الخدمات الجبائية، إذ لم يعد الموقع الجغرافي عائقاً أمام المكلف في التمتع بحقوقه والتزاماته، ما يعزز من مبدأ تكافؤ الفرص الجبائية بين المواطنين.

ثانياً: أثر الرقمنة في تقليص كلفة الامتثال:

مكنّت الرقمنة من تقليص الزمن اللازم لإتمام المعاملات الجبائية بشكل كبير، حيث أصبحت التصريحات الجبائية تملأ وترسل إلكترونياً، ويتم استلام إشعارات الدفع ومتابعة المراجعة من خلال أنظمة

¹ نجاة بوطرفة، الرقمنة والإصلاحات الجبائية في الجزائر: دراسة تحليلية، منشورات النخبة، الجزائر، 2022، ص 141.

² IMF, **Digitalization and Public Finance: Promoting Inclusive Tax Systems**, D.C.: International Monetary Fund, , Washington, 2020, p 67.

معالجة مؤتمتة. هذه الآلية الرقمية حولت العمليات التي كانت تتطلب حضورا شخصيا وانتظارا قد يمتد لأيام أو أسابيع، إلى إجراءات فورية يمكن إنجازها في دقائق أو ساعات.

وتتجلى أهمية هذا التحول في آثاره الاقتصادية والإنتاجية، لاسيما على أصحاب المؤسسات والمهن التجارية، إذ أن الوقت الذي كان يهدر في التنقل وانتظار المعالجة بات يستثمر في تطوير النشاط الاقتصادي للمكلف. وهذا يترجم إلى تحسين في كفاءة تخصيص الوقت والموارد البشرية داخل المؤسسات، وتقليص ما يعرف بـ"كلفة الامتثال الضريبي" (Compliance Cost)، وهي من المعايير المعتمدة عالميا لقياس فعالية النظم الجبائية.

وقد أشار تقرير البنك الدولي لعام 2021 إلى أن "الرقمنة خفضت مدة التصريح الضريبي السنوي من معدل 240 ساعة إلى أقل من 60 ساعة في الدول التي اعتمدت الأنظمة الرقمية الشاملة"¹، وهو ما يعكس تأثيرا جوهريا على بيئة الأعمال، خاصة في الدول النامية التي تسعى لتحسين مناخ الاستثمار وتقليل الأعباء البيروقراطية.

إضافة إلى ذلك، تمكن الرقمنة من متابعة سير المعاملة الجبائية لحظيا، مما يقلص من حالات الضياع أو التأخير غير المبرر، ويتيح للمكلف تتبع كل خطوة من خطوات المعالجة دون الحاجة إلى الاستفسار أو مراجعة المصالح الجبائية، وهو ما يعزز الشفافية والثقة في النظام الضريبي. كما أن هذه السرعة تؤدي إلى تحسين تدفق الموارد نحو الخزينة العمومية، من خلال تسريع وتيرة التحصيل وتقليل نسب التخلف أو التأخير في الدفع.

الفرع الثاني: انعكاسات قانونية (الامتثال، الرقابة الآلية...)

أثرت الرقمنة في المجال الجبائي بشكل مباشر على الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، من حيث طبيعة الالتزامات، وسائل الإثبات، آليات الرقابة، وحماية الحقوق القانونية للمكلف. وأبرز هذا التحول الرقمي مجموعة من الانعكاسات القانونية الهامة، التي يمكن إجمالها في محورين رئيسيين: تعزيز الامتثال القانوني وتكثيف الرقابة الآلية.

أولا: تعزيز الامتثال القانوني

أدت الرقمنة إلى توسيع مفهوم الامتثال الضريبي من مجرد الالتزام بتقديم التصريحات ودفع المستحقات في آجالها، إلى التفاعل المنتظم والآني مع الإدارة الجبائية عبر المنصات الرقمية. وقد فرض هذا التحول

تحديات جديدة، خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني الناظم لهذا النوع من التفاعل، إذ لم يعد الامتثال يقتصر على الوثائق الورقية أو الحضور الشخصي، بل أصبح يشمل التوقيع الإلكتروني، إثبات الإرسال الرقمي، واحترام الإجراءات التقنية التي تعتبر اليوم ذات حجية قانونية.

التحول الرقمي فرض تعديلات على القوانين الجبائية التقليدية بإدخال مواد جديدة تنظم التبادل الإلكتروني، من قبيل إثبات الإرسال الرقمي، التوقيع الإلكتروني، وقبول المستندات الإلكترونية كوسيلة إثبات قانونية.¹ ولضمان هذا التحول، أصدرت السلطات الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 20-152 المؤرخ في 13 جوان 2020، المتعلق بالتوقيع الإلكتروني، والذي يعد الإطار المرجعي للاعتراف القانوني بالإجراءات الرقمية، ويعتبر حجر الزاوية في التعاملات الجبائية عبر الإنترنت.

وقد انعكس ذلك على وضعية المكلف، الذي أصبح مسؤولا قانونيا عن كل إجراء يتم باسمه من خلال حسابه الرقمي على البوابة الجبائية، سواء تعلق الأمر بالتصريح، الدفع، أو تقديم الطعون. وتعد كل معاملة رقمية صادرة من حسابه تصريحا رسميا قابلا للمساءلة، ما يعزز ثقافة الامتثال والانضباط القانوني، ويحد من التلاعب أو الإهمال الذي كان شائعا في السياق الورقي.

من جهة أخرى، فإن هذا النوع من الامتثال الرقمي يمكن الإدارة من إجراء تدقيقات آلية وفورية على المعلومات المقدمة، مما يرفع من مستوى الرقابة، ويشجع المكلفين على التصريح بدقة لتفادي المخالفات أو الغرامات الناتجة عن التصريحات الخاطئة أو المتأخرة. وهو ما يسهم في ترسيخ مبدأ العدالة الجبائية ورفع مستوى الثقة في الإدارة.

ثانيا: تكثيف الرقابة الآلية وتطوير نظام الإثبات

يمثل التحول الرقمي في المجال الجبائي نقلة نوعية في آليات الرقابة، حيث انتقلت الإدارة من نظام رقابي تقليدي يعتمد أساسا على التفتيش البشري والموسمي، إلى نظام رقابي آلي مستمر، مدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. وتتيح هذه التقنيات القدرة على رصد عدد هائل من العمليات والتصريحات بشكل فوري، مما يمكن من اكتشاف أنماط التهرب الضريبي والاختلالات المحاسبية بطريقة لم تكن ممكنة سابقا.

¹ فريدة عبيدي، الرقمنة والتحول في التشريع الجبائي: دراسة قانونية مقارنة، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2022، ص 97

الرقابة الجبائية الرقمية لم تعد تقتصر على زيارات تفتيش ميدانية، بل أصبحت تتم عن بعد وبشكل دائم عبر تحليل تلقائي للبيانات، وهو ما زاد من فرص الكشف المبكر عن حالات التهرب والتصريح الكاذب.¹ فبدلاً من تفتيش يدوي محدود النطاق، أصبحت الخوارزميات الذكية ترصد التغيرات غير المبررة في البيانات المالية، وتطابق بين مصادر مختلفة للمعلومات (مثل حسابات البنوك، الفواتير الإلكترونية، التصريحات الضريبية)، مما يجعل المكلف خاضعاً لرقابة دائمة وأنية.

وقد رافق هذا التطور التقني تحول في نظام الإثبات الضريبي، إذ أصبحت الوثائق الرقمية والسجلات الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من منظومة الإثبات، تحظى بنفس القوة القانونية التي كانت مخصصة للوثائق الورقية. وقد نصّ قانون الإجراءات الجبائية المعدل سنة 2022 في مادته 67 مكرر على اعتماد المستندات الرقمية والإشعارات الإلكترونية كأدلة مقبولة في النزاعات الجبائية، مما يشكّل تطوراً كبيراً في فلسفة الإثبات القانوني.

غير أن هذا التحول الرقمي في الرقابة لا يخلو من إشكالات قانونية، لعل أبرزها ما يتعلق بحماية الخصوصية الرقمية للمكلف، خاصة في ظل المعالجة الآلية للبيانات الحساسة، واحتمال حصول أخطاء تحليلية. كما يُثار جدل قانوني حول ضرورة إبلاغ المكلف مسبقاً بعمليات التفتيش الإلكتروني، وإتاحة حق الطعن في نتائج التحليل الرقمي، وهي تحديات تحتم مراجعة مستمرة للإطار القانوني، من أجل تحقيق التوازن بين الفعالية الرقابية وضمانات المحاكمة العادلة.

وبهذا، فإن الرقمنة، رغم ما توفره من أدوات قوية لمحاربة الغش والتهرب، تلزم المشرع الجبائي باليقظة في ضبط الضمانات القانونية التي تحمي المكلف من التعسف وتكفل له حق الدفاع والمراجعة.

الفرع الثالث: الانعكاسات الاجتماعية للرقمنة على المكلف بالضريبة

أحدثت الرقمنة في المنظومة الجبائية تحولات عميقة لم تقتصر على الجوانب التقنية والإدارية، بل امتدت إلى البعد الاجتماعي، من خلال التأثير في سلوك المكلف، ومستوى الاطمئنان تجاه الإدارة الضريبية، وتقبل النظام الجبائي الجديد. ويمكن تصنيف هذه التأثيرات الاجتماعية إلى جانبين متباينين: أحدهما إيجابي يتجلى في تعزيز الاطمئنان والثقة في النظام، وآخر سلبي يتمثل في التخوف والقلق الاجتماعي من البيئة الرقمية الجديدة.

¹ عبد الحق زروقي، الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي: دراسة قانونية تحليلية، منشورات النبراس، الجزائر، 2021، ص

أولاً: تعزيز الاطمئنان في العلاقة مع الإدارة

ساهمت الرقمنة بشكل واضح في تعزيز شعور المكلف بالاطمئنان والرضا في علاقته مع الإدارة الضريبية، إذ أتاحت له الوصول إلى الخدمات الضريبية عن بعد، مما خفض من الحاجة إلى التنقل والاحتكاك المباشر مع موظفي الضرائب، الذين قد يثيرون أحيانا شعورا بالقلق أو التوتر لدى المكلفين. كما أن القدرة على متابعة الملف الضريبي بشكل فوري، والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب، يمنح المكلف شعورا بالسيطرة والشفافية، مما يجعل العلاقة أكثر استقرارا وأقل عرضة للصراعات أو سوء التفاهم.

البيئة الرقمية للضرائب ساعدت على تقوية شعور المكلف بالاطمئنان، من خلال تقليص الاحتكاك البشري المباشر، وتوفير وسائل رقمية تتيح له معرفة وضعيته الجبائية، وحقوقه وواجباته دون غموض.¹ وهذا يعكس دور الرقمنة ليس فقط من الناحية التقنية والإجرائية، بل كذلك كعامل نفسي واجتماعي يعزز رضا المكلف واستعداده للتعاون مع الإدارة، وهو ما ينعكس إيجابياً على الامتثال الضريبي والالتزام بالقوانين.

علاوة على ذلك، أظهرت دراسات ميدانية في الجزائر أن المكلفين الذين يستخدمون المنصات الرقمية يعبرون عن مستويات أقل من التوتر خلال إنجاز معاملاتهم الضريبية، مقارنة بمن يعتمدون على الإجراءات التقليدية، حيث تراجعت مخاوفهم من التأخير أو الأخطاء الإدارية التي كانت تحدث أحيانا بسبب التداخلات الورقية أو نقص الشفافية.²

إن تعزيز الاطمئنان والشفافية من خلال الرقمنة يُعتبر ركيزة أساسية لتقوية العلاقة بين الإدارة والمكلف، ويُساعد في بناء بيئة جبائية متينة ومستدامة تعتمد على التفاهم والاحترام المتبادل.

ثانياً: التخوف من النظام الرقمي الجديد

رغم المزايا العديدة التي تقدمها الرقمنة في مجال الإدارة الضريبية، إلا أن هذا التحول الرقمي لم يخل من مخاوف اجتماعية ملموسة، لا سيما بين فئات المكلفين الذين يفتقرون إلى المهارات الرقمية أو الثقافة التكنولوجية اللازمة لاستخدام المنصات الإلكترونية بفعالية. هؤلاء المكلفون يواجهون صعوبات في التعامل مع

¹ بوصبع هدى، الرقمنة كآلية لتعزيز الاطمئنان الجبائي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2021، ص 155.

² سامي قاسمي، "تأثير الرقمنة على سلوك المكلف بالضريبة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، المجلد 18،

الأنظمة الرقمية، مما يسبب لديهم شعورا بالقلق أو الإحباط، ويخلق لديهم إحساسا بالعجز أمام متطلبات النظام الجديد.

عديد المكلفين يعانون من انعدام الثقة في النظام الرقمي، ويخشون ارتكاب أخطاء قد تترتب عليها تبعات قانونية، وهو ما يولد تخوفا دائما لديهم من التفاعل مع الإدارة عبر الوسائط الرقمية.¹ هذا التخوف لا يقتصر على الخوف من الخطأ فحسب، بل يمتد أيضا إلى الشكوك بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية، والقلق من التعقيدات التقنية التي قد تعيق إتمام المعاملات بشكل صحيح.

كما أن بعض المكلفين ينظرون إلى النظام الرقمي على أنه معقد وغير مألوف، ما يزيد من مقاومة التغيير ويضعف من رغبتهم في التفاعل الإيجابي مع المنصات الرقمية، وهو ما قد ينعكس على انخفاض نسب الامتثال الطوعي وارتفاع معدلات التأخير أو الأخطاء في التصريحات الضريبية.² لهذا، تعتبر معالجة هذه المخاوف الاجتماعية أمرا حيويا لنجاح عملية الرقمنة، من خلال توفير دعم تقني مستمر، حملات توعية مكثفة، وبرامج تدريبية تركز على بناء قدرات المكلفين الرقمية، وكذلك تعزيز الجانب النفسي من خلال توفير قنوات تواصل إنسانية إلى جانب الرقمية.

ثالثاً: ضرورة المرافقة الاجتماعية والنفسية

تبرز التحديات الاجتماعية المرتبطة بالرقمنة الضريبية الحاجة الملحة إلى مرافقة اجتماعية ونفسية متكاملة ضمن استراتيجية التحول الرقمي. فالتحول من النظام التقليدي إلى النظام الرقمي لا يقتصر على الجانب التقني فقط، بل يتطلب توفير دعم شامل يستجيب للحاجات النفسية والاجتماعية للمكلفين، خصوصا أولئك الذين يفنقرون إلى الثقافة الرقمية أو يعانون من مخاوف نفسية تجاه استخدام التقنيات الحديثة.

وتشمل هذه المرافقة تنظيم حملات توعية مستمرة تهدف إلى تبسيط المفاهيم الجبائية وشرح خطوات التعامل مع المنصات الإلكترونية بطريقة سهلة وواضحة، بالإضافة إلى تطوير واجهات استخدام مبسطة تراعي الفوارق في المستويات التعليمية والثقافية بين المستخدمين، وهو ما يخفف من الشعور بالارتباك والقلق أثناء التفاعل مع النظام الرقمي. كما يجب توفير دعم تقني فوري عبر قنوات اتصال متعددة، تشمل المساعدة الهاتفية، الدردشة المباشرة، ومراكز الدعم الميدانية، لضمان حل أي مشكلة أو استفسار في الوقت المناسب.

¹ عبد الكريم مرزوق، التحديات الاجتماعية للرقمنة في النظام الضريبي الجزائري، دار الحكمة، الجزائر العاصمة، 2020، ص

² نادية سالم، مرجع سابق ص 93.

وقد أكدت المديرية العامة للضرائب الجزائرية أن "تحقيق الاطمئنان الاجتماعي تجاه النظام الرقمي يتطلب أكثر من جاهزية تقنية، بل يحتاج إلى جهد توعوي وإقناعي يراعي الفوارق الاجتماعية والرقمية بين المكلفين،¹ مما يؤكد أن نجاح الرقمنة يعتمد على قدرة الإدارة على الجمع بين التقنية والبعد الإنساني في آن واحد.

هذه المقاربة لا تعزز فقط من ثقة المكلفين، بل تساهم في بناء ثقافة امتثال طوعي تستند إلى الفهم والرضا، وتحد من آثار التخوف والرفض التي قد تعيق فعالية النظام الرقمي الجديد.

المبحث الثاني: إيجابيات وسلبيات التي تواجه المكلف بالضريبة:

يتضمن هذا المبحث التحديات والصعوبات التي تعترض المكلف بالضريبة في ظل تطبيق الرقمنة على النظام الضريبي، من خلال استعراض إيجابيات الرقمنة التي تحسّن تجربة المكلف، وكذلك سلبياتها التي تفرضها الفوارق التقنية والاجتماعية.

المطلب الأول: إيجابيات الرقمنة على المكلف بالضريبة

يتناول هذا المطلب الفوائد التي جلبتها الرقمنة للمكلفين، من خلال التركيز على تقليص الزمن والتكاليف في التصريح والدفع، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات الضريبية، بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية عبر تعزيز الشفافية والتفاعل.

الفرع الأول: تقليص الزمن والتكاليف في التصريح والدفع

تقليص الزمن والتكاليف المرتبطة بعمليات التصريح والدفع من أهم الإيجابيات التي حققتها الرقمنة في الجهاز الضريبي. فقد أتاحت الأنظمة الرقمية للمكلفين بالضريبة تقديم إقراراتهم وتسديد مستحقاتهم المالية بشكل أسرع وأكثر فاعلية مقارنة بالإجراءات التقليدية التي كانت تتطلب حضورا ميدانيا ومتابعات إدارية مطولة.

أولا: تقليص الزمن اللازم لإجراء العمليات الضريبية

تقليص الزمن اللازم لإتمام العمليات الضريبية من أبرز الإنجازات التي حققتها الرقمنة في المنظومة الجبائية. فقد أصبحت منصات الرقمنة تتيح للمكلفين إمكانية إجراء جميع الإجراءات المتعلقة بالتصريح، الدفع،

¹ المديرية العامة للضرائب، تقرير حول الرقمنة والتحول الرقمي في الإدارة الضريبية الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر العاصمة،

والاستعلام عن وضعياتهم الضريبية بسهولة ويسر، وفي أي وقت ومن أي مكان، عبر بوابات إلكترونية متوفرة على مدار الساعة. هذا التيسير في الولوج للخدمات الضريبية الإلكترونية أسهم بشكل واضح في تقليل الوقت المهدور في التنقل والإجراءات الورقية التقليدية، والتي غالباً ما كانت تستهلك أياماً أو حتى أسابيع.

التحول الرقمي ساهم في تقليص الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز المعاملات الضريبية بنسبة تزيد عن 50%، بفضل إمكانية الوصول الفوري للخدمات الإلكترونية، ما يعزز من كفاءة الإدارة الضريبية ويوفر الوقت والجهد على المكلف.¹ ويرجع هذا إلى اعتماد تقنيات حديثة مثل التحقق الآلي من البيانات، والتفاعل الفوري مع المنصات الرقمية، التي قللت بشكل كبير من زمن معالجة الملفات والرد على المكلفين.

وعليه، فإن هذا التحول الرقمي لا ينعكس فقط على راحة المكلف، بل يترتب عليه أثر اقتصادي مهم يتمثل في زيادة الإنتاجية، لا سيما لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين أصبح بإمكانهم توجيه وقتهم وجهودهم إلى تطوير أعمالهم بدلاً من الانشغال بالإجراءات الإدارية المعقدة.

ثانياً: تخفيض التكاليف المباشرة وغير المباشرة

ساهمت الرقمنة بشكل فعال في تقليص التكاليف التي يتحملها المكلف عند إنجاز معاملاته الضريبية، سواء كانت هذه التكاليف مباشرة أو غير مباشرة. فقبل اعتماد الأنظمة الرقمية، كان على المكلفين التنقل لمسافات طويلة إلى مراكز الضرائب، مما يترتب عليه مصاريف نقل عالية، إضافة إلى الوقت المهدر في الانتظار داخل الطوابير، والطباعة المتكررة للمستندات الورقية، وأحياناً اللجوء إلى وسطاء أو مستشارين متخصصين لمساعدتهم في إنجاز الإجراءات، وهو ما يزيد من الأعباء المالية. أما الآن، فقد وفرت المنصات الإلكترونية خدمات شاملة تُتجز كل هذه العمليات عن بعد، مما يحد من هذه التكاليف بشكل ملحوظ.

فضلاً عن ذلك، ساهمت الرقمنة في خفض نسبة الأخطاء البشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي أو سوء الفهم، والتي كانت تؤدي إلى فرض غرامات مالية أو تأخيرات في معالجة الملفات، وبالتالي تحمل مكلف الضرائب لتكاليف إضافية غير متوقعة. من خلال التحقق الآلي والتحديث المستمر للبيانات، تقلل الأنظمة الرقمية من هذه المخاطر، مما يعزز من دقة المعاملات وموثوقيتها.

وقد أكدت المنظمة العالمية للضرائب في تقريرها لعام 2022 أن "الرقمنة تقلص التكاليف التشغيلية للمكلف بنسبة تتراوح بين 30% و60%، مما يعزز من قدرته على الالتزام الطوعي ويشجع على الشفافية في التصريح

¹ العروي سامي، التحول الرقمي في الإدارة الضريبية واقع وآفاق، دار النشر الجامعية، الجزائر، 2021، ص120.

الضريبي"¹. وهذا التأثير الإيجابي في التكاليف لا يقتصر فقط على الأفراد، بل يمتد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد بشكل خاص من خفض النفقات المرتبطة بالإجراءات الضريبية، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرتها التنافسية في السوق.

ثالثاً: أثر تقليص الزمن والتكاليف على سلوك المكلف

إن الانخفاض الملحوظ في الزمن والتكاليف المرتبطة بالمعاملات الضريبية الرقمية يلعب دوراً محورياً في تحسين تجربة المكلفين، مما يؤدي إلى رفع مستوى رضاهم العام عن الخدمات الضريبية المقدمة. هذا التحسن في الأداء لا يقتصر على الجانب الإداري فحسب، بل يمتد ليشمل البعد النفسي والاجتماعي للمكلف، حيث يشعر بأن النظام أصبح أكثر شفافية وكفاءة، ويصبح أكثر استعداداً للامتثال الطوعي للالتزامات الضريبية. انخفاض العراقيل العملية والمالية يساهم في تقليل شعور المكلف بالإحباط أو الإحساس بأن النظام معقد أو مرهق.

كما ينعكس هذا التغيير إيجابياً على معدلات الامتثال الضريبي، حيث تشير الدراسات إلى أن تسهيل الإجراءات وتقليص التكلفة والوقت يحفز المكلفين على تقديم تصاريحهم الضريبية في مواعيدها، ويحد من الميل إلى التهرب أو التجنب الضريبي. ومن جهة أخرى، يساهم ذلك في بناء ثقة متبادلة بين المكلف والإدارة الضريبية، وهو ما يدعم بيئة من التعاون والشفافية التي تعزز الاستقرار المالي للدولة.

تسريع وتبسيط الإجراءات الضريبية عبر الرقمنة خلق بيئة داعمة للمكلفين، وقلص الحواجز أمام التعاون بين المكلف والإدارة، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في معدلات الالتزام الطوعي.² وبذلك، يمكن القول إن الرقمنة لم تساهم فقط في تحسين الجوانب التقنية للإدارة الضريبية، بل ساهمت كذلك في تغيير ثقافة المكلف وتعزيز التفاعل الإيجابي مع النظام الضريبي.

الفرع الثاني: تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات الضريبية

تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات الضريبية من أبرز المزايا التي وفرتها الرقمنة للمكلف بالضريبة، حيث أسهمت التكنولوجيا الرقمية في رفع مستوى تفاعل المكلف مع الإدارة الضريبية بشكل أكثر فعالية وشفافية. فقد

¹ World Taxation Authority (WTA), **Digital Transformation in Tax Systems: Efficiency and Transparency Report**, WTA Publications, Geneva, 2022, p78.

² سعيدي، أحمد، تأثير الرقمنة على السلوك الضريبي في الجزائر، دار الفكر، الجزائر، 2020، ص99.

أصبح بإمكان المكلفين الاطلاع على بياناتهم الضريبية، والاستفادة من الخدمات المتنوعة، دون الحاجة إلى التنقل أو انتظار طويل، مما أدى إلى تحسين تجربة المستخدم وزيادة رضا المكلف.

أولاً: تمكين المكلف من الحصول على المعلومات بشكل فوري

أدى التحول الرقمي في الإدارة الجبائية إلى إحداث نقلة نوعية في آليات توفير المعلومات للمكلفين بالضريبة، حيث أصبحت البوابات الإلكترونية والمنصات الرقمية أداة رئيسية لتمكينهم من الاطلاع على بياناتهم الضريبية الشخصية في أي وقت ومن أي مكان. تشمل هذه البيانات معلومات دقيقة حول الوضعية الجبائية، التصريحات المقدمة، المبالغ المدفوعة والمستحقة، بالإضافة إلى التواريخ المهمة مثل آجال التصريح والدفع. ويعد هذا التمكين عاملاً جوهرياً في تعزيز الشفافية وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف، إذ يقلص من الاعتماد على التعاملات الورقية والتواصل المباشر، مما يساهم في تقليص فرص حدوث أخطاء بشرية أو تأويلات خاطئة للمعلومات.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الرقمنة، من خلال توفير المعلومات في الوقت الحقيقي، لا تكفي بتسهيل الخدمة، بل تعزز أيضاً من الالتزام الطوعي، حيث يشعر المكلف بوجود نظام موثوق وعادل. فقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن "الولوج الرقمي الفوري إلى المعلومات يحسن وضوح النظام الضريبي، ويشجع المكلف على اتخاذ قرارات مالية قائمة على معطيات دقيقة، مما يفضي إلى التزام ضريبي أكبر وثقة أعلى في الإدارة الجبائية"¹. ويؤكد هذا التوجه أيضاً تقرير البنك الدولي الذي أشار إلى أن الرقمنة تساهم في "تخفيض التكاليف الإدارية للمكلف وللإدارة على حد سواء، من خلال تقليص عدد زيارات المكاتب وتوفير المعلومات الدقيقة بشكل ذاتي"².

ومن هذا المنطلق، فإن الرقمنة لا تعد مجرد وسيلة تقنية، بل استراتيجية شاملة لتعزيز الحداثة الجبائية وتحسين كفاءة التفاعل بين المواطن والدولة.

ثانياً: توفير خدمات ضريبية إلكترونية متكاملة

لم تقتصر الرقمنة على الجانب الإعلامي أو المعلوماتي فحسب، بل امتدت لتشمل تقديم خدمات ضريبية متكاملة عبر الإنترنت. فأصبح بإمكان المكلفين بالضريبة إنجاز عدد كبير من الإجراءات الإدارية دون الحاجة للتنقل إلى المصالح الجبائية، وهو ما يعد نقلة نوعية في علاقة الإدارة الجبائية بالمواطن. تشمل هذه

¹ OECD, Tax Administration 3.0: The Digital Transformation of Tax Administration, OECD Publishing, Paris, 2020, p 52.

² World Bank, Digital Solutions for Tax Administration in Developing Countries, D.C : World Bank Group, Washington, 2022, p 36.

الخدمات إمكانية تقديم التصريحات الضريبية إلكترونياً، سواء كانت شهرية أو سنوية، بالإضافة إلى إيداع طلبات الاستفادة من الإعفاءات والتخفيضات، والاستعلام الفوري عن الوضعية الجبائية، والاطلاع على جدول الدفعات والمواعيد النهائية، بل وحتى تسديد الضرائب إلكترونياً عبر بوابات الدفع الرسمية.

النظام الرقمي المتكامل قلص من العقبات الإدارية أمام المكلف، ورفع من جودة الخدمات المقدمة، مما خلق بيئة ضريبية أكثر استجابة وملاءمة لاحتياجات المكلفين¹، وهو ما يتماشى مع ما أشار إليه التكامل الرقمي في القطاع الضريبي أتاح للمكلفين فرصاً متزايدة للتفاعل المباشر مع الإدارة الضريبية، مما ساهم في تحسين الامتثال الجبائي الطوعي².

التحول إلى الخدمات الإلكترونية في المجال الضريبي أدى إلى تقليص أوقات المعالجة الإدارية، وخفض التكاليف اللوجستية، إضافة إلى رفع مستوى الشفافية وتراجع الفساد الإداري المرتبط بتسيير الملفات الورقية.³

تعتبر هذه الخطوة أساسية في عصرنة الإدارة الجبائية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من تعقيدات بيروقراطية متجذرة، حيث يساهم النظام الرقمي في تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة، ويُسّجع على الانخراط في النظام الجبائي بدل التهرب منه.

ثالثاً: أثر تسهيل الوصول على الامتثال الضريبي

أحد أبرز الآثار الإيجابية للتحول الرقمي في الإدارة الجبائية يتمثل في تحسين معدلات الامتثال الضريبي، لا سيما الامتثال الطوعي، والذي يعد مقياساً حاسماً لفعالية السياسات الضريبية في أي دولة. فقد أصبح المكلف، من خلال المنصات الرقمية، قادراً على الوصول بسهولة إلى كل ما يتعلق بحقوقه وواجباته، كالجداول الزمنية للتصريح، وطرق الحساب، ومعلومات الإعفاءات والخصومات، وغيرها من البيانات التي كانت في السابق محصورة في الدوائر الضريبية أو تتطلب جهداً شخصياً لاكتسابها.

إن هذه السلسلة في الوصول أسهمت في تقليص معدلات الأخطاء في التصريحات الضريبية، سواء كانت أخطاء محاسبية أو قانونية، وذلك نتيجة توفر الإرشادات الدقيقة والتحديثات الفورية على المنصات

¹ عبد الحق الجزائري، الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2022، ص 133.

² بن داود، سفيان. "الرقمنة وأثرها على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر" مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 18، 2021، ص 52.

³ سليمان، نوال. الإصلاحات الجبائية والرقمنة في الجزائر، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2020، ص 88.

الرقمية. كما أن شعور المكلف بـ"سهولة التعامل" مع النظام الجبائي الرقمي يعزز ثقته في المنظومة، ما يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الامتثال.

الوصول السلس إلى الخدمات الرقمية يعد من العوامل المحفزة للمكلف على الالتزام بالواجبات الضريبية، حيث توفر التقنية جسرا بين الإدارة والمكلفين يجعل العلاقة أكثر شفافية ومرونة.¹ وهو ما مؤكد من ارتفاع معدل الامتثال الطوعي يرتبط بشكل وثيق بمدى كفاءة ووضوح الواجهة الرقمية للإدارة الجبائية، خاصة لدى صغار المؤسسات ممن كانوا يعانون سابقا من التعقيد في الإجراءات الورقية.²

كما أن هذا الأثر لا يقتصر فقط على الامتثال الفردي، بل ينعكس إيجابيا على الموارد المالية للدولة، حيث يؤدي تحصيل الضرائب بشكل أكثر فاعلية إلى تعزيز الميزانية العامة وتقليص الاعتماد على الموارد غير المستدامة. ويعد كذلك عنصرا ردعيا لظاهرة التهرب الضريبي، إذ أن الشفافية والرقابة الرقمية تقلصان من الفجوات التي كانت تُستغل للتحايل على النظام.³

الفرع الثالث: تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية

أحدثت الرقمنة نقلة نوعية في العلاقة التي تربط بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، إذ ساهمت في تقليص التوتر الذي لطالما ميز هذه العلاقة، واستبدلته بنموذج تفاعلي قائم على الشفافية، والثقة المتبادلة، وسرعة الاستجابة، ما عزز من الامتثال الطوعي ورفع من مستوى رضا المكلف.

أولا: تجاوز البيروقراطية وتقليص الاحتكاك المباشر

أتاحت الرقمنة للمكلف بالضريبة إمكانية التعامل مع الإدارة الجبائية من خلال منصات إلكترونية متخصصة، دون الحاجة إلى التردد على المكاتب أو الخوض في التعقيدات الإدارية المرتبطة بالإجراءات الورقية التقليدية. ويُعد هذا التحول من أبرز أوجه التحديث في المنظومة الضريبية، حيث ساهم في تقليص الاحتكاك البشري المباشر، الذي كان - في كثير من الأحيان - مصدرا للتوتر أو سوء الفهم، أو حتى الشك في حياد وشفافية الجهات الضريبية، خاصة في الحالات التي كانت تتدخل فيها العوامل الشخصية أو المحاباة.

¹ خالد النقشبندي. التحول الرقمي والإصلاح الضريبي في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص 87.

² سميرة الهاشمي، "تأثير الرقمنة على الامتثال الضريبي لدى المؤسسات الصغيرة"، مجلة دراسات اقتصادية معاصرة، العدد 12، 2020، ص 63.

³ ياسين خليف، التهرب الضريبي في الجزائر الأسباب والحلول، دار هومة، الجزائر 2019، ص 119.

التخلص من المعاملات الورقية والاحتكاك المباشر ساعد على خلق جو من الموضوعية والحياد في العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، ما عزز من الثقة في عدالة النظام.¹ فبفضل الرقمنة، أصبحت العلاقة قائمة على أسس موضوعية ومعايير تقنية موحدة، مما ساهم في تقوية الإحساس بالعدالة لدى المكلف، وأدى إلى تقليص فرص التمييز، وسوء التأويل الفردي للقوانين والتعليمات.

التحول إلى النماذج الرقمية قلل من الفجوة النفسية والمؤسسية بين المكلف والإدارة، لأن العلاقة لم تعد تمر عبر موظفين قد تختلف تفسيراتهم أو مواقفهم، بل عبر منصة واحدة تعرض نفس الخدمة للجميع بنفس الشروط.² كما يجدر الإشارة إلى أن هذه الأنظمة الرقمية، إلى جانب كونها أدوات تسيير، أصبحت تمثل وسائل لضبط السلوك الإداري والحد من الممارسات غير القانونية، مثل الرشوة أو المحسوبية.³

إن الأثر الإيجابي لخفض الاحتكاك البشري لا يقتصر على تعزيز الشفافية فقط، بل يشمل أيضا رفع مستوى رضا المكلفين، وهو عنصر حاسم في دعم الامتثال الضريبي الطوعي واستدامة النظام الجبائي.

ثانيا: شفافية المعاملات وتكافؤ الفرص بين المكلفين

تمثل الشفافية أحد الركائز الأساسية للإدارة الجبائية الحديثة، وتعد من أبرز مكاسب الرقمنة في القطاع الضريبي. فبفضل الأنظمة الرقمية المتطورة، أصبح المكلف قادرا على الاطلاع على تفاصيل معاملاته الضريبية بالكامل، من مراحل التقييم والاحتساب، إلى تسلسل المبالغ المستحقة ومواعيد الدفع، مما أزال كثيرا من مظاهر الغموض أو التحيز التي كانت تكتنف العملية الضريبية في صيغتها التقليدية.

لقد وفرت الرقمنة بيئة تشاركية مفتوحة تتيح للمكلف التعامل مع النظام الجبائي بطريقة متساوية مع غيره من المكلفين، بعيدا عن التمييز أو التأويل الشخصي للملفات. وهو ما يعزز مبدأ المساواة أمام الضريبة، باعتبار أن المعايير والإجراءات باتت واضحة ومعلنة للجميع، مما يخلق مناخا من الثقة في عدالة النظام.

وفي هذا الإطار، أكد تقرير صندوق النقد الدولي IMF (2000) "الأنظمة الرقمية الجبائية تساهم في إرساء ثقافة ضريبية عادلة بين المكلفين من خلال إتاحة المعلومات بشكل منصف، مما يساهم في تحسين

¹ نادية بوشمة. "دور الرقمنة في تعزيز الثقة في الإدارة الجبائية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 14، 2021، ص 78.

² خديجة رحالي، الإدارة الرقمية وإصلاح القطاع الضريبي في الجزائر، دار الوعي، 2020، الجزائر، ص 102.

³ قروي بوحنية، الرقمنة والحكامة في الإدارة العمومية الجزائرية، دار المجدد، وهران، 2019، ص 59.

العلاقة التشاركية بين الطرفين".¹ كما أشار التقرير إلى أن تحقيق الشفافية الرقمية يسهم في تقليل فرص المحاباة وتفضيل فئة على أخرى، وهو ما يُعد شرطاً أساسياً لإرساء عدالة جبائية مستدامة.

الأنظمة الرقمية أتاحت الفرصة لتوحيد المعايير الجبائية وتطبيقها على كافة المكلفين، ما أضعف من تأثير العلاقات الشخصية أو الممارسات التمييزية التي كانت تؤثر على تقييم الالتزامات الضريبية.² ومن جهتها، كما أن التكافؤ في المعاملة الضريبية لا يتحقق فقط من خلال النص القانوني، بل يتطلب نظاماً رقمياً يضمن التنفيذ المتوازن والمتساوي لذلك النص.³

بالتالي، فإن التحول الرقمي في الإدارة الجبائية لا يعزز فقط كفاءة الأداء، بل يعد خطوة جوهرية نحو العدالة الجبائية وتعزيز ثقافة المواطنة الضريبية، حيث يشعر كل مكلف بأنه يعامل على قدم المساواة ضمن نظام واضح وشفاف.

ثالثاً: تعزيز التفاعل والتجاوب مع انشغالات المكلف

من أبرز التحولات التي فرضتها الرقمنة في المجال الجبائي، ظهور قنوات تواصلية جديدة ومتعددة تسمح ببناء علاقة أكثر تفاعلية بين الإدارة الضريبية والمكلف. فقد أصبح بإمكان المكلفين استخدام البريد الإلكتروني، والنماذج الإلكترونية للشكاوى، وخدمات الرد الآلي (Chatbot)، إلى جانب المنصات الرسمية التي تتيح خدمة الرد على الاستفسارات في آجال قصيرة. هذا التعدد في القنوات لا يسهل فقط الوصول إلى المعلومات، بل يرسخ ثقافة الإصغاء والتجاوب الفوري مع الانشغالات والاحتياجات المتغيرة للمكلف.

يمثل هذا التحول قفزة نوعية من النموذج التقليدي القائم على العلاقة الفوقية والبيروقراطية، نحو نموذج تشاركي يقوم على الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة. النظام الرقمي ساهم في تحويل العلاقة بين المكلف والإدارة من علاقة فوقية أحادية إلى علاقة تشاركية تتسم بالاحترام والتجاوب، وهو ما انعكس إيجاباً على التزام المكلفين ورضاهم العام.⁴

¹ International Monetary Fund (IMF). **Digitalization in Tax Administration: Enhancing Fairness and Compliance**, D.C, IMF, Washington, 2020, 41.

² فاطمة بوزيان، "دور التحول الرقمي في تعزيز العدالة الجبائية في الجزائر"، مجلة السياسات المالية والنقدية، العدد 10، 2021، ص 54.

³ ليلي جمعة، الشفافية والحوكمة الجبائية في ظل الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2020، ص 77.

⁴ حفيظ بن طالب، الرقمنة والإصلاح الإداري في الجزائر: قراءة في التحولات الجبائية، دار الهدى، الجزائر، 2022، ص 66.

القنوات الرقمية للتواصل سمحت للإدارة الجبائية بتقليص المسافة مع المواطن، من خلال آليات الاستجابة الفورية والتقييم المستمر، مما عزز من فعالية النظام واستجابته لاحتياجات المكلفين.¹ وتضيف بأن هذه التفاعلية تمثل آلية أساسية لتحسين جودة الخدمة الجبائية، وبناء علاقة أكثر شفافية واستقراراً على المدى البعيد.

من جهة أخرى، ترى دراسة البنك الدولي (World Bank, 2020) أن النماذج الرقمية التفاعلية تؤدي إلى رفع مؤشر رضا المستخدمين، وأن “توافر قنوات رقمية واضحة ومباشرة يعزز من شعور المكلف بالانتماء لنظام عادل وقابل للتطوير”²

إن تعزيز التفاعل الرقمي لا يكفي بتحسين الصورة الذهنية للإدارة الجبائية، بل يساهم في تحقيق التزام أكبر من المكلفين، ويعزز الثقافة الجبائية الطوعية، ما يُعد هدفاً استراتيجياً لأي إصلاح ضريبي حديث.

المطلب الثاني: سلبيات الرقمنة على المكلف بالضريبة

رغم المزايا المتعددة التي وفرتها الرقمنة في المجال الجبائي، إلا أن اعتمادها الكامل دون مراعاة الفوارق التكنولوجية والاجتماعية بين المكلفين قد يكرس نوعاً من التمييز الرقمي، مما ينعكس سلباً على فئات معينة من المجتمع ويعيق تحقيق العدالة الضريبية.

الفرع الأول: الفجوة الرقمية والعدالة الجبائية

رغم التقدم الكبير الذي حققته الرقمنة في تسهيل الإجراءات الجبائية، إلا أن تطبيقها الشامل يواجه تحديات جوهرية تتعلق بالفوارق الرقمية بين مختلف فئات المجتمع. إذ أن الفجوة الرقمية تمثل عائقاً مهماً أمام تحقيق العدالة الجبائية، حيث تؤثر بشكل مباشر على قدرة المكلفين على النفاذ إلى الخدمات الرقمية والتفاعل معها بشكل متساوٍ. لذلك، من الضروري دراسة أبعاد هذه الفجوة وأثرها على التكافؤ في النفاذ إلى النظام الجبائي الرقمي.

¹ صليحة زروقي، “التحول الرقمي وأثره على تحسين جودة الخدمة الجبائية”، مجلة الإدارة العامة والإصلاح، العدد 9، 2021، ص 49.

² World Bank. Improving Taxpayer Services through Digital Platforms, D.C.: World Bank Publications, Washington, 2020, p 28.

أولاً: الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع:

رغم المزايا العديدة التي وفرتها الرقمنة في المجال الجبائي، إلا أن الفجوة الرقمية لا تزال تمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق تعميم الاستفادة من هذه التحولات. وتكمن هذه الفجوة في التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها بين فئات المجتمع، وهو تفاوت يتجلى بوضوح بين سكان المناطق الحضرية ونظرائهم في المناطق الريفية، وبين فئة الشباب والفئات المتقدمة في السن، وبين من يمتلكون مستوى تعليم عال ومن يعانون من الأمية أو ضعف الثقافة الرقمية.

هذا الواقع يخلق ما يمكن وصفه بـ "التمييز الرقمي"، حيث يحرم بعض المكلفين من الاستفادة الفعالة من الخدمات الرقمية، أو يعجزون عن التفاعل السريع والمباشر مع الإدارة الضريبية عبر المنصات الحديثة، مما يكرس نوعاً من اللامساواة في العلاقة مع الإدارة، ويضعف من فعالية النظام الجبائي الشامل.

وقد أشارت دراسة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 2021 إلى أن "الانتقال السريع نحو الإدارة الرقمية في الدول النامية يهدد بتوسيع الفجوة الاجتماعية، ويقصي فئات واسعة من المجتمع غير القادرة على مواكبة هذا التحول".¹ وأضاف التقرير أن هذه الفجوة قد تؤدي إلى إقصاء تقني غير معلن يضعف من مشروعية الإجراءات الرقمية ويثير تساؤلات حول عدالة النفاذ إلى الخدمة.

التحول الرقمي في النظام الجبائي بالجزائر لا يواكب بعد القدرات الرقمية لجميع المواطنين، إذ لا تزال نسبة كبيرة من سكان الأرياف تقتصر إلى البنية التحتية الأساسية للإنترنت، فضلاً عن ضعف التكوين الرقمي لدى كبار السن.² الفجوة التقنية قد تؤثر سلباً على مستوى الامتثال الجبائي لدى الفئات الأقل استفادة من الرقمنة، مما يستدعي وضع آليات للمرافقة والتكوين الرقمي.³

وعليه، فإن تحقيق العدالة في ظل الرقمنة يقتضي سد الفجوة الرقمية من خلال سياسات دعم التمكين الرقمي، وتوفير تكوينات مستمرة، وضمان بنية تحتية تقنية شاملة تتيح لكافة المكلفين نفس فرص التفاعل والوصول.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مرجع سابق، ص 103.

² سامية بن عبو، "الفجوة الرقمية وانعكاساتها على فعالية الإدارة الجبائية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، العدد 7، 2022، ص 91.

³ عبد الحكيم قريشي، التحول الرقمي وإشكالية العدالة الاجتماعية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2020، ص 64.

ثانيا: غياب تكافؤ الفرص في النفاذ إلى البنية الرقمية:

لا تزال الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية والريفية تمثل حاجزاً حقيقياً أمام تعميم الرقمنة الجبائية على كل شرائح المكلفين الطبيعيين. إذ تُظهر بيانات وزارة الرقمنة والإحصائيات لسنة 2022 أن تغطية الإنترنت ذات النطاق العريض لا تتجاوز 35% في بعض البلديات النائية¹، ما يحرم الآلاف من المكلفين من حقهم في التعامل الرقمي العادل مع الإدارة الجبائية.

وقد اعتُبر هذا الإقصاء الرقمي خرقاً لمبدأ المساواة أمام الخدمة العامة المنصوص عليه في المادة 26 من الدستور الجزائري، الذي يكرس "ضمان وصول جميع المواطنين إلى الخدمة العمومية دون تمييز جغرافي أو اجتماعي".

الفرع الثاني: الأعطال التقنية والمسؤولية القانونية:

تُعتبر الاستمرارية التقنية واستقرار الأنظمة الرقمية من الشروط الأساسية لنجاح الرقمنة في المجال الجبائي. غير أن الأعطال التقنية المتكررة تخلق إشكالات قانونية وفنية تؤثر على حقوق المكلفين وتضعهم في مواقف هشة أمام الإدارة. كذلك، يبرز تساؤل هام حول مسؤولية الأطراف المعنية في حال وقوع أخطاء تقنية، وهو ما يستدعي الوقوف عند الإطار التشريعي الحالي ومدى قدرته على حماية حقوق المكلفين في ظل الرقمنة.

أولاً: الأعطال التقنية وتأثيرها على استقرار المراكز القانونية للمكلفين:

تعاني العديد من المنصات الجبائية من أعطاب تقنية متكررة، لاسيما في فترات الذروة مثل نهاية الآجال الجبائية. وقد يؤدي ذلك إلى تعذر التصريح أو الدفع في الوقت المحدد، مما يعرض المكلف لغرامات تأخير أو فقدان بعض الامتيازات الجبائية.

وقد سجل تقرير وزارة الرقمنة لسنة 2022 أن "حوالي 18% من المستخدمين واجهوا مشاكل في الولوج إلى البوابة الضريبية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة المالية"². هذه الاختلالات تطرح إشكالية قانونية تتعلق بمسؤولية الجهة المشرفة على الأعطال، وتضع المكلف الطبيعي في وضعية قانونية هشة.

ثانيا: ضعف الإطار التشريعي لحماية المعطيات الجبائية:

تستند الرقمنة إلى جمع كميات هائلة من البيانات الحساسة التي تخص الهوية، النشاط المهني، الإيرادات، والعقارات، ما يجعلها عرضة للاختراقات أو الاستغلال غير المشروع. غير أن الجزائر لا تزال تقتصر إلى قانون شامل لحماية المعطيات الشخصية، ما يعزز حالة الفراغ التشريعي في هذا المجال.

¹ وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير البنية التحتية الرقمية الوطنية، مرجع سابق، ص 9.

² وزارة الرقمنة والإحصائيات، تقرير حول كفاءة المنصات العمومية، الجزائر، 2022، ص 12.

وقد نبهت اللجنة الوطنية للأمن السيبراني في مذكرتها المرفوعة إلى رئاسة الحكومة سنة 2023 إلى "الخطر المتمثل في تخزين المعطيات الجبائية على خوادم غير محمية بشكل كافٍ، وغياب قانون يحدد صراحة شروط استخدامها أو مشاركتها بين الإدارات".¹

ثالثاً: غموض المسؤولية القانونية عند وقوع الخطأ الرقمي:

رغم التطور التدريجي في الإطار القانوني المنظم للرقمنة الجبائية، إلا أن أغلب النصوص الحالية لا تحدد بشكل دقيق الجهة المسؤولة عن الإخفاقات الفنية أو الأخطاء التقنية في المعاملات الإلكترونية، مثل فشل عملية الدفع، أو تسجيل خاطئ للتصريح.

وقد جاء في قرار صادر عن مجلس الدولة (رقم 2021/2389) أنه "يتعين على الإدارة أن تضع آليات واضحة لتحديد المسؤولية القانونية عن الأعطال التقنية، خاصة حين تؤدي إلى فرض غرامات غير مبررة على المكلفين"². غياب هذا التحديد يجعل المكلف الطبيعي في موضع ضعف قانوني خلال الطعون أو النزاعات الضريبية.

الفرع الثالث: الثقافة والمهارات الرقمية للمكلفين:

النجاح في تطبيق الرقمنة لا يعتمد فقط على توفر البنية التحتية التقنية، بل يتطلب أيضاً تمكين المستخدمين من المهارات والمعارف الرقمية الضرورية للتفاعل مع المنصات الجبائية بكفاءة. يشكل ضعف الثقافة الرقمية والمهارات التقنية لدى شريحة من المكلفين تحدياً كبيراً أمام تحقيق أهداف الرقمنة، حيث يؤدي ذلك إلى أخطاء أو إحجام عن الاستخدام، مما يؤثر سلباً على مستوى الامتثال الجبائي ويزيد من فرص التهميش الرقمي.

أولاً: ضعف المهارات الرقمية لدى بعض المكلفين:

يمثل ضعف المهارات الرقمية أحد العوائق البنيوية التي تحد من فعالية الانتقال نحو الإدارة الجبائية الرقمية، خاصة في الدول النامية. فعدد غير قليل من المكلفين، لا سيما كبار السن، وأصحاب التعليم المحدود، والعمال في القطاعات التقليدية، يفتقرون إلى الكفاءة التقنية اللازمة لاستخدام المنصات الجبائية الإلكترونية بشكل سليم. ويشمل هذا الضعف جوانب متعددة، مثل: عدم الإلمام بأساسيات التعامل مع الحاسوب أو الهاتف الذكي، عدم فهم الواجهات الرقمية المعقدة، وصعوبة إدخال البيانات بالشكل الصحيح، ما قد يؤدي إلى أخطاء في التصريح أو تأخر في الإجراءات.

¹ اللجنة الوطنية للأمن السيبراني، مذكرة مرفوعة لرئاسة الحكومة، الجزائر، 2023، ص 5.

² مجلس الدولة، قرار رقم 2021/2389، الجريدة القضائية الإدارية، العدد 2، 2021، ص 38.

ضعف المهارات الرقمية لدى المكلفين بالضريبة يشكل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق أهداف الرقمنة، وقد يتسبب في تأخر أو خطأ في التصريحات، مما يعرض المكلف لعقوبات مالية غير مبررة.¹ ويضيف أن غياب الدعم التوجيهي المخصص للفئات الهشة تقنياً يفاقم من شعورهم بالإقصاء أو الخوف من التعامل مع التكنولوجيا.

النجاح في رقمنة الإدارة الجبائية لا يرتبط فقط بجودة المنصات، بل يتطلب تهيئة المستخدمين نفسياً وتقنياً، من خلال حملات تدريبية مبسطة ومرافقة ميدانية للفئات غير المتمرسية.² وترى أن إغفال هذا الجانب قد يؤدي إلى ظهور فئة جديدة من المكلفين غير الملتزمين ليس بسبب التهرب، بل بسبب العجز التقني.

وفي تقرير أصدرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2020 تم التأكيد على أن التفاوت في المهارات الرقمية بين المواطنين يشكل تحدياً مؤسسياً يجب مواجهته بسياسات تكوين وإدماج رقمي موسعة، تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للفئات الأقل تحكماً في التكنولوجيا.³

لذا، فإن إنجاح الرقمنة في النظام الجبائي لا يتوقف عند توفير البنية التحتية والمنصات الرقمية، بل يستدعي أيضاً رفع الكفاءات الرقمية لدى جميع فئات المكلفين، من خلال اعتماد مقاربة شاملة تقوم على التكوين، والتبسيط، والدعم المستمر.

ثانياً: محدودية الثقافة الرقمية والوعي الجبائي لدى المكلفين الطبيعيين:

من أبرز العراقيل التي تواجه المكلفين الطبيعيين هو الضعف في الإلمام بأساسيات التعامل مع المنصات الجبائية الرقمية، سواء من حيث معرفة الحقوق والواجبات، أو من حيث الكفاءة في استخدام الوسائل التكنولوجية.

وقد سجلت الهيئة الوطنية لترقية الجبائية في تقريرها لسنة 2023 أن "أكثر من 40% من المكلفين الطبيعيين لا يتقنون استخدام واجهات الخدمات الإلكترونية، مما يؤدي إلى أخطاء في التصريح أو إحجام عن استخدام المنصة"⁴. ويزداد هذا الإشكال حدة لدى كبار السن، الأميين رقمياً، أو أصحاب المهن الحرة غير المتعودين على المعاملات الإلكترونية.

¹ناصر بوخميس، التحول الرقمي وتحديات الامتثال الجبائي في الجزائر، دار المعرفة الجامعية، قسنطينة، 2022، ص 74.

²خديجة براهيم، "ضعف الثقافة الرقمية كعائق أمام الإدارة الجبائية الإلكترونية"، مجلة الإدارة الحديثة، ع 5، 2021، ص 38.

³ Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Bridging the Digital Skills Gap for an Inclusive Digital Economy, OECD Publishing, Paris, 2020, p 51

⁴ الهيئة الوطنية لترقية الجبائية، تقرير 2023 حول تحسين الثقافة الجبائية، الجزائر، ص 8.

ثالثاً: التهميش والتمييز الرقمي:

رغم أن الرقمنة تعد رهانا استراتيجيا لتحديث الإدارة الجبائية، إلا أنها قد تتحول إلى مصدر للتهميش والتمييز الرقمي إذا لم ترفق بسياسات إدماجية شاملة. إذ أن الفئات التي تقتصر على الوسائل التقنية أو المهارات الرقمية تجد نفسها أمام حواجز غير مباشرة تعيق تعاملها مع المنصات الجبائية، مما يخلق شعوراً بالإقصاء أو النفور من النظام الرقمي. وقد يؤدي هذا الوضع إلى انخفاض في مستويات الامتثال الطوعي، وزيادة في حالات الخطأ أو التخلف عن التصريح، مما يكرّس الفجوة بين الإدارة والمكلف.

الرقمنة دون إدماج اجتماعي حقيقي يمكن أن تولد أشكالاً جديدة من الإقصاء الإداري، وتخلق تفاوتاً في القدرة على الامتثال الضريبي بين المواطنين. ويشير إلى أن الخطر لا يكمن في التكنولوجيا ذاتها، بل في الطريقة التي تُفرض بها دون تهيئة أو مرافقة للانتقال¹.

بروز شكل جديد من التمييز الإداري غير المعلن، يقوم على الفصل بين المواطن الرقمي والمواطن غير الرقمي، مما ينتج واقعا إداريا غير متوازن تتفاوت فيه فرص الوصول إلى الخدمة. وتضيف أن غياب بدائل ورقية مرافقة، أو نقص التوجيه، قد يجعل التعامل مع الإدارة عبئاً نفسياً وتقنياً بالنسبة لفئات واسعة من المجتمع².

أما تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا، 2021)، فقد أكد أن "التحول الرقمي إذا لم يصمم على أسس شمولية، قد يؤدي إلى تفاقم التفاوتات القائمة، وتحويل التكنولوجيا إلى أداة لإعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي"³. ولهذا فإن العدالة الرقمية تفرض على صانعي السياسات اعتماد منطق الإدماج التدريجي والتكامل بين الرقمي والتقليدي، إلى حين تحقيق قدر كاف من التأهيل المجتمعي.

إن التهميش الرقمي ليس مجرد خطر تقني، بل تهديد لمنظومة العدالة الجبائية ككل، مما يستوجب التفكير في أدوات مساعدة وتيسير مرافقة تضمن المشاركة الكاملة لكافة المكلفين دون تمييز المكلف.

¹ إلياس بن عمار، العدالة الرقمية في ظل التحول الإداري مقاربات نقدية، دار الوعي، الجزائر، 2023، ص 61.

² نزيهة بوثلجة، "التحول الرقمي والإقصاء الإداري قراءة في تداعيات التحول غير المهيكل"، مجلة العلوم الاجتماعية المعاصرة،

العدد 10، 2022، ص 44.

³ ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). **Digital Transformation and Social Inclusion in the Arab Region**, Beirut: UN Publications, 2021, p72.

الخاتمة

خاتمة:

شكل موضوع رقمنة الإدارة الضريبية أحد أبرز التحديات والإصلاحات التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة، في ظل الحاجة الملحة إلى تطوير أداء المرفق العام وتحقيق الفعالية والشفافية، خاصة في قطاع حساس ومحوري مثل قطاع الضرائب، الذي يعد المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة. وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤال مدى مساهمة الرقمنة في تطوير أداء الجهاز الضريبي في الجزائر.

من خلال التحليل النظري والميداني لجوانب الرقمنة في الإدارة الضريبية، تبين أن الرقمنة، رغم كونها ما تزال في مراحل متقدمة من البناء، حققت نتائج مهمة، لكنها تواجه في الوقت نفسه عدة عقبات تحد من فعاليتها الشاملة.

في إطار جهود تحديث الإدارة الجبائية، اعتمدت الجزائر مجموعة من السياسات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم وتفعيل الرقمنة في هذا القطاع. ومن بين المبادرات التشريعية البارزة، قانون المالية لسنة 2020 الذي اعتمد الدفع الإلكتروني كأحد الأساليب الرسمية لتسوية الالتزامات الضريبية، ما شكل خطوة نوعية نحو تبني أدوات تحصيل حديثة. كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 20-105 شروط وكيفيات رقمنة الخدمات الإدارية، ووضع إطاراً تنظيمياً عاماً لاعتماد التكنولوجيا الرقمية في مختلف هياكل الدولة، بما فيها الإدارة الجبائية. وأصدرت المديرية العامة للضرائب تعليمات دورية تنظم التصريح والدفع الإلكتروني، وتحدد الإجراءات التقنية الواجب اتباعها من قبل المكلفين بالضريبة.

رغم أهمية هذه النصوص، إلا أن فعاليتها على أرض الواقع ما تزال محدودة، وهو ما يعكس بعض أوجه القصور التشريعي والتنفيذي. من أبرز هذه الإشكالات غياب قانون موحد ومتكامل خاص برقمنة الإدارة الجبائية يجمع بين الجانب القانوني والتقني ويضع تصوراً شاملاً لهذا التحول. إذ تعاني المنظومة الحالية من التشتت، حيث تُعالج الرقمنة عبر نصوص متفرقة لا تشكل رؤية متكاملة، مما يؤثر على انسجام الإطار التنظيمي ويضعف التنسيق بين الجهات المعنية.

كما تعاني الجزائر من ضعف آليات الرقابة والمتابعة الميدانية لتنفيذ هذه السياسات، إذ يُلاحظ بطء في تفعيل بعض النصوص وعدم تجانس في تطبيقها على المستوى الجهوي، بالإضافة إلى غياب تقارير دورية ترصد التقدم وتقيم أثر الرقمنة على الأداء الضريبي. كذلك، فإن بعض النصوص الحالية غير مواكبة للتطورات

الرقمية الحديثة، لا سيما في مجالات الأمن السيبراني، وحماية البيانات الشخصية، والاعتراف بالإثباتات الرقمية، وهي عوامل ضرورية لضمان سلامة المعاملات الرقمية وبناء ثقة المكلفين في النظام الرقمي.

من جهة أخرى، يفتقر الإطار القانوني الحالي إلى ضمانات كافية تحمي حقوق المكلف بالضريبة في البيئة الرقمية، إذ تغيب نصوص تنظم حق الطعن الإلكتروني، أو كيفية التعامل مع الأعطاب التقنية، أو تعويض المكلف عند حدوث خلل يؤثر على حقوقه. وهذا يخلق حالة من الحذر في العلاقة بين المكلف والنظام الرقمي ويقلل من انخراطه الكامل في هذا المسار.

بناء على ما سبق، فإن تعزيز فعالية القوانين والسياسات الرقمية يتطلب اعتماد مقاربة شاملة تقوم على تحديث النصوص الحالية، وسن تشريعات جديدة تراعي التطورات الرقمية المتسارعة، وتضع أسسًا لضمان الشفافية والحماية والإنصاف. كما يستلزم الأمر تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، وتطوير آليات الرقابة والتقييم الدوري، مما يساهم في تجاوز الاختلالات وتوجيه السياسات نحو تحقيق الأهداف المنشودة على المستويين الإداري والمجتمعي.

أظهرت الدراسة مجموعة من الفوائد الجوهرية التي حققتها رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر، والتي انعكست إيجابًا على أداء الإدارة وعلى مكانة المكلف بالضريبة داخل المنظومة. أبرز هذه المكاسب هو تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات، حيث ساعدت المنصات الرقمية وأنظمة التصريح والدفع الإلكتروني في تقليل الخطوات المعقدة التي كانت تستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين، ما زاد رضا المكلفين وسهّل عليهم الوصول الطوعي إلى النظام الضريبي.

كما أدت الرقمنة إلى تقليص التكاليف الزمنية والإدارية لكل من الإدارة والمكلفين، فقلّت الحاجة إلى التنقل واختفت العديد من العمليات الورقية، مما زاد من كفاءة العمل وحرّر الموارد البشرية والمالية للتركيز على مهام تحليلية ورقابية بدلا من الأعمال الروتينية. ونتج عن ذلك تحسن ملحوظ في سرعة معالجة الملفات والاستجابة للطلبات.

ومن المزايا المهمة أيضا، أن الرقمنة ساهمت في الحد من الممارسات البيروقراطية والفساد الإداري، عبر تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظفين والمكلفين، مما قلل فرص الرشوة واستغلال النفوذ، وعزز مناخًا من الثقة والشفافية في التعامل مع الإدارة الضريبية. كما أصبح بالإمكان تتبع المعاملات بدقة من خلال أنظمة إلكترونية تحفظ الحقوق وتضمن المصادقية.

في السياق ذاته، حسّنت الرقمنة الشفافية والحوكمة، إذ أصبح بالإمكان متابعة سير العمليات الضريبية بشكل لحظي وتوثيقها في قواعد بيانات موحدة، ما عزز من القدرة على التتبع والمراقبة وساهم في تفعيل مبادئ المساءلة وتحسين الأداء المؤسسي. كما أصبحت البيانات الرقمية أداة مهمة في صنع القرار الضريبي وتحليل الاتجاهات الاقتصادية.

أخيراً، ساعدت الرقمنة في توسيع القاعدة الضريبية، إذ أتاح النظام الرقمي الوصول إلى فئات جديدة لم تكن مشمولة سابقاً، خاصة من أصحاب النشاطات غير الرسمية والمقيمين في المناطق النائية، بفضل سهولة التسجيل والتصريح عن بعد. وهذا ساعد الدولة على رفع مستوى التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي، مما يدعم المالية العامة ويعزز العدالة الضريبية.

رغم المكاسب الكبيرة، تواجه الرقمنة في الإدارة الضريبية مجموعة من التحديات والقيود الهيكلية والتنظيمية التي تحد من تحقيق النتائج المرجوة بشكل كامل. في مقدمة هذه التحديات ضعف البنية التحتية الرقمية في العديد من المناطق الداخلية والنائية، مما يعوق تعميم خدمات الضريبة الإلكترونية ويخلق تفاوتاً في فرص الوصول إلى الخدمة.

كما تعاني الإدارة من نقص في التأهيل والتكوين الرقمي لدى العاملين، حيث يفقر عدد كبير منهم إلى المهارات اللازمة للتعامل مع الأنظمة الحديثة، مما يؤثر على جودة الخدمة ويؤدي أحياناً إلى بطء المعالجة أو أخطاء فنية تقلل ثقة المكلفين بالنظام الرقمي.

ومن التحديات أيضاً عدم تكامل الأنظمة المعلوماتية بين مختلف الجهات، إذ لا تزال العديد من المنصات تعمل بشكل مستقل، مما يضعف كفاءة الإدارة المتكاملة ويعوق تبادل البيانات والمعلومات، وهو ما يؤثر سلباً على الشفافية والدقة في التحصيل والمتابعة.

كما يوجد تفاوت في الثقافة الرقمية بين المكلفين، حيث يتميز الشباب والمقاولون الحصريون بمهارات رقمية أكبر مقارنة بالفئات الأكبر سناً، أو ذات المستويات التعليمية المنخفضة، أو سكان المناطق الريفية، مما يخلق فجوة رقمية تؤثر على فعالية الرقمنة وتستلزم برامج توعية وتدريب شاملة.

وأخيراً، يظل غياب إطار قانوني شامل ينظم الجوانب الأمنية وحماية البيانات من أكبر العوائق، إذ تعالج هذه المواضيع في نصوص متفرقة أحياناً تفتقر للوضوح والنجاعة التطبيقية، مما يفتح المجال لمشاكل قانونية وأمنية قد تضر بمصداقية النظام الرقمي.

أظهرت الدراسة أن الرقمنة كان لها أثر متباين على المكلفين حسب الفئات الاجتماعية والمستوى التعليمي والقدرة على استخدام الوسائط الرقمية. فمن جهة، سهلت الرقمنة الإجراءات وأتاحت إنجاز المعاملات عن بعد، مما عزز ثقة المكلفين وساعدهم على الالتزام الضريبي دون الحاجة إلى التنقل أو التعامل المباشر مع الموظفين.

كما أتاحت المنصات الإلكترونية خدمات متاحة على مدار الساعة، مما منح المكلفين مرونة في الوفاء بالتزاماتهم وخفض طوابير الانتظار والإجراءات البيروقراطية. واستفادت بشكل خاص فئة الشباب والمقاولين الناشئين الذين لديهم خبرة رقمية أكبر.

لكن في المقابل، واجهت فئات كبيرة مثل كبار السن وذوي المستويات التعليمية المنخفضة أو المقيمين في مناطق ضعيفة التغطية الرقمية صعوبات في التكيف مع النظام، ما أدى إلى تأخر في التصريحات أو فشل في الدفع الإلكتروني، أو حتى رفض بعضهم استخدام النظام الرقمي، مما حدّ من تأثير الرقمنة على الامتثال الضريبي.

لذلك، يبقى أثر الرقمنة مرتبطاً بجاهزية المكلف التقنية ونجاعة السياسات المصاحبة التي تهدف إلى ضمان عدالة الوصول وتقليل الفجوة الرقمية عبر التوعية والتدريب والدعم المستمر.

لإنجاح رقمنة الإدارة الضريبية، لا بد من إرساء تأطير تشريعي صارم ومناسب يواكب طبيعة المعاملات الرقمية، وذلك عبر صياغة قانون إطار خاص ينظم الرقمنة في القطاع الضريبي ويحدد الأهداف والمبادئ وآليات التنفيذ، مع ضمان سلامة وسرية البيانات وتحديد مسؤوليات الأطراف المعنية. كما ينبغي تحديث النصوص التقليدية للاعتراف بالإثباتات الإلكترونية والتوقيع الرقمي وطرق التصريح والدفع عن بعد.

على المستوى التنظيمي، يجب وضع رؤية وطنية متكاملة للتحويل الرقمي في القطاع الضريبي، تتضمن خطة استراتيجية واضحة مع مؤشرات أداء لقياس الإنجازات، وتعزيز التنسيق بين المديرية العامة للضرائب ووزارة الرقمنة والمراكز التقنية.

أما على الصعيد البشري، فتأتي أهمية رفع كفاءة العاملين عبر برامج تدريب مستمرة تشمل التكنولوجيا الحديثة وأمن المعلومات، مع تنظيم حملات توعية للمكلفين لشرح استخدام المنصات الرقمية وفوائدها، بهدف زيادة الوعي وبناء الثقة.

وفي الجانب التقني، لا بد من تعزيز البنية التحتية الرقمية عبر تحسين شبكة الإنترنت وتحديث الأنظمة المعلوماتية وتوفير حماية سيبرانية قوية لتعزيز موثوقية النظام وكسب ثقة المستخدمين.

وأخيرا، يجب بناء علاقة تفاعلية إيجابية مع المكلفين عبر تطوير خدمات رقمية تراعي تنوع الفئات، وتقديم دعم فني مستمر عبر تطبيقات الهاتف ومراكز الاتصال، مع اعتماد مقاربة تشاركية تشرك المستخدمين في تطوير وتحسين المنصات.

في الختام، رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر ليست مجرد تطوير تقني، بل إصلاح شامل يتطلب رؤية استراتيجية تجمع بين التحديث التشريعي والتأهيل البشري والتقني. أظهرت الدراسة أن الرقمنة حققت تقدما معتبرا في تطوير أداء الجهاز الضريبي، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الكفاءة الكامل بسبب التحديات القائمة، مما يستدعي تعاوننا متكاملًا بين الدولة والإدارة والمواطن لضمان نجاح هذا التحول.

المصادر والمراجع
Les References

المصادر والمراجع:

الكتب:

- 1- إلياس بن عمار، العدالة الرقمية في ظل التحول الإداري مقاربات نقدية، دار الوعي، الجزائر، 2023.
- 2- توفيق بوعزيز، الرقمنة وآثارها على الحوكمة الجبائية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2021.
- 3- حسين فرج، الاقتصاد الرقمي والفاعلية الإدارية، دبي، مركز الإمارات للدراسات، 2018.
- 4- حفيظ بن طالب، الرقمنة والإصلاح الإداري في الجزائر: قراءة في التحولات الجبائية، دار الهدى، الجزائر، 2022.
- 5- خالد النقشبندي. التحول الرقمي والإصلاح الضريبي في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021.
- 6- خديجة رحالي، الإدارة الرقمية وإصلاح القطاع الضريبي في الجزائر، دار الوعي، 2020، الجزائر.
- 7- سعيدي أحمد، تأثير الرقمنة على السلوك الضريبي في الجزائر، دار الفكر، الجزائر، 2020.
- 8- سليمان نوال، الإصلاحات الجبائية والرقمنة في الجزائر، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2020.
- 9- سمير حسن، "تأثير الرقمنة على الإدارة الجبائية دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات الضريبية 12، ع 3، 2022،
- 10- الطاهر بن مرزوق، النظام الجبائي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2021.
- 11- الطاهر قاسم، المالية العامة والسياسات الضريبية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2020.
- 12- عبد الحق الجزائري، الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2022.
- 13- عبد الحق زروقي، الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي: دراسة قانونية تحليلية، منشورات النبراس، الجزائر، 2021.
- 14- عبد الحكيم قريشي، التحول الرقمي وإشكالية العدالة الاجتماعية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2020.
- 15- عبد الرزاق دحماني، التحول الرقمي كرافعة لتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر، دار النشر الجامعي، الجزائر، 2022.
- 16- عبد القادر بن حمو، المالية العامة والنظام الجبائي في الجزائر، دار هومة، الجزائر.

- 17- عبد القادر بن يوسف، الإدارة الإلكترونية وأثرها في تحسين أداء المرافق العامة، دار الهدى، الجزائر، 2022.
- 18- عبد الكريم شيخي، الإصلاحات الجبائية في الجزائر: بين تحديات الواقع ورهانات الرقمنة، دار الخلدونية، الجزائر، 2021.
- 19- عبد الكريم مرزوق، التحديات الاجتماعية للرقمنة في النظام الضريبي الجزائري، دار الحكمة، الجزائر العاصمة، 2020.
- 20- عبد الله أحمد، الرقمنة والخدمات العامة، دار الفكر المعاصر، الرياض، 2019.
- 21- العروي سامي، التحول الرقمي في الإدارة الضريبية واقع وآفاق، دار النشر الجامعية، الجزائر، 2021.
- 22- علي بوشناق، التحول الرقمي في الإدارة الضريبية: أثره على المكلف بالضريبة في الجزائر، دار الفكر الحديث، 2021، الجزائر.
- 23- علي محمد، التحول الرقمي في الإدارة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.
- 24- فاطمة بن علي، الرقمنة وأثرها على فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2022.
- 25- فريدة عبيدي، الرقمنة والتحول في التشريع الجبائي: دراسة قانونية مقارنة، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2022.
- 26- قوي بوحنية، الرقمنة والحكامة في الإدارة العمومية الجزائرية، دار المجدد، وهران، 2019.
- 27- محمد بوحوش، أداء الإدارة الجبائية في الجزائر مقارنة كفاية وفعالية، دار هومة، الجزائر، 2021.
- 28- محمد بوشنافة، النظام الجبائي الجزائري: دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020.
- 29- ناصر بوخميس، التحول الرقمي وتحديات الامتثال الجبائي في الجزائر، دار المعرفة الجامعية، قسنطينة، 2022.
- 30- نبيل أحمد، الحوكمة والرقمنة في الإدارة العمومية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 2021.
- 31- ياسين خليف، التهرب الضريبي في الجزائر الأسباب والحلول، دار هومة، الجزائر، 2019.

المجلات

- 1- أحمد بودربالة، العدالة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 11، 2023.

- 2- أحمد قشي، فعالية النظام الجبائي في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 5، 2021.
- 3- بن داود، سفيان. "الرقمنة وأثرها على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر" مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 18، 2021.
- 4- بوصبع هدى، الرقمنة كآلية لتعزيز الاطمئنان الجبائي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2021.
- 5- خالد السعدي، "الشفافية والحوكمة في الإدارة الضريبية الرقمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية 9، عدد 1، 2021،.
- 6- خالد زواوي، "دور نظام SIGTAS في تحسين الرقابة الجبائية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة 9، عدد 2، 2021.
- 7- خديجة براهيم، "ضعف الثقافة الرقمية كعائق أمام الإدارة الجبائية الإلكترونية"، مجلة الإدارة الحديثة، ع 5، 2021.
- 8- رابح بوزيدي، "أثر النظام الضريبي على التوازن الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 12، 2019.
- 9- رابح بوزيدي، "فعالية الإدارة الجبائية الجزائرية في مكافحة التهرب الضريبي"، مجلة الدراسات المالية والضريبية، العدد 6، 2020.
- 10- زهرة بن طيب، نظام الرقم الجبائي الإلكتروني وأثره على تبسيط الإجراءات"، مجلة الإصلاح الإداري 15، عدد 3، 2020.
- 11- سامي قاسمي، "تأثير الرقمنة على سلوك المكلف بالضريبة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 2023 .
- 12- سامية بن عبو، "الفجوة الرقمية وانعكاساتها على فعالية الإدارة الجبائية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، العدد 7، 2022.
- 13- سمير بوطرقة، "تقييم أثر الرقمنة على جودة الخدمات الجبائية في الجزائر"، مجلة الإدارة والاقتصاد، قسنطينة، المجلد 8، العدد 2، 2021.
- 14- سمير زغدان، الفعالية الإدارية في ظل الحوكمة الرقمية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 8، 2022.

- 15- سميرة الهاشمي، "تأثير الرقمنة على الامتثال الضريبي لدى المؤسسات الصغيرة"، مجلة دراسات اقتصادية معاصرة، العدد 12، 2020.
- 16- صليحة زروقي، "التحول الرقمي وأثره على تحسين جودة الخدمة الجبائية"، مجلة الإدارة العامة والإصلاح، العدد 9، 2021.
- 17- عبد الحميد راشدي، الإصلاح الجبائي ومحددات الامتثال في الجزائر، المجلة العربية للإدارة، العدد 38، 2022.
- 18- عبد الرحمان لعروسي، "إصلاح النظام الجبائي في الجزائر في ظل الرقمنة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 10، 2021.
- 19- عبد القادر نوي، تحسين أداء الرقابة الضريبية في الجزائر: دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 10، 2022.
- 20- فاطمة بوزيان، "دور التحول الرقمي في تعزيز العدالة الجبائية في الجزائر"، مجلة السياسات المالية والنقدية، العدد 10، 2021.
- 21- فتيحة بن ناصر، "الطعن الجبائي في التشريع الجزائري"، مجلة القانون العام الاقتصادي، العدد 9، 2021.
- 22- فريدة ساعد، "تكامل قواعد البيانات بين الإدارة الجبائية والمؤسسات العمومية"، مجلة نظم المعلومات الإدارية 12، عدد 1، 2020.
- 23- كمال صالح، "الرقمنة والجبائية في الجزائر: الواقع والآفاق"، مجلة الدراسات الاقتصادية، ع.15، 2020.
- 24- ليلي بوخالفة، "الإصلاح الجبائي في الجزائر: تحليل نقدي"، مجلة الإدارة العامة، ع.22، 2019.
- 25- ليلي جمعة، الشفافية والحوكمة الجبائية في ظل الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2020.
- 26- ليلي مرزوق، "دور التكنولوجيا في مكافحة التهرب الضريبي"، مجلة العلوم المالية 15، عدد 4، 2023.
- 27- محمد شرفي، "التحول الرقمي في التصريح والدفع الضريبي"، مجلة الاقتصاد الرقمي 7، عدد 1، 2021.
- 28- مصطفى زغدود، "الشفافية والرقمنة في الإدارة الضريبية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، 2022.

- 29- نادية بوشمة. "دور الرقمنة في تعزيز الثقة في الإدارة الجبائية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 14، 2021.
- 30- نادية سعيد. "تجربة التواصل الرقمي في الجهاز الضريبي الجزائري" مجلة الإدارة الإلكترونية 7، عدد 2، 2020.
- 31- نزيهة بوثلجة، "التحول الرقمي والإقصاء الإداري قراءة في تداعيات التحول غير المهيكل"، مجلة العلوم الاجتماعية المعاصرة، العدد 10، 2022.
- 32- نسرین زروقي، "التكامل بين الرقمنة والقانون في تطوير الإدارة الجبائية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 8، 2022.
- 33- نوال بن رقية، "دور الضرائب غير المباشرة في تمويل الميزانية العامة"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 15، 2019.
- 34- نور الدين بن زينب، "التحول الرقمي في الإدارة الجبائية الجزائرية: دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، 2022.
- 35- ياسين مباركي، "الفوترة الإلكترونية كآلية للحد من التهرب الضريبي"، مجلة القانون والاقتصاد 11، عدد 4، 2022.

القوانين والمراسيم:

- 1- الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976، المتعلق بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية العدد 102، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 1976.
- 2- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أغسطس 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 33، الصادرة بتاريخ 15 أغسطس 1990.
- 3- القانون رقم 08-04 المؤرخ في 20 مارس 2008، المتعلق بالقانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 15، الصادرة بتاريخ 30 مارس 2008.
- 4- قانون المالية لسنة 2009، رقم 08-13 المؤرخ في 27 ديسمبر 2008، الجريدة الرسمية العدد 68، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2008.
- 5- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أغسطس 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة بتاريخ 5 أغسطس 2009.

- 6- المرسوم التنفيذي رقم 10-37 المؤرخ في 20 يناير 2010، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب، الجريدة الرسمية العدد 5، الصادرة بتاريخ 24 يناير 2010.
- 7- القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.
- 8- القانون رقم 18-03 المؤرخ في 26 مايو 2018، المتعلق بالمدفوعات والخدمات الإلكترونية، الجريدة الرسمية العدد 26، الصادرة بتاريخ 7 يونيو 2018.
- 9- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 26 مايو 2018، المتعلق بحماية البيانات الشخصية، الجريدة الرسمية العدد 26، الصادرة بتاريخ 7 يونيو 2018.
- 10- قانون المالية لسنة 2020، القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، الجريدة الرسمية العدد 81، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.
- 11- القانون رقم 20-05 المؤرخ في 15 فبراير 2020، المتعلق بمكافحة التهريب الضريبي، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادرة بتاريخ 20 فبراير 2020.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 21-67 المؤرخ في 27 فبراير 2021، الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة بتاريخ 4 مارس 2021.
- 13- مجلس الدولة، قرار رقم 2389/2021، الجريدة القضائية الإدارية، العدد 2، سنة 2021.
- 14- القانون رقم 22-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2022، المتضمن قانون المالية لسنة 2023، الجريدة الرسمية العدد 89، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2022.

تقارير ومنشورات

16- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التكامل الرقمي بين المؤسسات العمومية في الجزائر، الجزائر، 2022.

17- البنك الدولي، تحسين فعالية الإدارة الضريبية في الجزائر، واشنطن.

18- توفيق منصور، السياسات المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر، منشورات جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2018.

19- لجنة إصلاح الجباية، التحول الرقمي وأثره على الأداء الجباي، الجزائر، 2023.

20- اللجنة الوطنية للأمن السيبراني، مذكرة مرفوعة لرئاسة الحكومة، الجزائر.

21- محمد بن سليمان، الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات، منشورات جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.

22- المديرية العامة للضرائب الجزائرية:

– دليل استخدام البوابة الجبائية الإلكترونية، وزارة المالية، الجزائر، 2022.

– تقرير الأداء السنوي 2023، وزارة المالية، 2024، الجزائر.

– الاستراتيجية الرقمية لتعزيز التفاعل مع المكلفين بالضريبة، وزارة المالية، الجزائر 2023.

– التحول الرقمي والامتثال الجباي، الجزائر، 2023.

– التقرير الإعلامي حول استراتيجية الاتصال الرقمي، وزارة المالية، الجزائر، 2022.

– تقرير حول الرقمنة والتحول الرقمي في الإدارة الضريبية الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر العاصمة، 2023.

– دليل استراتيجية الرقابة الجبائية الجديدة، الجزائر، 2023.

– دليل مؤشرات الأداء الجباي، الجزائر، 2023.

23- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، الفوترة الإلكترونية كأداة للشفافية الضريبية، باريس، 2020.

24- نجا بوطرفة، الرقمنة والإصلاحات الجبائية في الجزائر: دراسة تحليلية، منشورات النخبة، الجزائر، 2022.

- 25- نسرين عوادي، رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر: بين الواقع والتحديات، منشورات الجامعة المركزية، 2022.
- 26- نوال بوصلح، استراتيجية تطوير الإدارة الجبائية الرقمية في الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2022.
- 27- الهيئة الوطنية لترقية الجبائية، تقرير 2023 حول تحسين الثقافة الجبائية، الجزائر.
- 28- وزارة الرقمنة والإحصائيات:
- تقرير البنية التحتية الرقمية الوطنية.
 - تقرير حول كفاءة المنصات العمومية، الجزائر، 2022.
- 29- وزارة المالية الجزائرية:
- أداء النظام الضريبي في ظل الأزمات الصحية، مطبعة الرسمية، الجزائر، 2021.
 - التقرير السنوي حول أداء القطاع الجبائي لسنة 2022، مطبعة الديوان، الجزائر، 2023.
 - تقرير الأداء الجبائي في ظل جائحة كوفيد-19، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2021.
 - تقرير حول الأداء الجبائي في ظل الأزمة الصحية 2020-2021، منشورات رسمية، الجزائر، 2022.
 - تقرير حول مشروع إصلاح النظام الجبائي، وزارة المالية، الجزائر، 2022.
 - استراتيجية تحديث الإدارة الجبائية، الجزائر، 2021.
 - الدليل التوجيهي للرقمنة في المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2022.
 - تقرير أداء الإدارة الجبائية لسنة 2023، الجزائر، 2024.
 - تقرير الكفاءة المالية للمديرية العامة للضرائب.

المراجع الإلكترونية

المديرية العامة للضرائب، "بوابة جباية تيكس"، <https://www.mfdgi.gov.dz>، تاريخ الزيارة: 2025/05/27 على الساعة : 16:52.

الفهرس

الفهرس

د.....	شكر وعرفان.....
ه.....	اهداء.....
.....	اهداء.....
أ.....	مقدمة.....
ج.....	أسباب اختيار الموضوع:.....
د.....	أهمية موضوع البحث:.....
ه.....	اهداف الدراسة:.....
و.....	إشكالية الدراسة:.....
ز.....	منهج الدراسة:.....
ز.....	تقسيم الدراسة:.....
8.....	الفصل الأول: متطلبات رقمنة الجهاز الضريبي الجزائري.....
9.....	تمهيد:.....
10.....	المبحث الأول: تعريفات الرقمنة في الجهاز الضريبي.....
10.....	المطلب الأول: تعريفات عامة حول الرقمنة في الجهاز الضريبي.....
16.....	المطلب الثاني: النظام الضريبي وأداء الجهاز الجبائي في الجزائر.....
31.....	المبحث الثاني: تجسيد الرقمنة في الجهاز الضريبي الآليات والتحديات.....
31.....	المطلب الأول: آليات تطبيق الرقمنة على القطاع الضريبي.....
35.....	المطلب الثاني: الرقمنة وسبل التحصيل الجبائي.....
38.....	المطلب الثالث: آثار رقمنة الجهاز الضريبي.....
43.....	خلاصة الفصل:.....

44	الفصل الثاني رقمنة الجهاز الضريبي وتداعياتها على المكلف بالضريبة
45	تمهيد:
46	المبحث الأول: استخدام المكلف بالضريبة مع نظام الرقمنة.....
46	المطلب الأول: انعكاسات الرقمنة على المكلف بالضريبة.....
53	المطلب الثاني: انعكاسات الرقمنة على المكلف بالضريبة.....
60	المبحث الثاني: ايجابيات وسلبيات التي تواجه المكلف بالضريبة:.....
60	المطلب الأول: إيجابيات الرقمنة على المكلف بالضريبة.....
68	المطلب الثاني: سلبيات الرقمنة على المكلف بالضريبة
75	الخاتمة.....
81	المصادر والمراجع
90	الفهرس.....

ملخص:

شهد الجهاز الضريبي في الجزائر تحولات جوهرية مع دخول الرقمنة في منظومته الإدارية، حيث أصبحت الرقمنة أداة استراتيجية لتطوير الأداء وتحسين جودة الخدمات الضريبية. ساهمت الرقمنة في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية، مما أدى إلى تسريع معالجة الملفات وتقليل الأخطاء البشرية التي كانت تعيق سير العمل. كما عززت الرقمنة من قدرة الإدارة الضريبية على مراقبة الأنشطة الاقتصادية وتحديد الالتزامات الضريبية بدقة، الأمر الذي ساعد في تقليص حجم التهرب الضريبي وتحسين الإيرادات العمومية. من خلال اعتماد المنصات الرقمية، أصبح بإمكان المكلفين تقديم إقراراتهم ودفع الضرائب إلكترونياً، مما زاد من شفافية العمليات وسهولة الوصول إلى الخدمات. كما أسهمت الرقمنة في تحسين التواصل بين الإدارة والمكلفين، وتعزيز ثقة المواطن في النظام الضريبي. رغم ذلك، تواجه عملية الرقمنة تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، والتكوين المستمر للموظفين، والحاجة إلى تحديث الإطار القانوني لضمان حماية البيانات والخصوصية. بفضل الرقمنة، بات الجهاز الضريبي أكثر فعالية وكفاءة، ما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الضريبية في الجزائر.

Abstract:

The tax administration in Algeria has undergone significant transformations with the integration of digitization into its administrative system, positioning digitalization as a strategic tool for enhancing performance and improving the quality of tax services. Digitization has contributed to simplifying administrative procedures and reducing bureaucracy, which has accelerated the processing of cases and minimized human errors that previously hindered workflow. Moreover, digital technologies have strengthened the administration's capacity to monitor economic activities and accurately determine tax obligations, thereby reducing tax evasion and improving public revenues. Through the adoption of digital platforms, taxpayers can now submit declarations and pay taxes electronically, increasing transparency and facilitating access to services. Digitization has also improved communication between the administration and taxpayers, enhancing public trust in the tax system. However, this digital transition faces challenges related to digital infrastructure, continuous staff training, and the need to update the legal framework to ensure data protection and privacy. Thanks to digitization, the tax administration has become more effective and efficient, contributing to economic development and the promotion of tax justice in Algeria.